وكالتا التصنيف «فيتش» و «ستاندرد آند بورز» تعدلان النظرة المستقبلية لمصر من إيجابية إلى مستقرة

وزير الصناعة يعلن إطلاق مدينتين للصناعات النسيجية بالمنيا والفيوم

«الطروحات» تعود بقوة للواجهة الاقتصادية في مصر

هوامش علي دفتر زيارة ماكرون التاريخية..

دبلوماسية القيادة المصرية تغير خارطة التحالفات في العالم

زخم شعبي وإقليمي ودولي يحيط بزيارة الرئيس الفرنسي ماركون للقاهرة .. ومصر تسعى من خلال تقاطعات الدوائر الى حشد جهود دولية واوربية لوقف الحرب في غزة

ورقة بردى ـ 08

زيارة ماكرون للقاهرة .. تشهد حزمة اتفاقيات اقتصادية غير مسبوقة تواكب حجم الشراكة الاستراتيجية بين البلدين

الحصاد

الرؤية الفائبة أمام عينيك

• السنة السابعة عشر • العدد ٧٨٨ • الثمن ٥ جنيه

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

الأحد
١٣ أبريل ٢٠٢٥

alhassad.com.eg

علي أبواب تكرار صفقة «رأس الحكمة»..

مصر تؤكد انفتاحها علي «مبادلة الديون بالاستثمارات»

تعديل قانون التجارة.. من البرلمان إلي مكتب الرئيس

الطقس و الأسعار يحددان احتياجات مصر من الغاز في الصيف

انتعاشة سياحية تستقبل «موسم الصيف»

توصيات ومبادرات برلمانية لتطوير النظام الجمركي

الاحتياطي النقدي الأجنبي يواصل ارتفاعه و يصل إلي ٤٧,٧ مليار دولار بنهاية مارس الماضي

خبراء يرصدون تأثيرات أرقام التضخم علي اجتماع لجنة السياسات النقدية المرتقب

رئيس الوزراء يتفقد المدينة التراثية و يعلن التعاقد مع شركات عالمية لإدارة الشقق الفندقية بالمشروع

كتبت – رضوى عبدالله

تفقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء "المدينة التراثية"-خلال جولته يوم أمس السبت مدينة العلمين الجديدة - خلال يرافقه المهندس شريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والمهندس أحمد إبراهيم، رئيس جهاز مدينة العلمين الجديدة، وعدد من مسئولي وزارة الإسكان.

وأشار رئيس الوزراء إلى الأهمية البالغة "للمدينة التراثية"، مؤكدا أنها تُعد مركزًا لاستضافة مختلف الفعاليات والأنشطة الثقافية والفنية والترفيهية في مكان واحد متكامل الخدمات، بما يُمثل إضافة مهمة للمقومات السياحية لمدينة العلمين الجديدة.

وخلال جولته، استمع رئيس الوزراء إلى شرح من وزير الإسكان، والذي أوضح أن "المدينة التراثية"، مُقامة على مساحة ٢٦٠ فدانا، وتضم مجموعة من المباني التراثية والثقافية والتجارية المتنوعة، مثل: المسرح الروماني، وبحيرة رئيسية، ومجمع سينمات، ومبنى للمعارض، ومسجد، وكنيسة، وكافتيريات، ومطاعم، والعديد من المباني التجارية والفندقية والاستثمارية، وعدد من وحدات الإسكان الفاخر.

وحول موقف تشغيل المشروع، أوضح المهندس أحمد إبراهيم، رئيس جهاز مدينة العلمين الجديدة أنه تم تشغيل كل من: المسجد، والكنيسة، والمسرح الروماني الذي استضاف فعاليات مهرجان "العالم علمين" العام الماضي، كما تم تشغيل عدد من قاعات السينما وبعض الساحات المفتوحة بالمدينة التراثية، إلى جانب تشغيل مبنى إدارة المدينة، مُشيرا إلى أنه تم الانتهاء من أعمال الوحدات التجارية، وجار التسويق لتلك الوحدات.

ولفت إلى بيع بعض المباني للمستثمرين تمهيدا لتشغيلها في أقرب وقت، كما تم التعاقد مع شركات عالمية لإدارة الشقق الفندقية بالمشروع.

باحتياطات ١٢ مليون برميل

وزارة البترول تعلن ٣ اكتشافات نفط وغاز في الصحراء الغربية

أعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية، أن شركة خالدة للبترول نجحت في تحقيق ثلاث اكتشافات جديدة للزيت الخام والغاز في مناطق امتيازها بالصحراء الغربية، مما سيضيف حجم مخزون يقدر بحوالي ١٢ مليون برميل زيت مكافئ، واحتياطي مسترجع يبلغ ٤ مليون برميل زيت مكافئ. ويأتي ذلك في إطار حرص الوزارة على تعظيم معدلات الإنتاج وتشجيع الشركات العاملة على زيادة أنشطة الحفر الاستكشافي بما يعكس الإمكانيات الواعدة لقطاع الطاقة المصري.

وأوضح الوزراة، أنه تم اختبار وتقييم الاكتشافات حيث بلغ معدل الانتاج اليومي مايقرب من ٢٧٥٠ برميل زيت ومتكثفات، و٢٠ مليون قدم٣ غاز وجاري حاليا حساب حجم مخزون الغاز المصاحب عن طريق شركة خالدة.

الثلاثاء المقبل.. إتاحة كراسات الشروط ومواقع المرحلة الأولى من أكبر طرح للوحدات السكنية بعدد من المدن والمحافظات

كتب – أسامة السيد

أعلن المهندس شريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، إتاحة كراسات الشروط والمواصفات والمواقع لوحدات المرحلة الأولى بإجمالي ٣٥٠٨٨ وحدة ضمن أكبر طرح للوحدات السكنية بعدد من المحافظات والمدن الجديدة، وذلك على الموقع الإلكتروني لبنك التعمير والإسكان اعتبارا من الثلاثاء المقبل ١٥ أبريل ٢٠٢٥.. وأشار وزير الإسكان، إلى أن طرح نحو ٤٠٠ ألف وحدة سكنية، والذي يعد أكبر طرح سكني أعدته وزارة الإسكان، يأتي تنفيذا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بتوفير المسكن الملائم لمختلف شرائح الدخل، مشيرا إلى أن هذا الطرح يُعد خطوة كبيرة نحو تحقيق رؤية الدولة في توفير السكن الملائم والمناسب لكل المواطنين.

وأوضح المهندس شريف الشربيني، أنه سيتم طرح (٢٦١٢٥٣) وحدة سكنيةمن خلال الموقع الإلكتروني لبنك التعمير والإسكان .www.hdb-reservation.com، على ٥ مراحل المرحلة الأولى (٣٥٠٨٨) وحدة سكنية في ١٥/٤/٢٠٢٥، والمرحلة الثانية (٥٩٥١٠) وحدات سكنية في ١٥/٧/٢٠٢٥، والمرحلة الثالثة (٥٩٦٨٧) وحدة سكنية في ١٥/١٠/٢٠٢٥، والمرحلة الرابعة (٥٨٣١٢) وحدة سكنية في ١٥/١/٢٠٢٦، والمرحلة الخامسة (٤٨٦٥٦) وحدة سكنية في ١٥/٤/٢٠٢٦.

المشاط تبحث مع مدير صندوق أوبك للتنمية الدولية التوسع في تمويل القطاع الخاص

كتب – أحمد ابراهيم

التقت الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، عبدالحميد الخليفة، المدير العام لصندوق أوبك للتنمية الدولية، وذلك لبحث تعزيز سبل التعاون.

يأتي ذلك خلال مشاركتها بالاجتماعات السنوية للمؤسسات المالية العربية التي انعقدت بدولة الكويت.

وأكدت المشاط، تقدير مصر العميق للعلاقات الممتدة والشراكة الوثيقة مع صندوق أوبك للتنمية الدولية، والتي تقوم على أسس من الالتزام المتبادل والجهود المستمرة لدعم أهداف التنمية المستدامة في البلاد، متابعة أن ذلك التعاون يأتي تأكيدًا على ما يبذله الصندوق من مساع حثيثة وجهود لدعم مسارات التنمية، وتحقيق آثار إيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

كما أوضحت المشاط، أن مصر ترتبط بعلاقة شراكة قوية مع الصندوق، تقوم على قيم مشتركة في التنمية المستدامة، وتتسق بوضوح مع رؤية وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، لتعزيز النمو المستدام في مصر وزيادة كفاءة استغلال الموارد وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وحول تمكين القطاع الخاص في مصر، أكدت أن القطاع الخاص يعد عنصرًا فاعلا وأساسيًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر، حيث تنظر إليه الدولة كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي، مشيرة إلى إيمان الحكومة بأن الاستثمارات التي يقودها القطاع الخاص، لها دور كبير في تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري على المستويين الإقليمي والدولي.

وأشارت إلى تبني الحكومة المصرية عددًا من الإصلاحات والإجراءات الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار، وتهيئة بيئة اقتصادية محفزة على جذب رؤوس الأموال.

جهاز تنمية المشروعات يلتقي بشباب الجامعات في ٨ محافظات لتشجيعهم على ريادة الأعمال

أكد باسل رحمي، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات، حرص الجهاز على الالتقاء بشكل دوري ودائم بشباب الجامعات، وعقد العشرات من ندوات التوعية والتشجيع على ريادة الأعمال، وعرض خدمات الدولة المتنوعة لهذا القطاع فضلا عن الخدمات المقدمة من خلال الجهاز، ومنها الخدمات المالية التي تعتمد على مختلف آليات التمويل، والخدمات غير المالية التي تهتم بتوعية وتدريب الشباب مجانًا وتأهيلهم لإقامة وإدارة مشروعاتهم الصغيرة، بداية من اختيار المشروع المناسب، وعمل دراسة جدوى، وتوفير الاستشارات الادارية والتسويقية للمشروعات القائمة، وأيضًا تعزيز قدرة الشباب على تحويل أفكارهم الإبداعية إلى مشروعات ذات جدوى اقتصادية..

وأشار رحمي إلى أن الجهاز يسعى بشكل مستمر إلى تعزيز سبل التعاون مع الجامعات المصرية العامة والخاصة في جميع المحافظات، بهدف تعريف الشباب بالطرق السليمة لتحقيق أحلامهم، وتأسيس مشروعات تتناسب مع خبراتهم الدراسية وتخصصاتهم العلمية، فضلا عن توعيتهم بالخدمات التي تقدمها الدولة للشباب لتمكينهم من إقامة مشروعاتهم بسهولة ويُسر، وفتح آفاق جديدة لهم نحو مستقبل مهني مستدام ومزدهر.

ودعا رحمي شباب الجامعات للمشاركة في التدريبات والندوات التي ينظمها الجهاز بالتعاون مع جامعاتهم لمعرفة المزيد عن مجال ريادة الأعمال وتحفيزهم للعمل الحر بما يتضمنه من مكاسب اقتصادية تزيد بكثير عن رواتب سوق التوظيف التقليدي وفرص للنجاح والنمو. .

وأوضح الدكتور رأفت عباس، نائب الرئيس التنفيذي للجهاز، أن الجهاز ينظم ندوات تفاعلية عن ريادة الأعمال خلال شهر أبريل الجاري، منها ، ندوات توعية بجامعة سوهاج، تبدأ يوم ١٤ أبريل بالمركز الدولي للمؤتمرات بالجامعة، ويوم ١٥ أبريل بكلية العلوم، و١٦ و١٧ أبريل بكلية التجارة.

كما يقيم الجهاز ندوات توعية ومناقشات حرة بجامعتي الفيوم والزقازيق في ١٤أبريل، وبجامعة الوادي الجديد والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية في ١٥ و١٦ أبريل الجاري.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

● السنة السابعة عشر ● الاحد 13 إبريل 2025 ● العدد 788

القاهرة تستضيف الدورة الـ٥١ من مؤتمر العمل العربي ١٩ أبريل الحالي

تستضيف القاهرة الدورة الـ٥١ من مؤتمر العمل العربي، خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٦ أبريل الحالي، الذي تنظمه منظمة العمل العربية بمشاركة رفيعة المستوى من وزراء العمل العرب، وممثلي منظمات أصحاب الأعمال والعمال، إلى جانب شخصيات دولية معنية بقضايا العمل والتنمية، حيث تترأس أعمال هذه الدورة الجمهورية اليمنية.
وأعلنت منظمة العمل العربية - عبر موقعها الرسمي - أن جدول أعمال الدورة الحالية يتضمن عددا من الملفات، في مقدمتها تكريم رواد العمل العربي، ومناقشة تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية فايز المطيري، الذي يأتي هذا العام تحت عنوان: "التنويع الاقتصادي كمسار للتنمية: الاقتصادات الواعدة في الدول العربية".
وأوضحت المنظمة أنه سيتم استعراض حصاد إنجازات المنظمة خلال عام ٢٠٢٤، إلى جانب ملفات محورية أخرى، منها الحريات النقابية وسبل دعمها والاستراتيجية العربية لريادة الأعمال وقضايا المرأة العربية في سوق العمل ومتابعة تنفيذ مقررات الدورة السابقة وقضايا مالية وإدارية وهيكلية خاصة بتشكيل الهيئات داخل المنظمة.

الحصاد
جريدة اسبوعية متنوعة
تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم
المدير العام
اللواء/ ناصر شمس
المدير التنفيذي
شيماء محمد
نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين
رئيس التحرير
حسن عبدالستار
المدير العام التنفيذي
أحمد خالد
الاخراج الفني
هيثم السيد
الديسك المركزي
محيي الدين السعيد
أسامة السيد
العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين
المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

تبسيط الإجراءات وحماية المتعاملين في السوق
تعديل قانون التجارة.. من البرلمان إلي مكتب الرئيس

رئيس الشيوخ يحيل دراسة الأثر التشريعي للقانون إلي رئيس الجمهورية | الحكومة تتفق على إضافة فصل خاص بتأسيس شركات الأشخاص لتوحيد الأسس العامة..

أحال مجلس الشيوخ، برئاسة المستشار الدكتور حنفي جبالي، الأسبوع الماضي ، تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشئون المالية والاقتصادية والاستثمار ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية، بشأن الطلب المقدم من النائب هاني سري الدين، لدراسة الأثر التشريعي لأحكام الفصل الأول من الباب الثاني من قانون التجارة الصادر بالأمر العالي في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣، والمتعلق بشركات الأشخاص، إلي رئيس الجمهورية وذلك عقب موافقة المجلس علي التقرير والتوصيات الواردة به.
وأشار التقرير، إلى أن قانون التجارة الصادر بالأمر العالي رقم (١٣) لسنة ١٨٨٣، كان ينظم الشركات التجارية في مصر، إلى أن صدر قانون التجارة الحالي رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩، الذي نص في مادته الأولى على إلغاء القانون القديم، لكنه أبقى على أحكام الفصل الأول من الباب الثاني منه، الخاصة بشركات الأشخاص، والمشار إليها في المواد من (١٩) إلى (٦٥)، والتي لا تزال سارية حتى الآن.
وأوضحت اللجنة في تقريرها، أن دراسة هذه الأحكام أظهرت وجود العديد من التشوهات في مضمونها، وعدم ملاءمة كثير من نصوصها للواقع الحالي، سواء فيما يخص تأسيس شركات الأشخاص، أو إدارتها، أو تصفيتها، لا سيما في ظل ما شهدته العلاقات التجارية والاقتصادية من تغيرات وتطورات جذرية على مدار أكثر من قرن.
ولفتت اللجنة إلى أن الإبقاء على هذه النصوص بعد صدور قانون التجارة رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩، كان من المفترض أن يكون لفترة انتقالية محدودة، لحين صدور تنظيم قانوني شامل ينظم الشركات التجارية، بحسب ما ورد في المذكرة الإيضاحية لذلك القانون. إلا أن هذه الفترة امتدت لما يقارب ٢٦ عامًا، الأمر الذي يستوجب الآن وضع تنظيم تشريعي جديد لشركات الأشخاص.
وتهدف الدراسة إلى توحيد الإطار القانوني المنظم لتأسيس وإدارة وتصفية شركات الأشخاص، وتوحيد الأحكام الخاصة بجميع الأشكال القانونية للشركات التجارية، من خلال ضمها إلى القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١، بدلا من تشتتها بين هذا القانون ومواد قانون التجارة الملغى، وقانون الاستثمار، وغيرهما من القوانين. كما تهدف إلى الإبقاء على أحكام القانون المدني المنظمة لعقد الشركة، باعتباره من العقود المسماة، وذلك بما لا يتعارض مع أحكام قانون الشركات.
وتسعى الدراسة كذلك إلى تبسيط الإجراءات أمام الجهات الإدارية المختصة، وتوحيد جهة الاختصاص، واستقرار التعامل والمفاهيم في السوق المصري، بما يضمن عدم تعرض المستثمرين لتقلبات مفاجئة، ويحقق التوافق مع القوانين السارية ذات الصلة بنشاط الشركات، والنظام القانوني المصري بشكل عام، بما يؤدي إلى تيسير المعاملات واستقرارها.
وتهدف الدراسة إلى إعادة النظر في التنظيم القانوني لشركات الأشخاص، بما يكفل حماية المتعاملين في السوق، سواء من الشركاء أو ورثتهم، أو من الغير من ذوي المصلحة، كالموردين والمقاولين والمستهلكين والبنوك الدائنة والعاملين في هذه الشركات.
وأشارت اللجنة، إلى أن إعداد هذه الدراسة جاء في ظل تحولات اقتصادية عالمية متسارعة، تفرض على الدولة تطوير بنيتها التشريعية بما يتماشى مع سياسات السوق الحر، وتحفيز بيئة الاستثمار، وتسهيل الإجراءات أمام المستثمرين، وهو ما يتطلب مواءمة تنظيم شركات الأشخاص مع متطلبات الحاضر والمستقبل، عبر توحيد الأسس والقواعد العامة المنظمة لها، بصرف النظر عن طبيعة نشاطها، وإزالة أوجه التعارض بين النصوص الحالية.
ولفتت الدراسة، إلى أن هناك محاولات سابقة من الحكومة لإصدار تنظيم جديد لشركات الأشخاص، منها مشروع قانون الشركات الموحد الصادر عن مجلس أمناء الهيئة العامة للاستثمار في يونيو ٢٠٠٨، إلا أن هذه المحاولات لم تكتمل.
يذكر أن المشرع المصري، عند إبقائه على الفصل الخاص بشركات الأشخاص من قانون التجارة الملغى، نص في مواد إصدار قانون التجارة على أن هذا الفصل يخص شركات الأشخاص. إلا أن مطالعة تلك النصوص كشفت أنها تنظم أيضا بعض أحكام شركات الأموال، والشركات ذات الطابع المختلط، وهو ما كان يستوجب النص صراحة على إلغاء هذه المواد، لا سيما وأن هناك تشريعات قائمة تنظم هذه الشركات، مما يعني أنها ألغيت ضمنيًا.
ويتناول القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١، يتناول أحكام شركات الأموال، ومنها الشركات المساهمة، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، وشركات التوصية بالأسهم، فضلا عن شركة الشخص الواحد، والتي تنظمها لائحته التنفيذية.
وأكدت اللجنة أنه لا يوجد في مصر حتى الآن قانون موحد شامل ينظم جميع أنواع الشركات، وهو أمر كان يجب على المشرع عدم إغفاله، لما له من أهمية في إزالة التداخل والتعارض بين النصوص القانونية المختلفة.
وتضمنت الدراسة مقترحًا بإلغاء العمل بالمواد (١٩) إلى (٦٥) من قانون التجارة الصادر عام ١٨٨٣، وإضافة فصل خاص بشركات الأشخاص إلى الباب الثاني (الخاص بأنواع الشركات) من القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١، ليصبح هذا القانون هو التشريع الموحد المنظم لكل أنواع الشركات.
وتضمن المقترح إلغاء نظام الشهر بالمحاكم، واقتراح قيد شركتي التضامن والتوصية البسيطة في السجل التجاري، مع اكتساب الشخصية الاعتبارية بمجرد القيد، وتنظيم خصائصها القانونية، وهيكل ملكيتها، وقواعد إدارتها، وسلطات المدير وآليات عزله.
وفيما يخص شركات المحاصة، رأت اللجنة أن هناك رأيًا فقهيًا يدعو إلى إلغائها باعتبارها تشجع على الصورية ولا تتماشى مع الواقع الاقتصادي الحديث. إلا أن اتجاهًا فقهيًا آخر يرى أهمية الإبقاء عليها وتطوير تنظيمها، مشيرًا إلى ما فعله المشرع الفرنسي منذ عام ١٩٧٨ حين أتاح وجود شكلين لهذه الشركة: أحدهما مستتر، والآخر مُعلن، يخضع لأحكام شركة التضامن من حيث مسؤولية الشركاء. وتستخدم هذه الصيغة بشكل كبير في مجال الإنشاءات الدولية تحت مسمى "كونسورتيوم".
وبعد الموازنة بين الرأيين، ارتأت اللجنة الأخذ بالرأي الثاني لقوة حجته.
وقد خلصت الدراسة إلى اتفاق ممثلي الحكومة على أهمية إدراج تنظيم جديد ضمن الباب الثاني من قانون الشركات رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١، يشمل الأحكام الخاصة بشركات الأشخاص، مع الإبقاء على الشكل القانوني لشركة المحاصة.
واتفق ممثلو أصحاب المصلحة، مثل جمعية رجال الأعمال والخبراء، مع هذا التوجه، مع التأكيد على عدم قصر تأسيس شركات الأشخاص على الأشخاص الطبيعيين فقط، وضرورة استحداث أحكام عامة موحدة لشروط التأسيس، والشروط الشكلية للشركات التجارية بشكل عام، بدلا من تفرقها بين قوانين متعددة، فضلا عن التأكيد في تعريف شركة التضامن على أنها تقوم على الاعتبار الشخصي للشريك المتضامن.

نحتاج للتغيير

من جانبه ، أكد النائب حسانين توفيق، عضو مجلس الشيوخ، على أهمية دراسة الأثر التشريعي لبعض مواد قانون التجارة الصادر بالأمر العالي في ١٣ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ الخاص بشركات الأشخاص، مشيرا إلى أهمية دراسة الأثر التشريعي للقوانين التي مر عليها فترة طويلة.
وقال توفيق، إن لديه ٣ نقاط، بشأن ذلك الموضوع، أولهم، تتعلق بشركات المحاصة، فرغم أنني كنت أرى إلغاءها، إلا أننا يمكننا أن ندرس التجارب الدولية في هذا الملف، مثل فرنسا التي أبقت عليها والسعودية التي قررت إلغاءها، وذلك بهدف التوصل إلى شكل للاستفادة منها.
وأضاف توفيق، النقطة الثانية، تتعلق بقانون الشركات الموحد، مشيرا إلى المجهود المبذول في قانون شركات الاشخاص، وأن الوقت الحالي يعد فرصة لإنهاء قانون شركات الموحد.
وتابع عضو مجلس الشيوخ، النقطة الثالثة، هي رغم أن نظم الحوكمة والتكنولوجيا الحديثة أصبحت هامة جدا في مجالات الأعمال، إلا أن التقرير المعروض بشأن القانون لم يشير إلى أي تعديلات بشأن استخدام التحول الرقمي والتكنولوجيا في تأسيس الشركات وإدارتها، وذلك في الوقت الذي نرى فيه الاهتمام بذلك الملف التكنولوجي.
ودعا النائب توفيق حسانين، إلى ضرورة دراسة أهمية تأثير التكنولوجيا والتحول الرقمي على ذلك الملف.

أحمد ابراهيم

الاحتياط واجب

بقلم:
جرمين عامر
عضو اتحاد الاعلاميين العرب

زمن السيلفي جبر

آه يا زمن ..
فجأة .. وبدون سابق إنذار.
انتهت .. صلاحية الصورة السيلفي.
لتحل .. تقنية "الديب فيك" Deep Fake
ترينـد المائـة وش، والألـف لسـان، والتحدث ب ٧ آلاف لغة.
فتقدر .. يوم الاثنين، تلبس وش الطبيب وتصف العلاج بدقة للأيين المتابعين.
وتعيـش.. يـوم الثلاثـاء، دور المغني، وصوتك يطرب المستمعين.
وتستحضر .. يوم الخميس، شخصية السياسـي، الملهـم للعامـة، بـآراءه وأفكاره.
وتتقمص .. يوم الجمعة، دور الرياضي، فتتوج بالبطولات والميداليات العالمية.
وأما يـوم الأحد، فتظهر .. كشـجيع السيما، بكل الإعلانات، وصاحب أعلى إيرادات وملايين المشاهدات.
زلزال .. يهز عرش الحقيقة،
بحمـى تقنيـة الـذكاء الاصطناعـي، فانفجرت السوشـيال ميديا بمقاطع وفيديوهـات بالصـوت والصـورة، لمشـاهير الفـن والسياسـة والكـرة.
أصحاب النفـوذ والتأثير الضخم علي القاعدة العريضة من المتابعين، يلهبون مشاعرهم برسائلهم الاستهلاكية، التي تحـرك وجـدان الجماهير فـي ثواني معدودة.
إنه الجنون، وقدرة الذكاء الإصطناعي علي بيع الوهـم وتزييف الواقع لملايين البشر.
فهـا هو !! الرئيـس الامريكي "دونالد ترامـب"، يدعـو لتجربة "كشـري أبو طارق". ليأتي بعده الرئيس الفرنسـي إيمانويل ماكرون، وهو جالس مستمتع بالشيشـة علي قهوة بخـان الخليلي.
وهـا هـي الفنانـة "مي عمـر" تظهر كراقصة محترفة.
حتي نجـوم الزمن الجميـل، لم يفلتوا من حمى الذكاء الاصطناعي. فظهرت السـيدة أم كلثوم تصنـع الكحك وهي تغني أغنيتها الشـهيرة "يا ليلة العيد".
لتفاجـئ بنجوم كـرة القـدم، محمد صلاح وروناldo وكريستيانو يشاركون أم كلثوم البطولة في نفس فيديو الأغنية.
و ليخرج علينـا فيديو آخر بعنوان "لة زمـان" يضم نجوم الفـن الذين رحلوا عن دنيانا مثل: عمر الشـريف وسعاد حسـني وفاتـن حمامة ومحمـود عبد العزيز ونور الشريف .. وغيرهم.
لغاية كدة ..
تنوع ثقافي جميل !! وجسر زمني يربط بين القديم والحديث.
إنما الزحف التقنـي !! لم يتوقف عند هذا الحد.
يبدو الـذكاء الاصطناعـي يخرج عن النص. ليتخطى حـدود المتعة والترفية ليضرب الثوابت الدينية.
كابـوس مرعـب بطله جهـاز كمبيوتر بتطبيقات الذكاء الاصطناعي.
في دراما "منتهي الصلاحية" رمضان ٢٠٢٥. حينما تناولت أحداث المسلسل اسـتخدم تقنية الاحتيال الشـخصي، لأحـد الرموز الدينية، في بث رسـائل إعلامية واستشـارات فقهيـة خادعة تجيز المراهنات الإلكترونية.
تعتمـد جريمـة الاحتيال الشـخصي باسـتخدام الـذكاء الاصطناعي (AI Impersonation Fraud) علـي التزييـف العميـق (Deepfake) بإنشـاء مقاطـع فيديـو مزيفـة يظهر فيها الشـخص مخالفًا لطبيعة سلوكه أو مهنتـه. مع تقليـد صوته(Voice Cloning) باسـتخدام تسـجيلات قصيرة للشـخص نفسـه. ثم إنشـاء تسـجيلات صوتية مزيفة، تبدو وكأنها صوته الحقيقي. ثم يأتي دور روبوتات الدردشـة الذكية (AI Chatbots):
والتـي ترسـل الرسـائل المقنعة على وسـائل التواصل الاجتماعي أو البريد الإلكتروني لخداع الأشخاص وإقناعهم بهدف الابتزاز أو السرقة أو الخداع.
بالرغـم من عدم وجـود قوانين بعينها لمخالفـات برامـج قرصنـة الـذكاء الاصطناعـي في العالم، إلا أن الجهود الدولية مسـتمرة لوضع أطـر قانونية وتنظيميـة تعالـج التحديات الناشـئة عن اسـتخدام الذكاء الاصطناعي في ثواني الاحتيال وانتحال الهوية.
تصـدرت مصـر والاتحـاد الاوروبي والولايات المتحـدة الامريكيـة، الدول التي سـعت لتنظيم هـذا المجال. ففي ٢٣ ابريل ٢٠٢٣ صدر الميثاق المصري للـذكاء الاصطناعـي، والـذي تناول المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستخدام الأخلاقي والمسؤول لهذه التقنيات. كما تعمل الحكومة المصرية علـي اعداد مشـروع قانون الـذكاء الاصطناعي. بهـدف وضـع إطـار قانوني شـامل للتعامـل مع هـذه التقنيـة وتطبيقاتها المختلفة والحد من المخاطر.
علـي الرغـم .. مـن الابـداع الكبير للـذكاء الاصطناعي في اسـتحضار الشـخصيات وممارسـاتها، إلا أن التسـاؤلات الأخلاقيـة والقانونيـة تتزايـد مثل: حقـوق الملكيـة الفكرية، والخصوصيـة الشـخصية، والتلاعب بالرسـائل، وتشـوية بعـض الرمـوز الثقافيـة والسياسـية والاجتماعيـة والدينية.
فهـل يسـتطيع !!؟ صاحـب الملكيـة الفكريـة .. والتـي قدرت بـ ٥٠ عام للأعمـال الفنية والموسـيقية و٧٠ عاما للأعمـال الأدبيـة وفقًا لقانـون حماية حقوق الملكية الفكرية المصري .. حماية حقه المشروع !!
ومـن سـيكون الخصـم أمامـه فـي التقاضـي ضـد القرصنـة التقنية !!
هل سيكون الشـخص الذي قاد عملية القرصنة؟ ام انه سيقاضي الآلة!!

وزير النقل وسفيرة أمريكا يشهدان توقيع ٣ عقود لدعم الأسطول الحالي من جرارات السكة الحديد

شـهد كامـل الوزيـر نائـب رئيـس مجلس الوزراء وزيـر الصناعة والنقل، والسفيرة هيرو مصطفى جارج سفيرة الولايـات المتحـدة الأمريكية في مصر توقيـع ٣ عقـود فـي مجال السـكك الحديدية بين الهيئة القومية لسكك حديد مصر وشـركة برجروس ريل الأمريكية (PRL).
ووفق بيان من وزارة الصناعة ، اشتملت العقود على (تحديث عدد (١٠٠) جرار هنشـل - توريد قطع غيار لعدد (١٤١) جرار لمدة ١٥ سـنة - الدعم الفني لمدة ١٠ سنوات.
ووقع علـى العقـود من جانـب الهيئة المهندس محمد عامر رئيس هيئة السكة الحديد، وجاك زنج نائب رئيس مجلس ادارة شـركة برجـروس ريل الأمريكية (PRL)
وقال الوزيـر إن هـذا التعاقد يدخل ضمـن خطة الـوزارة لدعم الأسـطول الحالـي من الجرارات للسـكة الحديد بما يسـهم في زيادة عدد الرحلات على خطوط الشبكة وتحسين الخدمة المقدمة وتلبية طلبات جمهور مستخدمي السكك الحديديـة ليواكـب الحاجـة المتزايدة لقطاع نقل قادر على إحداث التنمية.
ولفـت إلـى أن تدعيـم منظومـة الجر بالسـكك الحديدية يسـاهم ايضا في زيادة نسـبة المنقول مـن البضائع عبر خطـوط السـكة الحديد بمـا يقلل من الاعباء على الطرق ويسـاهم في زيادة موارد السـكة الحديد بما يعود أيجابيا على الخدمة المقدمة .
وأشـار إلـى أن عقد التحديـث لعدد (١٠٠) جـرار هنشـل يشـمل أعمال التحديـث للجرار حيث سـيتم تركيب اجزاء جديدة بالكامل وهي (المحرك – نظـام التحكم المتطور «EM٢٠٠٠» – كابينة كهربـاء الجهد العالي – ضاغط الهـواء كمبرسـور – كابينـة الضغط المنخفض – نظام فرامل الهواء – نظام التبريـد) ، كما سـيتم إجراء العمرات لباقـي المكونـات الرئيسـية بالجـرار بإستخدام قطع غيار جديدة
وأضـاف أن هـذا التحديث سـيحقق توفير من الناحية التشـغيلية للجرارات حيث سيقلل من استهلاك الزيت بنسبة (٥٠٪) تقريبا باستخدام أحدث تقنيات المحرك الجديد .
كما سيتم تقليل استهلاك الوقود بنسبة تزيـد عـن (٣٪) مقابل تقنيـة المحرك الحالية، وسـيؤدي إلى تحسـين نسبة الإنبعاثات الكربونية، وفق الوزير.
كما أن تحديث تلك الجرارات سيساهم في تحسين مسـتوى إتاحية الأسطول وإعتماديته لدى الهيئة القومية لسـكك حديد مصر حيث أنه سـيحقق تحسين مسـتوى إتاحية الجرارات وتوفير قطع الغيار وتقليـل مخزونها بمخازن الهيئة بسبب تغيير الأجزاء القديمة.

البترول: تثبيت أسعار الوقود الحالية لمدة ٦ أشهر

قالـت وزارة البتـرول، إنه لن يتم دراسـة تغييـر الأسـعار الحالية للمـواد البترولية قبل ٦ أشـهر مقبلة.
وبحسب- بيان- أوضحت الوزارة أنـه رغـم الزيـادات الجديدة في الأسـعار للمنتجـات البترولية ، لا تـزال الفجوة السـعرية قائمة بـين التكلفة وسـعر البيع نتيجة الزيـادة الكبيـرة فـي التكاليف والتي لم تستوعبها تلك الزيادات بعد.
وأشـارت إلى حـرص الدولة على مراعاة البعد الاجتماعي وتخفيف الأعباء عـن المواطنين، لـذا تقدم الدولـة الجـزء الأكبر مـن الدعم إلى منتجات السولار والبوتاجاز وبنزيـن ٨٠/ ٩٢ لتخفيف الأعباء عن كاهل المواطن.
ونوه بأن الدولة تسـتورد حوالى ٤٠٪ مـن كميـة اسـتهلاك منتج السـولار و٥٠٪ من كمية اسـتهلاك منتج البوتاجاز و٢٥٪ من كميات اسـتهلاك منتج البنزيـن، وبذلك يبلـغ الدعم اليومـي حوالي ٣٦٦ مليـون جنيـه يوميا بمـا يعادل ١١ مليار جنيه شـهريًا، تتحملها الدولة نتيجة الفجوة بين الأسعار والتكلفة الفعلية لمنتجات البنزين المتنوعة والسولار والبوتاجاز.

خلفا لصالح الشيخ..
قرار جمهوري بتكليف حاتم نبيل قائما بأعمال رئيس «التنظيم والإدارة»

نشـرت الجريدة الرسـمية، قرار رئيـس الجمهوريـة رقـم ١٧٣ لسـنة ٢٠٢٥، بتكليف حاتم نبيل عبدالحميـد مصطفـى، القيـام بأعمـال رئيـس الجهـاز المركزي للتنظيـم والإدارة، وذلـك اعتبارًا مـن يـوم ١٠ ابريـل ٢٠٢٥، خلفًا للدكتور صالح الشيخ الذي تولي رئاسة الجهاز منذ عام ٢٠١٨.
جـاء ذلـك بعـد الاطـلاع علـى الدسـتور، وعلى قانـون الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، وقانون الخدمـة المدنيـة، وبنـاءً على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء.
نشر القرار في الجريدة الرسمية
تضمن القرار الرئاسـي في مادته الثانيـة، نشـره فـي الجريـدة الرسـمية، ليصبح سـاري المفعول اعتبارًا من تاريخ العمل به.
وقد صدر القرار بتاريخ ١٠ شوال ١٤٤٦ هـ، الموافق ٩ أبريل ٢٠٢٥، ووقع عليه رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي.

منال عوض : ٣٢,١ مليار جنيه تمويلات وفرها برنامج «مشروعك» لتنفيذ ٢١٣,٣ ألف مشروع خلال ١٠ سنوات

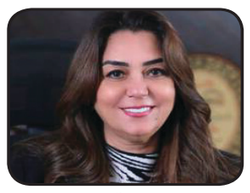

أعلنت الدكتورة منال عوض وزيرة التنمية المحلية أن "المشـروع القومـي للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية (مشروعك)" نجح منذ انطلاقه عام ٢٠١٥ وحتى مارس ٢٠٢٥ فـي تمويـل ٢١٣,٣١٣ مشـروعًا بتمويل تجاوز ٣٢,١ مليار جنيه.
وساهمت هذه التمويلات في توفير ١,٤٢٢ مليون فرصة عمل للشـباب في مختلف المحافظات، جـاء ذلك خلال التقرير الذى تلقته وزيرة التنميـة المحلية عن إنجازات "مشـروعك " منذ انطلاقه وحتى شـهر مارس الماضي.
وكشـفت د. منال عوض أن التقرير أشار الـى أن محافظـات الصعيد جـاءت في مقدمة المسـتفيدين والمحافظـات الأعلى تمويلاً من « مشروعك" مما يعكس توجه الدولـة نحـو دعم المشـروعات الصغيرة والمتوسـطة وتوفيـر فـرص عمـل لأبناء الصعيد.
وتصـدرت محافظـة المنيا بتنفيـذ أكثر من ٢٣,٣ ألـف مشـروع بقـروض تجاوزت ٣,٣ مليار جنيـه وفرت ١٥٧,٣ ألف فرصة عمل، يليها محافظة سـوهاج بحوالى ٢٣,١ ألف مشروع بقروض أكثر من ٤,٢ مليار جنيه وفرت حوالى ١٥٢,١ ألف فرصة عمل.
وجاءت فـي المرتبة الثالثـة محافظة بنى سويف بتنفيذ ١٦,٣ ألف مشروع بقروض تجاوزت ٢ مليار جنيـه وفرت ٩٧,٥ ألف فرصة عمل ، ثم محافظة أسـيوط بـ ١٤,٥ ألف مشـروع بإجمالي اسـتثمارات ٢,٦ مليار جنيه ساهمت في توفير ١٠٧,٣ ألف فرصة عمل .
وأوضحـت وزيـرة التنميـة المحليـة أن محافظـات الشـرقية والدقهلية والبحيـرة شـهدت إقبـالا كبيـرًا علـى "مشروعك" وضمن المحافظات الأعلى من حيث عدد المشـروعات الجديدة، مما وفر آلاف فـرص العمل في مجـالات متنوعة، من الصناعات الصغيرة إلى المشـروعات التجارية والخدمية.
وأشـارت إلى أن محافظـة البحيرة نفذت ١٩,٢ ألـف مشـروع بقروض ١,٧ مليار جنيه وفرت أكثـر من ١٠,١٦ ألف فرصة عمل، ثم محافظـة الدقهلية بتمويل ١٧,٣

وزير الزراعة يبحث مع وزيرة المالية الكويتية زيادة فرص الاستثمار بالقطاع الزراعي في مصر و تحقيق الأمن الغذائي المشترك

التقى وزير الزراعة واستصلاح الأراضي علاء فاروق بنورة سليمان الفصام، وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشـؤون الاقتصادية والاستثمار في الكويت، وذلك على هامش اجتماعـات الهيئـة العربية للاسـتثمار والإنماء الزراعي.
بحث اللقـاء فرص تعزيز الاسـتثمارات الكويتيـة في القطـاع الزراعي المصري، في ظل الطفرة التي شـهدها هذا القطاع مؤخرًا، سـواء مـن حيث تطويـر البنية التحتيـة أو ارتفاع معـدلات الإنتاج، إلى جانب تركيز الدولة على التصنيع الزراعي لتعظيم القيمة المضافـة للمنتجات الخام، والتـي تشـهد صادراتها نمـوًا ملحوظًا سنويًا.
وأشـار فاروق إلـى الدعـم الكبير الذي يحظـى بـه قطـاع الزراعة مـن القيادة السياسـية، وأهمية هذا الدعم في تحقيق الأمن الغذائي للمواطن المصري وتحسين بيئة الاستثمار الزراعي، مؤكدًا أن الدولة تسـعى لتقليـل الفجوة بـين الصادرات والـواردات الزراعية بهـدف الحفاظ على العملة الصعبة.
كما شدد على أهمية توسيع الاستثمارات الكويتية فـي مصر، بمـا يحقق مصالح مشـتركة للجانبين، ويعزز الأمن الغذائي للشـعبين. ولفـت إلـى نجاح عـدد من الشركات الكويتية، مثل شركة الغانم، في تنفيذ مشروعات غذائية أثمرت عن تصدير كميـات كبيـرة مـن الخضر للأسـواق الخارجية، ومنها السوق الكويتي.
مـن جانبها، أوضحت نـورة الفصام أن فريقـا كويتيًا يعمـل حاليًا علـى إعداد اسـتراتيجية وطنية للأمن الغذائي، ويمكن لمصـر أن تشـارك في هـذه الجهود من خلال تحديد مشـروعات مشـتركة تعزز المخزون الاستراتيجي الغذائي للكويت.
وأكـدت أن التحديـات التـي تواجهها المنطقـة تجعـل مـن الضـروري توطيد التعاون المصري الكويتي في هذا المجال،

تسونامي ترامب ..
خبراء ومسئولون يناقشون تأثير الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة على الاقتصاد المصري و موقف اتفاقية الكويز

أكد خبراء ومسـئولون عن أن مصر سـتتأثر بـ التعريفـات الجمركية الأمريكيـة الجديدة، ولكنها أمامها العديد من الفرص الاستثمارية التي يمكن استغلالها.
وأوضح الخبـراء خلال النـدوة التي عقدها المركز المصري للدراسات الاقتصادية بعنوان: «مـا التأثيـر المتوقـع على مصـر للجمارك الجديدة التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب؟»، بحضور نخبة من الخبراء ومجتمع الأعمال وممثلي الحكومة، أن القدرة التنافسية لمصر في قطاع الملابس الجاهزة ستتأثر كثيرًا بهذه الرسوم الأمريكية الجديدة.
فمن جانبها عرضت الدكتورة عبلة عبد اللطيف المدير التنفيذي ومدير البحوث بالمركز، عرضا أعده المركز حول الملف التجاري بين الولايات المتحدة ومصـر، وطبيعة الرسـوم الجمركية المعلنة حتى الآن، وتأثير هذه الرسـوم عالميا وتأثيرها المتوقع على مصر.

طبيعة الوضع التجاري بين مصر وأمريكا

واسـتعرضت عبـد اللطيف طبيعـة الوضع التجاري بين مصر والولايـات المتحدة، حيث توجد اتفاقيات اقتصادية تاريخية بين البلدين مثـل تيفـا وكايـز TIFA و QIZ، وتتمثل الصـادرات المصريـة غير النفطيـة للولايات المتحـدة في مجموعـة متنوعة مـن المنتجات تشـكل نحو حوالـي ٧٠ منتجًـا، يتصدرها الملابـس الجاهـزة التي شـكلت ٤٥,٦٪ من صـادرات مصر للولايـات المتحـدة في عام ٢٠٢٤ بقيمـة ١,٢٤ مليار دولار، مما يجعلها القطاع الأكثر أهمية في هذه العلاقة التجارية، بجانـب صـادرات رئيسـية أخرى تشـمل: الأسـمدة، الحديـد، الخضـروات والفواكه المعلبة، السـجاد، الفواكه والمكسرات، ومواد البناء.

التأثير المتوقع على مصر من فرض الرسوم الأمريكية

أما عن التأثيـر المتوقع على مصر، أوضحت عبـد اللطيف أن مصـر سـتتأثر مثلها مثل باقـي الـدول المصـدرة لأمريكا وأن نسـبة الرسـوم على مصر منخفضـة، لافتة إلى أن مصـر لاعب صغير جدًا فـي التجارة العالمية (حصتها لا تتخطـى ٠,٢٦٪)، كما أن مصر تمتلـك إمكانـات تصديرية - غير مسـتغلة - ضخمـة للولايات المتحدة فـي قطاعات كثيرة مثل الأسـمدة، والآلات، والفواكه، البلاستيك، حيث لا تزال الصادرات الفعلية ضئيلة مقارنة بالإمكانـات حيث تصل الفـرص التصديرية غير المسـتغلة في قطاع الأسـمدة على سبيل المثال ٨١٪، وقطاع الآلات نحو ٩٨٪، باستثناء قطاع الملابس الجاهزة الوحيد الذى يسـتغل الإمكانات التصديرية للولايات المتحدة بشـكل كبيـر (٩٩٪ محقـق)، لكن حصـة مصر في سـوق الملابس الأمريكي ظلـت صغيرة جدًا حتى عندما كانت التعريفات شبه صفرية، مما يشير إلى مشكلات تتعلق بالتنافسية تتجاوز مسألة التعريفات.
وأشـارت عبد اللطيف إلى أنه بالنسبة للتأثير المباشر للتعريفات، فستؤدي التعريفة الجديدة (١٠٪) إلى تآكل القدرة التنافسـية لصادرات الملابس الجاهزة المصرية (القطاع الأهم)، كما أنها قد تجعل استغلال الإمكانات التصديرية في القطاعات الأخرى أكثر صعوبة.
وأوضحت أن المنافسين الرئيسيين (الصين، فيتنام، بنغلاديـش، كمبوديا) لديهم حصص سـوقية أكبر بكثير فـي الولايات المتحدة رغم مواجهتهـم لتعريفات حاليـة أو محتملة، مما يرجع غالبًا إلى انخفاض تكاليفهم وحوافزهم الداخليـة، لافتة إلـى أن التقريـر الأمريكي للحواجـز التجارية (الافتراضـي لـ ٢٠٢٥) يبرز وجود تحديات تواجه الشركات الأمريكية في مصـر (قيـود اسـتيراد، تراخيص، تقييم جمركي، معايير، شهادات حلال، حقوق ملكية فكريـة، قيود اسـتثمار)، مما قد تسـتخدمه الولايات المتحدة كورقة ضغط.
وشـددت عبد اللطيف علـى أن حصة مصر الضئيلـة فـي السـوق الأمريكـي حتى مع التعريفات الصفريـة السـابقة تؤكـد أن التحـدي الأكبـر هـو التنافسـية الداخليـة وليـس فقط التعريفـات الخارجية، وقد تخلق التعريفـات فرصًـا لمصر إذا تضـررت دول أخرى أكثر، لكن اغتنـام هذه الفرص يتطلب اسـتعدادًا داخليًا لتحسين شروط الاستثمار واللوجسـتيات للاسـتفادة من رغبة الدول المتضـررة لنقـل اسـتثماراتها فـي مصـر والتصدير إلى الولايات المتحدة، وهناك حاجة ملحة للتحرك بسـرعة فائقة لتنفيذ إصلاحات داخلية عميقة وشاملة لتعزيز الصادرات وبناء المرونة لمواجهة التحديات الخارجية.

٥ سيناريوهات متوقعة

وتابعت عبد اللطيف أن الوضع الحالي يشـير إلى ٥ سيناريوهات محتملة هي: (تطبيق فوري للتعريفات الأمريكية بدون رد، تطبيق مع ردود فعـل، تأخير فـي تطبيق التعريفـات، تراجع أمريكي، حرب تجارية شـاملة)، وشددت على أنه أيا كان السيناريو المتوقع حدوثه، فإن تنفيذ إصلاح مؤسـسـي عميق وشـامل وسريع هو السبيل الوحيد لمصر لتعزيز قدرتها التنافسية ومواجهة "تسـونامي ترامـب" المحتمل وأي تحديـات تجارية مسـتقبلية بفعالية، مختتمة قولها بأنه: "لا يوجد وقت لنضيعه".
من جانبه قـال يحيى الوائق باللّٰه الوزير المفوض رئيس جهاز التمثيل التجاري في مداخلته عبـر تطبيق زووم، إن الرسـوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالـد ترامب علـى عدد مـن المنتجات الأجنبية ستكون لها تأثيرات مباشرة على صـادرات مصر إلى السـوق الأمريكي، ولكـن فـي الو

"الوزراء": تطوير "وسط البلد" لا يتضمن إزالة مبان تاريخية ومحال تجارية

نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء مقطع فيديو على منصاته على مواقع التواصل الاجتماعي، يوضح حقيقة ما تردد حول اعتزام الحكومة إزالة المباني التاريخية والمحال التجارية بمنطقة وسط البلد في إطار خطة تطوير المنطقة.

وأظهر الفيديو، أنه لا توجد أي نية لإزالة المباني التاريخية أو المحال التجارية بمنطقة وسط البلد، وأن تطوير المنطقة سيتم وفق رؤية تحافظ على طابعها المعماري وتراثها الحضاري دون المساس بالمباني القائمة أو التأثير على نشاط المحال التجارية، مشيرًا إلى أن هناك دراسات تخطيطية وعمرانية سبق إعدادها للاستغلال الأمثل لمنطقة وسط البلد وسيتم الاستفادة منها.. كما أكد المركز الإعلامي لمجلس الوزراء، أن التطوير يهدف إلى جعل المنطقة جاذبة للسياح، بما يتماشى مع نماذج التطوير في بعض الدول الأوروبية التي استطاعت الحفاظ على الطابع التراثي لمناطقها أثناء تطويرها.. وأوضح المركز الإعلامي لمجلس الوزراء، خلال الفيديو، أن الحكومة تعمل حاليًا على تجميع الأفكار والرؤى من مختلف المختصين لضمان الاستغلال الأمثل لمنطقة "مربع الوزارات" ووسط البلد.

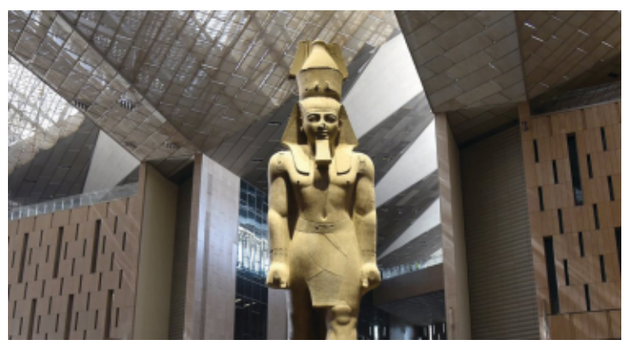

انتعاشة سياحية تستقبل «موسم الصيف» في مصر

تقرير حكومى يرصد الزيادة القياسية فى الإيرادات السياحية خلال الربع الأول من ٢٥/٢٤

تشهد مصر انتعاشة سياحية واضحة ، مع انطلاق الموسم السياحي الصيفي ، وسط عدة أحداث تدعم القطاع السياحي ، وبينها زيارة الرئيس الفرنسي ماكرون لعدد من المناطق السياحية ، والتجهيزات الجارية لافتتاح المتحف المصري الكبير ، فضلا عن المشاركات المصرية في عدد من المحافل والمناسبات السياحية الدولية .

وكانت الحكومة أكدت فى أول تقرير متابعة ربع سنوى عن معدلات أدائها خلال عام (٢٠٢٤/٢٠٢٥) وهو العام الأول من تنفيذ برنامج عمل حكومة الدكتور مصطفى مدبولى (٢٠٢٤-٢٠٢٧) أمام مجلس النواب برئاسة المستشار الدكتور حنفى جبالى، زيادة أعداد السائحين الوافدين خلال الربع الأول من ٢٠٢٤/٢٠٥ ليسجل ٤,٣ ملايين سائح من أصل يقدر بنحو ٤,٤ ملايين سائح، وارتفاع عدد الليالى السياحية لتبلغ ٥١,٦ مليون ليلة.

وأشارت الحكومة، فى تقريرها، إلى بلوغ الإيرادات السياحية نحو ٤,٨ مليارات دولار، والتى تزيد على المحقق من الإيرادات السياحية للفترة المناظرة من العام ٢٠٢٣/٢٠٢٣.

ويأتى ذلك فى إطار تنفيذ الحكومة لبرنامجها نحو تعزيز تنمية القطاع السياحى حيث تعمل على تنمية القطاع السياحى والاستفادة منه فى ضوء ما تمتلكه مصر من إمكانات ومقومات سياحية متنوعة، وذلك من خلال رفع الوعى السياحى، وزيادة الترويج للسياحة فى مصر بمختلف أنواعها، ومن هذا المنطلق.

ولفتت الحكومة إلى الجهود المتخذة لتطوير المتحف المصرى الكبير خلال الربع الأول من العام المالى، وفى مقدمتها ترميم ٥١٣ قطعة أثرية، ونقل ٣٥٠ قطعة أثرية إلى المتحف المصرى الكبير.

وسلط التقرير الحكومى على أهم إجراءات الترويج والتنشيط للسياحة فى مصر، وفى مقدمة ذلك تخصيص ٥٣,٨ مليون جنيه للترويج وتنشيط السياحة، فضلا عن تنظيم ٣ معارض دولية للسياحة وإطلاق ١١ جولة مشتركة و١٥ رحلة تعريفية، إضافة إلى عقد ٣ مؤتمرات وورش عمل خارجية، وإطلاق حملتين ترويجيتين فى الأسواق المستهدفة، واستهداف ١٩ سوقا لحملات العلاقات العامة.

ونوه التقرير الحكومى، المعروض أمام مجلس النواب، إلى تنظيم ٢٠ فعالية وحدثا داخليا وتنظيم ٥ رحلات وأنشطة توعوية وتنظيم ٣٨ ندوة لتنمية الوعى السياحى، بالاضافة إلى إعداد ٢ محتوى ترويجى من الصور والفيديوهات.

وفى مجال استكمال أعمال حفائر الآثار المصرية الاكتشافات الأثرية وصيانة الآثار، وإنشاء تطبيقات وقواعد بيانات التسجيل الآثار أكدت الحكومة تحقيق إنجازات ملموسة فى هذا الصدد، فى مقدمتها تنفيذ عدد (٩) بعثات من خلال عمل البعثات الأثرية المصرية، بالإضافة إلى عدد ٢ بعثة من خلال البعثات المصرية المشتركة، وعدد ٢١ بعثة من خلال البعثات الأجنبية، وعدد ٧ بعثات من خلال البعثات الأجنبية المشتركة، وعدد ١١ جلسة من خلال الجلسات على حساب الغير.

تجهيزات المتحف الكبير

وخلال الأسبوع الماضي ، ترأس الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماع اللجنة العليا لتنظيم فعالية احتفالات افتتاح المتحف المصري الكبير؛ وذلك في إطار متابعة مدى الجاهزية والاستعدادات الجارية لهذا الحدث العالمي المهم.

حضر الاجتماع: الفريق مهندس كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية، وزير الصناعة والنقل، وشريف فتحي، وزير السياحة والآثار، والدكتور سامح الحفني، وزير الطيران المدني، والدكتور أحمد فؤاد هنو، وزير الثقافة، والدكتور إبراهيم صابر خليل، محافظ القاهرة، والمهندس عادل النجار، محافظ الجيزة، واللواء حسام حسن، مساعد وزير الداخلية لقطاع شرطة السياحة والآثار، واللواء محمد سيد صالح، ممثلا للهيئة الهندسية للقوات المسلحة، والسفير ياسر شعبان، مساعد وزير الخارجية للعلاقات الثقافية، واللواء عاطف مفتاح، المشرف العام على مشروع المتحف المصري الكبير، وطارق مخلوف، الرئيس التنفيذي للشركة المتحدة للخدمات الإعلامية، ومحمد السعدي، عضو مجلس إدارة الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية، وخالد نوفل، مساعد وزير المالية، والمهندسة/ نهاد مرسي، مساعد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ومسئولو الوزارات والجهات المعنية.

وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى أن عقد هذا الاجتماع يستهدف المتابعة المستمرة لجميع اللوجستيات والتجهيزات والتفاصيل الخاصة بالاحتفالية الكبرى التي ستقيمها الدولة بمناسبة افتتاح المتحف المصري الكبير، مشيرًا إلى أن هناك عددًا من الوزارات والجهات الحكومية المعنية تقوم باتخاذ مجموعة من الترتيبات للتجهيز لهذه الاحتفالية الضخمة، كما تقوم الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية بمجموعة أخرى من الترتيبات بالتوازي فيما يخص فعاليات الافتتاح؛ وذلك من أجل خروج هذه الاحتفالية بصورة لائقة تعبر عن عراقة الدولة المصرية وتاريخها وحضارتها، مؤكدا أنه تتم متابعة جميع هذه الترتيبات بشكل تفصيلي.

وبحسب تصريحات المستشار محمد الحمصاني، المتحدث الرسميّ باسم رئاسة مجلس الوزراء، فإن الاجتماع تناول متابعة موقف غلق مدخل ميناهاوس المؤدى إلى الأهرامات، والتحويل إلى مدخل طريق الفيوم، حيث تم التنويه خلال الاجتماع إلى أنه تم بدء التشغيل التجريبي للمدخل الجديد لمنطقة الأهرامات الأثرية (طريق الفيوم) وغلق المدخل الحالي (بجوار فندق ميناهاوس)، وعملية التشغيل التجريبي لمكونات مشروع التطوير بأكملها، وقد أكد وزير السياحة والآثار أن جميع أعمال التطوير المنفذة في هذه المنطقة تمت على النحو الذي يتناسب مع القيمة الحضارية والتاريخية للمنطقة الأثرية.

كما تم كذلك استعراض الموقف الحالي لتطوير المنطقة المحيطة بالمتحف المصري الكبير، وكذلك الطريق الدائري، وما يتم فيه من أعمال مشروع تحسين الهوية البصرية، لافتا إلى أن رئيس مجلس الوزراء وجه في هذا الصدد بالاهتمام بأعمال الإنارة، ورفع كفاءة الأرصفة، بالإضافة إلى الاهتمام الكبير بتخطيط الشوارع المحيطة بالمتحف، والاهتمام كذلك بأعمال الرصف.

وشدد رئيس الوزراء شدد، على ضرورة رفع حالة الاستعداد بمطار سفنكس الدوليّ بالتزامن مع هذه الاحتفالية، وأن يكون جاهزًا بعد الانتهاء من أعمال التوسعة والتطوير التي يشهدها حاليا.

شقق الإجازات

وفي إجراء حكومي لتنشيط القطاع السياحي ، أصدرت الحكومة لأول مرة ، ضوابط واشتراطات جديدة لترخيص وحدات شقق الإجازات، وذلك لاستحداث نمط جديد لإقامة السائحين، بهدف رفع الطاقة الفندقية في البلاد.

وأكد خبراء بقطاع السياحة أن الهدف من القرار توفير إقامة فندقية مميزة للسياح تليق بالمقصد السياحي المصري، وفي الوقت نفسه تحقيق عوائد بالعملة الأجنبية لملاك الوحدات السياحية، مما ينعكس على نمو التصدير العقاري، وكذلك نمو عوائد السياحة.

وعرفت وزارة السياحة وحدات شقق الإجازات بأنها "كل وحدة مكونة من غرفة واحدة على الأقل أو جناح أو فيلا تقع في مبنى مستقل أو جزء من مبنى، ويتوافر فيها بعض الخدمات الأساسية، وتعد لاستقبال المصريين أو الأجانب، ويُشترط أن يكون موقعها في منطقة سياحية أو داخل تجمع سكني مميز» .

ووفق بيان رسمي، فإن "هناك عدد من وحدات شقق الإجازات، سيتم فتح الباب لتقنين أوضاعها، وفق ضوابط واشتراطات تهدف إلى ضمان المستوى المطلوب من الجودة والأمن والسلامة ووسائل الراحة في وحدات الإقامة للاطمئنان على جاهزيتها لاستقبال السائحين» .

وتستهدف الحكومة المصرية استقبال ٣٠ مليون سائح خلال ٦ سنوات، ولتحقيق هذا المستهدف تعتزم مضاعفة الطاقة الفندقية في البلاد لاستيعاب الأعداد السياحية المتوقعة خلال الفترة المقبلة، وفي سبيل تحقيق ذلك أطلقت حوافز ومبادرات تمويلية لتشجيع الاستثمار السياحي، كما أعدت مخططا بأهم فرص الاستثمار السياحي لعرضها على رجال الأعمال.

وقال عضو غرفة شركات السياحة بالاتحاد العام للغرف السياحية، مجدي صادق، إن مصر تستهدف زيادة أعداد السياحة الوافدة، وتحقيق ذلك يتطلب مضاعفة الطاقة الفندقية، وأحد الحلول المقترحة إتاحة الترخيص لشقق الإجازات، أسوة بالعديد من الدول السياحية الكبرى مثل فرنسا وإسبانيا، مما يوفر إقامة فندقية مميزة للسياح تليق بالمقصد السياحي المصري، وفي الوقت نفسه تحقيق عوائد بالعملة الأجنبية لملاك الوحدات السياحية، مما ينعكس على نمو التصدير العقاري، وكذلك نمو عوائد السياحة.

وأشار إلى أن مصر حققت "رقما قياسيا في أعداد السياح بلغ ١٥,٧ مليون سائح خلال ٢٠٢٤ مقابل ١٤,٩ مليون سائح في ٢٠٢٣، رغم الأوضاع الجيوسياسية بالمنطقة" ، مضيفا أن وزارة السياحة حددت ضوابط واشتراطات لترخيص شقق الإجازات لضمان توافر كل المعايير المطلوبة للتأكد من جودة الخدمات السياحية المقدمة، مشيرا إلى ضرورة إصدار تشريع يغني ملاك هذه الوحدات من الضرائب؛ لزيادة عدد وحدات شقق الإجازات بما ينعكس على نمو الطاقة الفندقية في البلاد من ٢٢٠ ألف غرفة في الوقت الحالي إلى ما بين ٥٠٠ ألف إلى مليون غرفة، لاستيعاب النمو المستهدف من السياح.

4,3 مليون سائح و51,6 مليون ليلة سياحية بإيرادات 4,8 مليارات دولار ..

ووفق بيانات رسمية سابقة، يبلغ عدد الغرف الفندقية في مصر ٢٢٠ ألف غرفة، وتم إضافة ٧٢٠٠ غرفة فندقية إضافية خلال ٢٠٢٤ بينها ٥٥٪ طاقات جديدة، وتستهدف الحكومة الوصول إلى ٤٣٢ ألف غرفة بحلول ٢٠٢٨.

وأشار مجدي صادق إلى أهمية وحدات شقق الإجازات في زيادة أعداد السياح الوافدة، موضحًا أن زيادة أعداد السياحة في مصر مرتبط بعاملين الأول مضاعفة الطاقة الفندقية عبر تنويع أنماط إقامة السائحين، ومن بينها وحدات شقق الإجازات، والتي تناسب الرحلات العائلية، والثاني زيادة عدد القدرة الاستيعابية والرحلات للمطارات المصرية، لاستيعاب أكبر عدد من السياح والمسافرين، ولتصبح مصر بوابة ومركز رئيسي للنقل الجوي في المنطقة.

و قال عضو الاتحاد المصري للغرف السياحية، حسام هزاع، إن وزارة السياحة حددت ضوابط واشتراطات ترخيص وحدات شقق الإجازات، لأول مرة في مصر، مما يسهم في زيادة عدد الطاقة الفندقية بشكل أسرع لتلبية الطلب المرتفع من السياح، وفي الوقت نفسه ضمان تقديم خدمة سياحية ذات جودة عالية للسياح، علاوة على تحقيق دخل إضافي لملاك هذه الوحدات، مشيرا إلى ضرورة منح حوافز وتسهيلات ضريبية وتحديد رسوم قطعية لهذه الوحدات بهدف ضمها للاقتصاد الرسمي.

ووفق بيان رسمي، سجلت الفنادق الحكومية، معدلات إشغال مرتفعة خلال إجازة عيد الفطر المبارك، في مختلف المحافظات والمدن السياحية، وهو ما يعكس زيادة الإقبال على المقاصد المصرية، سواء من المواطنين أو السائحين العرب والأجانب، من بينها فندقي "كليوباترا" و"كوزموبوليتان" التابعين لشركة إيجوث بمنطقة وسط القاهرة، و"سفير دهب"، حقق نسب إشغال وصلت ١٠٠٪ .

وأوضح هزاع، أن وحدات شقق الإجازات تعتبر إحدى الأنماط المستحدثة للإقامة الفندقية، والتي يمكن أن تسهم في حل مشكلة عدم وجود غرفة فندقية في بعض المدن السياحية خاصة خلال المواسم، مما يتيح استقبال أعداد أكبر من السياح، وفي الوقت نفسه تقديم خدمة فندقية تليق بالمقصد السياحي المصري، مشيرا إلى أن هناك وحدات شقق إجازات في مناطق أهرامات الجيزة، وحال ترخيصها سيتم تقديم خدمة متميزة، وجذب المزيد من السياح مما ينعكس على نمو أعداد السائحين الوافدين للبلاد.

رضوى عبدالله

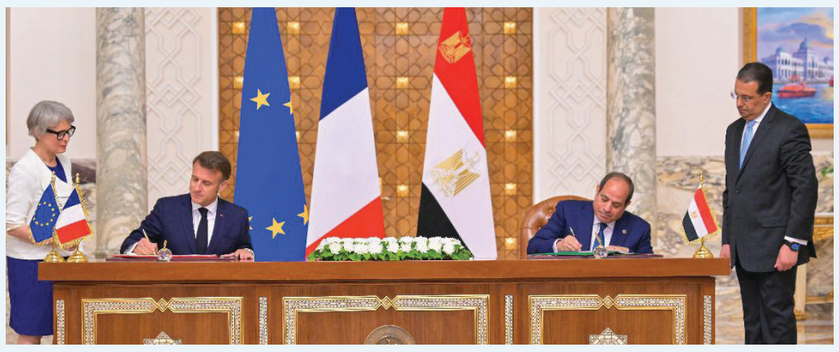

زيارة ماكرون للقاهرة ..

تشهد حزمة اتفاقيات اقتصادية غير مسبوقة تواكب حجم الشراكة الاستراتيجية بين البلدين

شهد الرئيسان المصري ونظيره الفرنسي توقيع مجموعة من الاتفاقات بين الجانبين تشمل مشاريع استثمارية في قطاعات متعددة

سجلت العلاقات الاقتصادية بين مصر وفرنسا تطورا ملحوظا في السنوات الماضية، وخاصة العام الماضي ٢٠٢٤، حيث كشفت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عن بعض الأرقام والاحصائيات التي تؤكد مدى متانة العلاقات الاقتصادية المصرية الفرنسية ، وسجل حجم التبادل التجاري بين البلدين ٢,٩ مليار دولار خلال ٢٠٢٤ ، بزيادة بلغت قيمتها نحو ٤٠٠ مليون دولار عن ٢٠٢٣.

وسجل حجم الصادرات المصرية إلي فرنسا مليارى دولار حجم الصادرات المصرية إلى فرنسا خلال عام ٢٠٢٤، مقابل ٨٥٥,٤ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٣ ، فيما بلغ حجم الواردات ١,٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٤ مقابل ١,٧ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٣. ووصلت قيمة الاستثمارات الفرنسية في مصر خلال العام المالي ٢٠٢٣ /٢٠٢٤ إلى ٤٨٣,٨ مليون دولار ، فيما وصلت قيمة الاستثمارات المصرية في فرنسا إلي ٢٣٨,٣ مليون دولار خلال العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

وبلغت قيمة تحويلات المصريين العاملين بفرنسا ٧١,١ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠٢٣ /٢٠٢٤ ، وقيمة تحويلات الفرنسيين العاملين في مصر ١٤,١ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠٢٣ /٢٠٢٤.

أهم المجموعات السلعية التي صدرتها مصر إلى فرنسا خلال عام ٢٠٢٤:

- آلات وأجهزة كهربائية بـ ٢٤٨ مليون دولار.
- أسمدة بـ ١٩٤ مليون دولار.
- وقود وزيوت معدنية بـ ١٥٨ مليون دولار.
- خضر وفواكه بـ ٧٥ مليون دولار.
- ملابس جاهزة بـ ٧٣ مليون دولار.

أهم مجموعات سلعية استوردتها مصر من فرنسا خلال عام ٢٠٢٤:

- منتجات الصيدلة بـ ٣٠٢ مليون دولار.
- حبوب بـ ١٨٣ مليون دولار.
- سيارات وجرارات ودراجات بـ ١١٥ مليون دولار.
- حديد ومصنوعاته بـ ١٠٠ مليون دولار.
- منتجات كيماوية متنوعة بـ ٩٩ مليون دولار .

مصر وفرنسا والاتحاد الأوروبي يوقعون 9 اتفاقيات تمويلات ومنح بقيمة 262,3 مليون يورو

تطور مستمر

وبحسب الإحصاءات الرسمية ، شهدت العلاقات الاقتصادية بين مصر وفرنسا تطورًا مستمرًا لاسيما منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسى، المسئولية عام ٢٠١٤، وتجسد هذا التطور فى الزيارات المتبادلة وتوسيع نطاق الشراكات بين البلدين لخدم المزيد من قطاعات التنمية.

واستعرضت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي - في تقرير لها - أبرز تطورات العلاقات الاقتصادية المصرية الفرنسية، تزامنًا مع الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لمصر، خلال الأسبوع الماضي ، مؤكدة أنه يجمع البلدان شراكة وثيقة في إطار جهودهما المشتركة لدفع التنمية.

وتتسق تلك الشراكة مع الإعلان المشترك الذي تم توقيعه بين الرئيس عبد الفتاح السيسي، ورئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، في مارس ٢٠٢٤، من أجل ترفيع مستوى العلاقات المصرية الأوروبية إلى الشراكة الاستراتيجية، وهو الأمر الذي يفتح مجالًا كبيرًا لدفع العلاقات بين مصر ودول القارة الأوروبية، خاصة على مستويات الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتعاون الإنمائي.

ورغم امتداد العلاقات الاقتصادية المصرية الفرنسية إلى عقود مضت، إلا أنها شهدت طفرة غير مسبوقة منذ عام ٢٠١٤، حيث أسهمت الزيارات المتبادلة بين قيادتي البلدين، وتوسيع نطاق الشراكة المصرية الأوروبية، في دفع العلاقات بين مصر وفرنسا، وتنويعها لتشمل المزيد من مجالات التنمية ذات الأولوية، حيث قام الرئيس عبد الفتاح السيسي، بأكثر من زيارة للعاصمة باريس في عام ٢٠١٤ و٢٠١٧ وعام ٢٠٢٠، بينما قام الرئيس الفرنسي بزيارة مصر في حفل افتتاح قناة السويس الجديدة عام ٢٠١٥ ثم زيارة أخرى في عام ٢٠١٩.

وفيما يتعلق بعلاقات التعاون الإنمائي، فقد تم توقيع اتفاق إطاري يحكم وينظم أنشطة الوكالة الفرنسية في مصر وذلك خلال زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية لمصر في ٢٠٠٦، وتم في ٢٠٠٧ افتتاح مكتب للوكالة الفرنسية في مصر.

وأتاحت الحكومة الفرنسية تمويلات للقطاعين الحكومي والخاص في مصر بقيمة نحو ٤ مليارات يورو، بواقع ٣,٥ مليار يورو للقطاع العام و٥٠٠ مليون دولار للقطاع الخاص. بالإضافة إلى ١٢,٦ مليون يورو منح تنموية، كما قامت الوكالة الفرنسية للتنمية بإدارة منح من الاتحاد الأوروبي بقيمة ١٥٠ مليون يورو، وقد أسهمت تلك التمويلات والمنح في تنفيذ مشروعات عدة في مجالات حيوية على رأسها النقل المستدام من خلال مشروعات مترو الأنفاق، والإسكان، والتعليم والتعليم العالي، والصحة، الصرف الصحي، وكذلك الطاقة المتجددة، والحماية الاجتماعية.

بينما تبلغ محفظة التعاون الإنمائي الجارية بين مصر وفرنسا نحو ١,٥ مليار يورو في مجالات النقل والإسكان، والتعليم، والبيئة، والمرأة، وغيرها من القطاعات ذات الأولوية.

اتفاقيات وتمويلات

وفي إطار زيارة الرئيس إيمانويل ماكرون، رئيس الجمهورية الفرنسية لمصر، وتوقيع اتفاق الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، مع الرئيس عبد الفتاح السيسي، وقعت الحكومة مع الجانب الفرنسي والاتحاد الأوروبي، ٩ اتفاقيات تمويلات ميسرة ومنح لتنفيذ عدد من المشروعات ذات الأولوية بقطاعات معالجة المياه، والصرف الصحي، والكهرباء، والسكك الحديدية، وذلك بقيمة ٢٦٢,٣ مليون يورو.

كما وقعت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، مع الجانب الفرنسي، اتفاقيتين حيث تم توقيع إعلان مشترك لتجديد التعاون الفني والمالي لتنفيذ مشروعات ذات أولوية في جمهورية مصر العربية"، وهو بمثابة تجديد للاتفاق السابق توقيعه بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠٢١ لتنفيذ عدد من المشروعات التنموية، وإعلان مشترك لتنفيذ ٤ مشروعات ذات أولوية"، من شأنه تعزيز التنمية الاقتصادية في مصر، مدعومة برؤية مشتركة بين البلدين.

وأكدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، أن الوزارة ستعمل خلال الفترة المقبلة على التشاور مع الجهات المعنية بالحكومة الفرنسية من أجل تحديد المشروعات ذات الأولوية التي سيتم التعاون بشأنها في الفترة المقبلة، وتوجيه التمويلات المقدمة من الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، بما يدفع التنمية الاقتصادية في مصر في القطاعات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك البنية التحتية المستدامة، ومكافحة تغير المناخ والوقاية من المخاطر المرتبطة بذلك، والتنمية التكنولوجية والبشرية، وخلال فعالية رفيعة المستوى ، تم توقيع اتفاق تمويل ميسر والمنحة لمشروع "مركز التحكم الإقليمي بالإسكندرية"، بواقع تمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة ٥٠ مليون يورو، ومنحة من الاتحاد الأوروبي بقيمة ١٠ ملايين يورو تُدار من قبل الوكالة لصالح وزارة الكهرباء، والطاقة المتجددة، حيث يندرج المشروع تحت محور الطاقة بالمنصة الوطنية لبرنامج "نُوَفِّي" .

وفي سياق آخر تم توقيع اتفاق تمويل ومنحة لمشروع "محطة معالجة مياه الصرف الصحي الجديدة بشرق الإسكندرية"، بواقع تمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة ٦٨ مليون يورو ومنحة بقيمة ٢ مليون يورو لصالح وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

كما وقع الجانبان اتفاقي التمويل والمنحة لمشروع "إنشاء خط سكة حديد الروبيكي / العاشر من رمضان / بلبيس"، بواقع تمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة ٧٠ مليون يورو ومنحة بقيمة ٨٠٠ ألف يورو لصالح وزارة الصناعة والنقل.

مشروعات استثمارية

كما وقعت مصر وفرنسا خلال زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى القاهرة، ١٢ اتفاقية بعدة قطاعات تشمل الصناعة والنقل والطاقة والصحة والرياضة، منها اتفاق بين "الستوم" والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لإنشاء مجمع صناعي، واتفاقية بين شركة كهرباء فرنسا للطاقة المتجددة وشركة زيرو ويست وهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة وهيئة موانئ البحر الأحمر لتطوير مشروع إنتاج الأمونيا الخضراء في البحر الأحمر.

شملت الاتفاقيات، اتفاقية الميناء الجاف ببرج العرب لإنشاء مجمع صناعي في مصر، واتفاقية تعاون لمشروع إنشاء خط سكة حديد الروبيكي- العاشر من رمضان- بلبيس يتضمن قرض ومنحة، واتفاقية لتطوير مركز متميز لعلاج الأورام بترخيص من "جوستاف روسي" في القاهرة، وبروتوكول اتفاق مع سانوفي بشأن معالجة أمراض السكري في مصر. وتضمنت الاتفاقيات اتفاقية قرض ومنحة لمشروع معالجة مياه الصرف الصحي بالجبل الأصفر المرحلة الثالثة، واتفاقية مشروع معالجة مياه الصرف الصحي بشرق الإسكندرية، واتفاقية مشروع إنشاء مركز تحكم إقليمي بالإسكندرية، فضلًا عن توقيع مذكرة تفاهم بين بشأن الشراكة بين اتحاد كرة القدم الفرنسي ونظيره المصري، وتوقيع خطة العمل المشتركة لعام ٢٠٢٥-٢٠٢٦ بين الهيئة العامة للاستثمار وهيئة بيزنس فرانس.

كذلك وقعت وزارة الكهرباء عقدًا مع شركة شنايدر إليكتريك لإنشاء وتنفيذ مركز التحكم والتوزيع الكهربائي بشرم الشيخ. فيما أفادت منصة "اقتصاد الشرق مع بلومبرج" أن الشركة الفرنسية ستوقع اتفاق تدشين وتطوير ٤ مراكز للتحكم في الطاقة، باستثمارات تزيد على ٥ مليارات جنيه، تتوزع مناصفة بين جنوب وشمال مصر، وستمول وزارة الكهرباء تلك المراكز، التي من المنتظر البدء في تشييدها قبل منتصف العام الجاري، على أن يتم الانتهاء منها وتشغيلها بنهاية العام المقبل.

فرص استثمارية

وخلال منتدي رجال الأعمال المصري الفرنسي ، أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي أن مصر فرصة لرجال الأعمال وبذلنا جهدا كبيرا لانطلاق الدولة، مشيرا إلي أنه تم خلال آخر ١٠ سنوات بذل جهد كبير لانطلاق الدولة المصرية أكثر تطورا وتقدما وهناك بنية أساسية متطورة ، كما تم انفاق أموال ضخمة لتجهيز البنية الأساسية في كل القطاعات .

وأكد الرئيس عبد الفتاح السيسي، أن الدولة المصرية واصلت العمل في مختلف القطاعات لتجهيز الدولة بشكل كامل، مشيرا إلي أن هناك فرصة للتعاون بين مصر وفرنسا في مختلف المجالات والاستفادة من الخبرات الفرنسية

من جانبه أعرب حسام هيبة رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، عن تقديره لصمود الاقتصاد المصري في وجه التحديات العالمية موضحًا أن الأزمات الدولية أثرت على نحو مباشر على كافة الاقتصادات العالمية حيث تعاملت الدولة المصرية بمرونة وكفاءة للحد من هذه الآثار السلبية، مشيدًا بالإصلاحات الاقتصادية العميقة التي أطلقتها الدولة في السنوات الأخيرة، مؤكدًا أن هذه الإصلاحات تستهدف جعل مصر مركزًا استثماريًا إقليميًا خلال ٧ إلى ١٠ سنوات.

وأوضح رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة أن رؤية مصر ٢٠٣٠ جاءت كخريطة طريق للإصلاحات المالية والمؤسسية، لافتًا إلى أنه تم تطوير النظام الضريبي وإطلاق حوافز جديدة لجذب المستثمرين، حيث تتطلع مصر إلى توسيع الشراكات الدولية في مجالات التكنولوجيا وبناء القدرات، حيث إن هذه الشراكات ستسهم في دعم التنمية المشتركة وتحقيق المصالح المتبادلة.

كما أعربت سائدرين جافيت مستشار التجارة الفرنسية والمدير العام بشركة لوريال، عن فخرها بالشراكة الاستراتيجية بين فرنسا ومصر في مجال الاستثمار مؤكدة أن مصر تُعد حجر الأساس للاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وأشارت إلى التزام الجانب الفرنسي بدعم وتعزيز هذه العلاقات الاقتصادية طويلة الأمد مشيدة بالدور المحوري الذي تلعبه الاستثمارات الفرنسية داخل السوق المصري، موضحة أن "رؤية مصر ٢٠٣٠" تمثل خارطة طريق شاملة نحو تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة مشيرة إلى أن هذه الرؤية تُحدد أولويات واضحة في مجالات التنوع الاستثماري والبنية التحتية ورأس المال البشري.

وأكدت أن شركة لوريال تُسهم بشكل مباشر في تطوير قطاعات الصحة والتجميل في مصر، مشيرة إلى أن مصنع لوريال الجديد والمقام باستثمار قدره ١٠٠ مليون دولار يُعد خطوة استراتيجية لمصر والمنطقة.

و قال عماد السنباطي رئيس الغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة في مصر، إن الغرفة تلعب دورًا محوريًا في دعم العلاقات الاقتصادية الثنائية، مؤكدًا أن الغرفة تُعد منصة تواصل فعالة بين ما يزيد عن ٧٥٠٠ شركة مصرية - فرنسية.

وأشار إلى أن الغرفة ترتبط بشبكة تضم ١٣٠ غرفة في ٩٥ دولة، مما يُوفر إمكانيات اتصال دولية واسعة، مشيدًا بالتطورات الإيجابية في حجم التبادل التجاري بين مصر وفرنسا خلال الفترة الأخيرة.

كما أعرب السنباطي عن أهمية اللجان القطاعية بالغرفة في دعم عدد من القطاعات الحيوية مثل النقل، الاتصالات، والصحة، موضحًا أن الغرفة تستهدف إنشاء ١٢ لجنة قطاعية متخصصة لتقديم الدعم الفني واللوجستي للأعضاء. كما أكد على حرص الغرفة على تعزيز مفهوم التكامل الاقتصادي بين مصر وفرنسا، لافتًا إلى أن الحديث لا يقتصر على جذب الاستثمارات الفرنسية إلى مصر، بل يمتد أيضًا لدعم المستثمرين المصريين في فرنسا.

محمد محيي الدين

الطقس و الأسعار يحددان احتياجات مصر من الغاز في الصيف

رئيس الوزراء يؤكد أنه لا عودة لتخفيف أحمال الكهرباء

تداخلت بيانات الطقس لتصبح عاملا مؤثرا في تحديد مبكر لاحتياجات مصر من الغاز ، حيث توقع خبراء آن يؤدي الصيف المعتدل المقبل في مصر إلى تأخير الحاجة لزيادة واردات الغاز الطبيعي المسال، مما يترك كميات أكبر من الوقود متاحة لأوروبا في موسم التخزين الحيوي بالقارة.

وفي تصريحات أخيرة ، أكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء أنه لا عودة لـ تخفيف أحمال الكهرباء في الصيف، وأن الحكومة استعدت بشكل كبير لفصل الصيف ، مشيرا إلي أن شركة إيني أكدت توسيع استثماراتها في مصر الفترة المقبلة لإنتاج المزيد من الغاز الطبيعي.

وأظهرت بيانات شركة "أتوسفيريك جي ٢ أن متوسط درجات الحرارة في مصر قد تنخفض بمقدار ٤ درجات مئوية دون المعدلات المعتادة خلال الأيام المقبلة ، ما يقلص عدد "أيام الحاجة إلى التبريد" بنحو الثلث خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من أبريل مقارنة بعام ٢٠٢٤ ، مشيرة إلي أن الطقس الأكثر برودة من المعتاد سيقلل من الطلب على الكهرباء واستهلاك الغاز الطبيعي المسال في مصر حسب التوقعات.

وخلال العام الماضي، تحولت مصر من مُصدر صاف للغاز إلى مستورد كبير، نتيجة لانخفاض إنتاج الغازً المحلي وتزايد الطلب، مما أدى إلى أزمات طاقة وانقطاعات في التيار الكهربائي.

وقد يساهم تراجع مشترياتها المتوقع هذا الصيف في ضعف سوق الغاز الطبيعي المسال العالمية بصورة أكبر، حيث تعاني بالفعل من قلة الطلب في آسيا، ما يمنح أوروبا فرصة للاستفادة وشراء الشحنات لملء مواقع التخزين المستنزفة.

ووفقا لتقديرات المركز الأوروبي للتنبؤات الجوية متوسطة المدى، يُتوقع تسجيل ٧٢ يوما من أيام الحاجة إلى التبريد في مصر حتى ٢٢ أبريل، وهو عدد أقل من المتوسط المسجل لهذه الفترة خلال عشر سنوات.

وتشير البيانات إلى أن نفس الفترة من العام الماضي شهدت حوالي ١٠٢ يوم تبريد ، وتُستخدم أيام التبريد لتقدير الطلب على الطاقة من خلال قياس مدى تجاوز متوسط درجة حرارة اليوم لـ١٨ درجة مئوية.

ونقلت تقارير إعلامية عن مات دويسون، خبير الأرصاد الجوية في شركة "ميت ديسك» (MetDesk) قوله إن تغير الطقس في مصر خلال أبريل قد يكون ناجما عن تيار هوائي جنوبي سريع، ونظام ضغط جوي مرتفع، وظروف جوية أخرى بدأت منذ الشهر الماضي، و"تضافرت جميعا لتشكل تيارا شماليا باردا قويا قادما من القطب الشمالي».

ويقول الخبراء إنه قد يكون للطقس المعتدل وضعف الطلب دور في استنفاد تدفقات الغاز لفترة وجيزة إلى منشآتي تصدير الغاز الطبيعي المسال في مصر مؤخراً ، ومع ذلك، يُتوقع أن يكون هذا الاستنفاد مؤقتا، حيث ستظل البلاد بحاجة لشراء الغاز خلال الصيف، وتعمل مصر على تعزيز بنيتها التحتية، وتخطط لاستثجار محطات عائمة إضافية لاستيراد الغاز.

شركة إيني توسع استثماراتها في مصر الفترة المقبلة لإنتاج المزيد من الغاز الطبيعي ..

تعزيز البنية التحتية

ومؤخرا توصلت مصر لاتفاق مع ألمانيا على استئجار سفينة التغيير «إينرجوس باور»، الراسية حاليا في بحر البلطيق، لاستقبال شحنات الغاز المسال، والمتوقع أن تصل إلى ميناء السخنة بحلول شهر يونيو المقبل، بحسب تصريحات مسؤول حكومي لتقارير إعلامية .

وات

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة السابعة عشر • الاحد 13 إبريل 2025 • العدد 788

بمناسبة "اليوم العربي للشمول المالي".. البنوك العاملة في السوق المصري تفتح حسابات مجانية للمواطنين بدون حد أدنى للرصيد حتى نهاية أبريل الجاري

بمناسبة «اليوم العربي للشمول المالي»، يتواجد موظفو البنوك العاملة بالسوق المصري خارج مقراتها لتقديم العديد من الخدمات للمواطنين حتى نهاية شهر أبريل الجاري، وذلك تحت رعاية وإشراف البنك المركزي المصري.

واشار البنك المركزي في بيان – تلقت الحصاد نسخة منه- أن من هذه الخدمات:

- فتح الحسابات مجانًا للمواطنين وبدون حد أدنى للرصيد.
- إصدار البطاقات المدفوعة مقدمًا.
- إصدار البطاقات المدينة.
- إصدار المحفظة الإلكترونية للبنك.
- إصدار خدمات الإنترنت والموبايل البنكي.
- تقديم أنشطة التثقيف والتوعية المالية

ويتواجد موظفو البنوك في أماكن التجمعات مثل الجامعات والنوادي ومراكز الشباب وغيرها، خاصة وأن البنك المركزي المصري يمتلك شراكات قوية لتعزيز الشمول المالي مع العديد من الجهات مثل وزارة الشباب والرياضة والمجلس القومي للمرأة.

وفقاً لمؤسسة بلومبرج العالمية

بنك مصر يتربع على صدارة قائمة البنوك في إفريقيا والشرق الأوسط بترتيب وتسويق القروض المشتركة

محمد خيرت - رئيس قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة ببنك مصر

حصد بنك مصر، المركز الأول علي مستوي السوق المصرفية بجمهورية مصر العربية والشرق الأوسط وإفريقيا في ترتيب القروض المشتركة Mandated Lead Arranger وفي تسويق القروض المشتركة Bookrunner خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥ .

جاء ذلك وفقا للتقييم الذي أعدته مؤسسة بلومبرج العالمية والمتخصصة في مجال المال والبنوك، كما نجح البنك في الحصول على المركز الأول كأفضل بنك في إداره وترتيب وتسويق للقروض المشتركة على مستوى القارة الإفريقية.

ويأتي ذلك التتويج نتيجة لإنجازات البنك الملموسة والواضحة في ترتيب العمليات التمويلية الكبيرة، بعد أن استطاع بنك مصر خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥ بإتمام وترتيب وتسويق عدد ٦ قروض مشتركة بإجمالي حجم تمويل لتلك العمليات بلغت ٢٨٠,٥ مليار جنيه، قام فيها بنك مصر بدور المرتب الرئيسي ومسوق التمويل وذلك في العديد من القطاعات مثل: الصناعات الغذائية، الاستثمار العقاري، الاتصالات وقطاع البترول.

وبذلك يواصل بنك مصر الحفاظ علي مركزه المتقدم على مستوى مصر وإفريقيا في مجال تسويق القروض المشتركة وتمويل المشروعات وفقا للتقييم الذي تعده مؤسسة بلومبرج العالمية للبنوك، والذى يعكس حجم النجاح الذى حققه قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة ببنك مصر ويؤكد على الأداء المتميز للبنك ونتائجه المالية القوية واستمرارا للخطط التسويقية المكثفة التي ينتهجها بنك مصر لجذب عملاء وعمليات تمويلية جديدة وكذلك التزام البنك بتنفيذ أهدافه الاستراتيجية والتنموية بهدف دعم الاقتصاد القومي في شتى المجالات والقطاعات و تقديم كل ما هو جديد من خدمات ومنتجات بما يلبي احتياجات العملاء.

وتجدر الإشارة الى ان الترتيب الحاصل عليه بنك مصر هو عن دوره في القروض المشتركة كمرتب ومسوق للقروض المشتركة المشتركة Bookrunner & Mandated Lead Arranger وهو من الأدوار الأساسية في القروض المشتركة والتي تعتمد على الدراسة والترتيب والتسويق وتعكس العلاقات الجيدة مع كلا من العملاء التي يتم ترتيب وتسويق القروض لهم وكذا البنوك التي يتم دعوتها للمشاركة في القروض، مما يعتبر تتويجا لدور بنك مصر الحيوي لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة خلال تلك الفترة مما يؤكد على دور بنك مصر في دعم الاقتصاد المصري.

ويعد حصول بنك مصر على هذه الجوائز تقديرا وتتويجا لإنجازاته المحققة وجهوده المبذولة وشهادة استحقاق لثقة عملاؤه التي تعد محور اهتمامه دائما، حيث أنهم شركاء النجاح في كافة الأعمال، ويسعى البنك دائما إلى تعزيز تميز خدماته والحفاظ على نجاحه طويل المدى والمشاركة بفاعلية في الخدمات التي تلبي احتياجات عملائه، حيث أن قيم واستراتيجيات عمل البنك تعكس دائما التزام البنك بالتنمية المستدامة والرخاء لمصر.

تزامناً مع يوم الصحة العالمي

جناح عمليات بنك التعمير والإسكان يشهد إجراء أول عملية جراحية بمستشفى بهية- الشيخ زايد

حسن غانم – الرئيس التنفيذي و العضو المنتدب بنك التعمير والإسكان

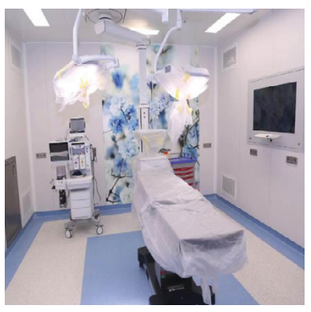

شهد جناح عمليات بنك التعمير والإسكان إجراء أول عملية جراحية لمحاربات سرطان الثدي بمستشفى بهية - فرع الشيخ زايد، يوم الإثنين الموافق ٨ أبريل ٢٠٢٥ تزامنا مع يوم الصحة العالمي.

جاء ذلك في إطار حرص بنك التعمير والإسكان على أن يكون عضو مسؤول وفعال في المجتمع، وسعيه جاهدًا لتعزيز ودعم قطاع الرعاية الصحية لخلق تأثير إيجابي ومستدام لخدمة أكبر عدد من المستفيدين.

وكان جناح عمليات بنك التعمير والإسكان والذي يتضمن غرفتي عمليات متكاملتين باسم بنك التعمير والإسكان، تم افتتاحه في مايو ٢٠٢٤، ضمن بروتوكول تعاون مشترك مع مؤسسة بهية، بهدف إجراء العمليات الجراحية لمحاربات سرطان الثدي داخل مستشفى بهية دون الحاجة إلى إجرائها بمستشفيات خارجية، مما يسهم بشكل مباشر وفعال في تسهيل وتيسير عملية العلاج لأكثر من ٣٥٠٠ حالة سنويا، مع تقديم خدمة طبية متكاملة وفقاً لأعلى معايير الكفاءة والجودة.

وفي لافتة إنسانية تجسد اهتمام البنك بدعم محاربات السرطان، قام ممثلو البنك بزيارة أولى الحالات التي أجريت لها أول عملية جراحية داخل الجناح، وذلك تأكيدا على التزام البنك العميق بدوره المجتمعي والإنساني وحرصه على تقديم الدعم المعنوي للمحاربات، متمنين لهن الشفاء العاجل والتام.

يأتي هذا التعاون في إطار إيمان بنك التعمير والإسكان بأهمية دعم قطاع الرعاية الصحية، والذي يقع على رأس أولوياته أثناء تنفيذ استراتيجيته لأنشطة المسؤولية المجتمعية، وذلك لتحقيق التنمية الشاملة في جميع النواحي والمجالات، مع حرص البنك على مواصلة تنفيذ وتطبيق خطته الداعمة للمرأة باعتبارها محور رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة، نظرا لدورها الحيوي والفعال في بناء المجتمع وتقدمه، وحرص البنك الدائم على دعم وتمكين المرأة تماشيا مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

خلال لقائه محافظ البنك المركزي

رئيس التحالف الدولي للشمول المالي يشيد بالتجربة المصرية و يتعاون مع المركزي لنقلها لبلدان أخري

استقبل حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، الدكتور ألفريد هانيج، الرئيس التنفيذي للتحالف الدولي للشمول المالي، الأسبوع الماضي ،وذلك بحضور عدد من قيادات ومسؤولي البنك المركزي.

وفي مستهل اللقاء، أعرب المحافظ عن تقديره للتعاون المثمر بين البنك المركزي المصري والتحالف الدولي للشمول المالي، من خلال إتاحة الاطلاع على أفضل الممارسات الدولية في مجال الشمول المالي وتبادل الخبرات العلمية مع البنوك المركزية والجهات الرقابية المعنية للدول الأعضاء في هذا المجال.

كما استعرض الجهود المبذولة من جانب البنك المركزي، بالتعاون مع القطاع المصرفي والجهات المعنية من وزارات وهيئات، تماشيًا مع رؤية الدولة المصرية لتحقيق التمكين الاقتصادي لجميع فئات المجتمع، وبالأخص المرأة والشباب وذوي الهمم والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، من خلال تهيئة البنية التشريعية والرقابية الملائمة وطرح المبادرات التحفيزية، مما ساهم في زيادة معدلات الشمول المالي في مصر لتصل إلى ٧٤,٨٪ بنهاية ٢٠٢٤.

ومن جانبه، أشاد الرئيس التنفيذي للتحالف الدولي للشمول المالي بالتجربة المصرية الرائدة في مجال الشمول المالي والتمويل المستدام، مما يجعلها نموذجًا يحتذى به، موضحًا أن التحالف يعمل بالتعاون مع البنك المركزي لنقل تلك التجربة إلى العديد من البلدان من خلال ترتيب زيارات إلى مصر للاستفادة من جهود البنك المركزي المصري في هذا الصدد.

وجدير بالذكر أن التحالف الدولي للشمول المالي تأسس عام ٢٠٠٩، وانضم إليه البنك المركزي المصري في ٢٠١٣، ويضم في عضويته أكثر من ٩٠ مؤسسة مالية وبنوك مركزية وجهات رقابية من ٨٣ دولة، ويستهدف التحالف تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي، وتبادل الخبرات الفنية والعملية بين الدول، ومساعدتها في صياغة السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات الإصلاحية وتطبيقها.

أرقام التضخم في مارس تعيد رسم المشهد الاقتصادي لمصر من جديد

خبراء يرصدون تأثيرات أرقام التضخم علي اجتماع لجنة السياسات النقدية المرتقب

في الوقت الذي كانت تتطلع فيه الأسواق إلى مؤشرات أكثر استقرارا تعكس تباطؤ موجة التضخم في مصر، جاءت بيانات شهر مارس لتعيد رسم المشهد من جديد، بعد أن سجل التضخم السنوي ارتفاعا ملحوظا إلى ١٣,٦٪ مقابل ١٢,٨٪ في فبراير، وفقا لما أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

هذا الارتفاع المفاجئ يأتي بعد ستة أشهر من التباطؤ النسبي، الأمر الذي يفرض تحديا حقيقيا أمام البنك المركزي المصري الذي بات مطالبا بإعادة النظر في استراتيجيته النقدية، التي اعتمدت خلال الفترة الماضية على الرفع المتوالي لأسعار الفائدة، في محاولة لكبح جماح التضخم، والحد من تآكل القوة الشرائية، والحفاظ على استقرار سوق الصرف.

ومع تزايد وتيرة التضخم من جديد، تبرز تساؤلات جوهرية حول ما إذا كان البنك المركزي سيواصل سياسة التشديد النقدي، أم أنه سيفضل التثبيت مؤقتا ترقبا لمؤشرات أكثر وضوحا خلال الربع الثاني من العام، لا سيما في ظل تقاطعات داخلية وخارجية شديدة التأثير، من بينها مسار أسعار السلع عالميا، بالإضافة إلى التوترات التي يشهدها الاقتصاد العالمي نتيجة قرارات الرسوم الجمركية الجديدة التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

وقال البنك المركزي المصري، إن معدل التضخم الأساسي في مصر انخفض إلى ٩,٤ بالمئة على أساس سنوي في مارس مقارنة مع عشرة بالمئة في فبراير.

وأظهرت بيانات للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، الخميس الماضي ، أن التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن ارتفع إلى ١٣,٦ بالمئة في مارس مقابل ١٢,٨ بالمئة في فبراير ، متجاوزا توقعات المحللين.

وأشار متوسط توقعات المحللين في استطلاع أجرته رويترز قبل أيام إلى أن التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن سينخفض إلى ١٢,٦ بالمئة في مارس.

وعلى أساس شهري، ارتفعت الأسعار ١,٦ بالمئة في مارس مقارنة بشهر فبراير. وارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات ٣,٥ بالمئة في مارس ، وعلى أساس سنوي، ارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات ٦,٦ بالمئة مقارنة بنحو ٣,٧ بالمئة في فبراير.

وانخفض معدل التضخم السنوي في المدن إلى ١٢,٨ بالمئة في فبراير من ٢٤ بالمئة في يناير، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تأثير سنة الأساس، إذ لم تعد الزيادات السريعة الاستثنائية في الأسعار خلال العامين الماضيين تنعكس في الإحصاءات، وفقا للمحللين.

وبدأ التضخم في الارتفاع بعد الغزو الروسي لأوكرانيا في عام ٢٠٢٢ مما دفع المستثمرين الأجانب إلى سحب مليارات الدولارات من أسواق المال المصرية ، ولجأت الحكومة المصرية إلى طباعة الجنيه للمساعدة في سد عجز الموازنة.

وبلغ معدل التضخم في المدن أعلى مستوى له على الإطلاق عند ٣٨ بالمئة في سبتمبر ٢٠٢٣.

وتظهر بيانات البنك المركزي المصري أن المعروض النقدي مستمر في الارتفاع، ليصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند ٣٣,٩ بالمئة بنهاية فبراير على أساس سنوي.

وفي مارس من العام الماضي، خفضت مصر قيمة الجنيه ورفعت أسعار الفائدة ٦٠٠ نقطة أساس ووقعت على حزمة دعم مالي بقيمة ثمانية مليارات دولار مع صندوق النقد الدولي مما ساهم في إعادة وضع ماليتها لنطاق السيطرة.

وارتفعت معدلات التضخم في المدن المصرية خلال شهر مارس الماضي إلى ١٣,٦٪ على أساس سنوي مقارنة مع ١٢,٨٪ في فبراير، وفق بيان الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المصري.

وقبل أيام خلص استطلاع رويترز إلى أنه من المتوقع أن يشهد معدل التضخم السنوي في مصر انخفاضا طفيفا في مارس ، وذلك بعد أن تسبب تأثير سنة الأساس في انخفاضه في فبراير .

وكان متوسط توقعات ١٤ محللا استطلعت رويترز آراءهم هو انخفاض التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن المصرية إلى ١٢,٦٪ في مارس من ١٢,٨٪ في فبراير ، وجمعت بيانات الاستطلاع في الفترة من ٢٧ مارس إلى السابع من أبريل .

وتراجع معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن المصرية إلى ١٢,٨٪ في فبراير الماضي، وذلك من ٢٤٪ في يناير ٢٠٢٥.

وعلى أساس شهري، ارتفعت الأسعار ١,٦٪ في مارس مقارنة بشهر فبراير ، وارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات ٢,٩٪ في مارس، والملابس والأحذية ١,٥٪، والمطاعم والفنادق ٠,٦٪ ، وارتفعت أسعار قسم المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود بنسبة ٠,٥٪ .

وأظهرت البيانات أن ارتفاع معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية (١,٣٪) لشهر مارس ٢٠٢٥ مقابل (١٢,٥٪) لشهر فبراير ٢٠٢٥.

وسجل قسم الطعام والمشروبات ارتفاعاً بنسبة ٦,٥٪ والملابس والأحذية ١٨,٣٪ والنقل والمواصلات ٢٩,٥٪، والرعاية الصحية ٢٥,٥٪ والثقافة والترفيه ارتفعت بنحو ١٨,٣٪ ، أما قسم التعليم فارتفعت أسعاره بنسبة ١٠٪، والمطاعم والفنادق ١١,٣٪ والسلع والخدمات المتنوعة ١٣,٥٪ .

«المركزي» يعلن انخفاض معدل التضخم الأساسي في مصر إلى ٩,٤ بالمئة على أساس سنوي في مارس مقارنة مع عشرة بالمئة في فبراير

وانخفض معدل التضخم السنوي في المدن إلى ١٢,٨٪ في فبراير من ٢٤٪ في يناير ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تأثير سنة الأساس، إذ لم تعد الزيادات السريعة الاستثنائية في الأسعار خلال العامين الماضيين تنعكس في الإحصاءات، وفقا للمحللين.

وبلغ معدل التضخم في المدن أعلى مستوى له على الإطلاق عند ٣٨٪ في سبتمبر .

و ارتفع معدل التضخم العام للحضر على أساس سنوي بنسبة بلغت ٠,٨٪ خلال شهر مارس ٢٠٢٥، بالمقارنة بشهر فبراير ٢٠٢٥ ، وأوضح البنك المركزي أن معدل التضخم العام للحضر على أساس سنوي سجل نحو ١٣,٦٪ في نهاية مارس ٢٠٢٥، بالمقارنة بنحو ١٢,٨٪ في نهاية فبراير ٢٠٢٥.

من ناحية أخرى، سجل معدل التغير الشهري في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين للحضر، الذي أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في ١٠ أبريل ٢٠٢٥، سجل نحو ١,٦٪ في نهاية مارس ٢٠٢٥، مقابل نحو ١,٤٪ في نهاية فبراير ٢٠٢٥، ومقابل ١,٠٪ في مارس ٢٠٢٤.

وتوقع البنك المركزي المصري، أن تشهد معدلات التضخم العام تراجعا ملحوظا خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥ مدفوعا بالتأثير التراكمي للتشديد النقدي والأثر الإيجابي لفترة الأساس.

ولفت البنك المركزي المصري، إلى أنه من المتوقع استمرار هذا المسار النزولي، ولكن بوتيرة أبطأ بالنظر إلى التأثير المتوقع لإجراءات ضبط المالية العامة، من المتوقع أن تقترب معدلات التضخم الشهرية من مستوياتها التاريخية على المدى المتوسط

عوامل موسمية

ويرى خبراء اقتصاديين، أن أسباب عودة معدل التضخم للارتفاع خلال شهر مارس الماضي يرجع إلى عوامل موسمية، حيث تزامن مع شهر رمضان الذي يشهد ارتفاعا فى الطلب والاستهلاك مما يرفع أسعار المأكولات والمشروبات.

ويترقب مجتمع المال والأعمال في مصر اجتماع لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي، المقرر عقده في ١٧ أبريل الجاري، لمراجعة أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض، في وقت يشهد فيه معدل التضخم تراجعًا ملحوظا.

ويتزامن هذا الاجتماع مع تصاعد التوترات الجيوسياسية على المستوى العالمي، نتيجة القرارات الاقتصادية الأخيرة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وعلى رأسها فرض رسوم جمركية جديدة على عدد من الدول، وهي إجراءات يُتوقع أن تزيد من الضغوط التضخمية عالميًا، وقد تنعكس تداعياتها على الاقتصاد المصري أيضًا.

ويتوقع عدد من المصرفيين ومحللي بنوك الاستثمار أن يُقدم البنك المركزي على خفض أسعار الفائدة بنسبة تصل إلى ٤٪، في ثاني اجتماع للجنة السياسة النقدية خلال عام ٢٠٢٥.

يُذكر أن البنك المركزي لم يخفض أسعار الفائدة منذ نوفمبر ٢٠٢٠، وفي حال اتخاذ قرار بالخفض خلال الاجتماع المقبل، سيكون الأول منذ أكثر من أربع سنوات.

ووفقا لأسعار الفائدة في البنك المركزي المصري فإن سعر عائد الإيداع لليلة واحدة يبلغ ٢٧,٢٥٪، فيما يصل سعر عائد الإقراض لليلة واحدة إلى ٢٨,٢٥٪، ويبلغ سعر العملية الرئيسية ٢٧,٧٥٪ ويبلغ سعر الائتمان والخصم:٢٧,٧٥٪

تضخم مستمر

وأرجع مصطفى شفيع، رئيس قسم البحوث بشركة العربية أون لاين، أسباب ارتداد التضخم للارتفاع بشكل طفيف إلى الضغط الاستهلاكي خلال موسم شهر رمضان، ولكن التضخم ما زال منخفض مقارنة بسنة الأساس.

وقال شفيع، إن التضخم مرشح للارتفاع أيضا حتى شهر يونيو القادم، ليتراوح بين ١٤ و١٥٪، مشيرا إلى أن قرار لجنة المحروقات برفع أسعار المواد البترولية سيؤثر على جميع الأسعار، موضحا أنه إذا لم يتم تحريك أسعار المحروقات سيتراوح معدل التضخم بين ١٢ و١٣٪ .

وتوقع شفيع، أن يقدم البنك المركزى على خفض أسعار الفائدة بين ١٠٠ و٣٠٠ نقطة اساس على ألا يزيد إجمالى الخفض خلال عام ٢٠٢٥ على ٦٠٠ نقطة أساس.

ومن المقرر أن تجتمع لجنة السياسات النقدية خلال ١٧ أبريل الجاري لبحث أسعار الفائدة، بعد أن قرر البنك المركزي في أول اجتماعاته خلال عام ٢٠٢٥، تثبيتها عند مستوياتها بـ٢٧,٢٥٪ للإيداع و٢٨,٢٥٪ للإقراض، وذلك بعد أن رفعها بنحو ٨٠٠ نقطة أساس خلال العام الماضي.

من جانبها قالت نعمة الله شكرى، رئيس قطاع البحوث فى بنك الاستثمار "اتش سي"، إن ارتفاع معدل التضخم خلال شهر مارس الماضي يعود إلى العامل الموسمي تزامنا مع شهر رمضان الذي يشهد ارتفاعا فى الطلب والاستهلاك مما يرفع أسعار المأكولات والمشروبات.

وتوقعت الخبيرة المصرفية سهر الدماطي أن يتجه البنك المركزي إلى خفض الفائدة بنسبة تتراوح بين ٣ إلى ٤٪، مشيرة إلى أن هذا التوجه مدفوع بعدة عوامل أهمها تراجع معدل التضخم.

وأكدت أن الرسوم الجمركية الأمريكية لن يكون لها تأثير مباشر على الاقتصاد المصري، بل قد تفتح آفاقًا جديدة أمام الصادرات المصرية في الأسواق الخارجية ، كما أوضحت أن تأثير أسعار المحروقات - في حال تغيرها - على التضخم سيكون محدودًا، ما يعزز من إمكانية خفض الفائدة ، ولفتت إلى أن تقرير التضخم المرتقب صدوره خلال الشهر الجاري سيكون عاملًا أساسيًا في توجيه القرار.

يؤكد تامر يوسف، مدير قطاع الخزينة والمعاملات الدولية في أحد البنوك الخاصة، أن اجتماع لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي في ١٧ أبريل ٢٠٢٥ يأتي في ظل متغيرات اقتصادية محلية وعالمية، تجعل قرار التثبيت الأقرب لضمان استقرار سعر الصرف، مضيفًا أن سياسات البنك المركزي تهدف إلى خفض معدلات التضخم.

وأوضح أن لجنة السياسة النقدية، عند اجتماعها، تأخذ العديد من المؤشرات على المستوى الداخلي والخارجي، وعندما تتوفر الآليات التي تدعم خفض أسعار الفائدة، فلن يتردد في ذلك، حيث إن خفض الفائدة هو أكبر دعم للاستثمار وللقطاع المصرفي، ويسهم في نمو معدلات الإقراض، مؤكدًا أن البنك يحرص على اتخاذ قرارات مدروسة لضمان الاستقرار المالي والنقدي.

وتوقع تامر يوسف أن يتجه البنك المركزي إلى تأجيل قرار خفض سعر الفائدة لمتابعة التطورات الاقتصادية والجيوسياسية المستجدة.

يما ف قال علي عباس، مدير قطاع الخزانة في أحد البنوك الخاصة، إن قرار لجنة السياسة النقدية في ١٧ أبريل في غاية الصعوبة والدقة، حيث لا يستطيع أحد توقع ما سوف يحدث، إذ إن هناك تغيرات اقتصادية تحدث بشكل متواصل على مدار اليوم، مما يجعل حسم القرار في غاية الصعوبة، ولكن الجميع يأمل أن يتم خفض الفائدة لكي يحدث مزيد من النمو الاقتصادي، حيث تسهم الفائدة المخفضة في نمو معدلات الإقراض، مما ينعكس على القطاع الصناعي بشكل كبير.

واستطرد علي عباس أن هناك العديد من المؤسسات العالمية نشرت تقارير عن توقعات أسعار الفائدة في مصر، منها بنك جولدمان ساكس الذي يتوقع حدوث ركود اقتصادي في الأسواق العالمية بعد الرسوم التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على كل دول العالم، وبنك جي بي مورجان الأمريكي توقع انخفاض سعر الفائدة في مصر بواقع ٤٪ خلال أبريل و٢٪ خلال يونيو المقبلين، مفسرًا سبب توقعه إلى تراجع التضخم.

وأيضا قيام بنوك القطاع العام، بنك الأهلي ومصر، بتخفيض سعر الفائدة على عدد من الأوعية الادخارية بالدولار، بمقدار نصف نقطة مئوية لتصبح ٥,٥٪ بدلًا من ٦٪ سنويًا.

وتوقع علي عباس قيام البنيك المركزي بتثبيت أسعار الفائدة على الجنيه، بدلًا من خفض أسعار الفائدة، وذلك للعديد من الأسباب، منها استهداف الحكومة رفع الدعم عن الوقود خلال العام الحالي، مما قد يؤثر على مستويات التضخم ويرتفع المعدل مجددًا، وكذلك رغبة البنك المركزي في الحفاظ على جاذبية الاستثمار في أدوات الدين الحكومية للإبقاء على الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، أو عوامل خارجية أبرزها الحرب التجارية بين أمريكا مع الصين والاتحاد الأوروبي وكندا والمكسيك، والتوترات الجيوسياسية مع عودة القصف الإسرائيلي لقطاع غزة.

وقالت الدكتورة نوال عبد المنعم ، الخبيرة الاقتصادية، إن قرار البنك المركزي المصري بشأن سعر الفائدة في اجتماعه ١٧ أبريل، يخضع لحزمة من العوامل بالغة التعقيد، يأتي في مقدمتها معدل التضخم، باعتباره المؤشر الأهم في تقييم الوضع النقدي الداخلي، ومعدل التضخم لا يزال أعلى من النطاق المستهدف، مما يجعل خيار تثبيت سعر الفائدة هو الأقرب على طاولة لجنة السياسة النقدية.

وأضافت عبد المنعم، أن العامل الخارجي لا يقل أهمية عن الداخلي، موضحة أن ما يصدر من قرارات عن الفيدرالي الأمريكي بشأن أسعار الفائدة، ينعكس بشكل مباشر على أسواق المال في الدول الناشئة، ومن بينها مصر، وذلك نظرًا لارتباط حركة رؤوس الأموال الساخنة بمستويات العائد في الخارج.

وأشارت عبد المنعم إلى أن استمرار الفيدرالي الأمريكي في اتباع سياسة نقدية متشددة ورفع أسعار الفائدة، يدفع الدول النامية، ومن ضمنها مصر، للحفاظ على أسعار فائدة مرتفعة لضمان بقاء التدفقات المالية الأجنبية، وتفادي خروج استثمارات المحافظ التي تبحث عن عوائد أعلى بأقل درجات المخاطرة.

وأضافت أن تصاعد الحرب التجارية العالمية، وما قام به الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مؤخرًا من فرض رسوم جمركية جديدة، يعزز المخاوف بشأن ارتفاع مستويات التضخم العالمية، وهو ما قد ينعكس على واردات مصر ويؤثر على الأسعار المحلية، مما يعزز من احتمالية تثبيت الفائدة مؤقتًا لتفادي أي قفزات تضخمية مفاجئة.

من جانبه، قال محمد حسن، العضو المنتدب لشركة ألفا لإدارة الاستثمارات المالية، إن البنك المركزي قد يخفض أسعار الفائدة بنسبة ٢٪، رغم التحديات المرتبطة بالقرارات الأمريكية، موضحًا أن تأثير هذه الإجراءات على مصر سيكون محدودًا، وربما يُشكل فرصة لجذب استثمارات جديدة، مع توجه بعض الدول للبحث عن بدائل استثمارية خارج الولايات المتحدة.

بدوره قال محمود نجلة، المدير التنفيذي لأسواق النقد والدخل الثابت بشركة الأهلي لإدارة الاستثمارات المالية، إن توقعات الفائدة عقب تراجع التضخم خلال الفترة الماضية كانت تشير إلى خفض كبير خلال عام ٢٠٢٥ قد يصل إلى ١٣٪.

وأضاف نجلة أنه عقب حالة الارتياك التي شهدتها الأسواق إثر الرسوم الجمركية الأمريكية، قد تكون هناك انعكاسات مستقبلية على التضخم الفترة المقبلة، وهو ما يزيد من مخاوف ارتفاع معدلات التضخم مجددًا، الأمر الذي قد يدفع المركزي لتخفيض الفائدة ولكن بوتيرة أقل وبشكل تدريجي خفيف وبحذر شديد يتراوح بين ١ إلى ٢٪.

ولفت إلى أن المركزي يبدأ بعد ذلك متابعة تأثير هذا الخفض على التضخم والانعاسات القادمة من الخارج بسبب التضخم، وكذا تباعات الرسوم الجمركية، مشيرا إلى أن تأجيل تطبيق الرسوم الجمركية أحدث حالة من الارتياح في الأسواق، الأمر الذي يدعم ويعزز من موقف خفض الفائدة.

ناصر..

رئيس المصرف المتحد : التحول الرقمي يقود برامج المدفوعات الحكومية الالكترونية لنمو مستدام

القاضي : نمو مؤشرات المدفوعات الرقمية المستدام وفقا لوزارة المالية يدعم رؤية مصر 2030.

اهم المميزات التنافسية لبرامج المدفوعات الحكومية الالكترونية من المصرف المتحد.

قال أشرف القاضي – الرئيس التنفيذي للمصرف المتحد، إن التحول الرقمي يقود برامج المدفوعات الالكترونية لنمو سنوي مستدام بما يدعم البيئة الاستثمارية ويتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

استند القاضي إلى البيان الصادر عن وزارة المالية المصرية، في يونيو ٢٠٢٤ الماضي، والذي يوثق أهم الأرقام والمؤشرات لنمو عوائد التحصيلات الضريبية والجمركية المستدامة.أرقام ومؤشرات وزارة المالية المصرية

أبرز التقرير إن قيمة خدمات الدفع والتحصيل الالكتروني بلغت ٢,٥ تريليون جنيه مصري في ١١ شهرا فقط. كما بلغت قيمة معاملات التحصيل الإلكتروني للضرائب ٦١٣ مليار جنيه، بزيادة قدرها ١٦٪. فضلا عن نمو المتحصلات الالكترونية للجمارك بنسبة ٣٨٪ اي ما يعادل ٢٨٤ مليار جنيه.

وأوضح أشرف القاضي إن البنوك المصرية تحت قيادة البنك المركزي المصري بالتعاون مع وزارة المالية المصرية توافر خدمة المدفوعات الالكترونية من ضرائب وجمارك عبر التطبيقات الالكترونية التي تعمل علي مدار الساعة ٧ ايام في الاسبوع، بهدف التسهيل من عملية وفاء المستثمرين والممولين بالتزاماتهم الحكومية، وتقلل من حجم المعاملات الورقية، الأمر الذي يساهم في تحسين كفاءة وشفافية المعاملات المالية، فضلا عن تقليل الوقت والجهد المبذول وتعزيز دقة المعاملات وسرعتها. مما يساهم في دعم فرص جذب استثمارات جديدة.

وفي هذا السياق يقدم المصرف المتحد حزمة من الخدمات البنكية الرقمية والحلول المتطورة المتميزة لاصحاب الشركات والمستثمرين منها :

أولا : مجال المدفوعات الحكومية : وذلك من خلال• خدمة سداد الضرائب بانواعها.

- خدمة سداد التأمينات الاجتماعية.
- خدمة سداد المدفوعات الجمركية.
- خدمة سداد مدفوعات النافذة الموحدة.
- خدمة سداد مدفوعات المواطن واوامره.
- خدمة التوريد لجميع الجهات الحكومية.
- خدمة السداد لمدفوعات الموانئ.

ثانيا : مجال الخدمات البنكية الالكترونية : حيث يتمكن العملاء من

- اجراء التحويلات الداخلية والخارجية.
- اجراء التحويلات بالسويفت لحظيا.
- طلب كشف حساب.
- الاطلاع علي حركات الحساب.
- تحميل كشف الحساب.
- انشاء طلب اعتماد مستندي.
- انشاء طلب اصدار خطاب ضمان.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة السابعة عشر ● الاحد 13 إبريل 2025 ● العدد 788

البنك المركزي: ٦٨,٩٩ تريليون جنيه حجم التسويات اللحظية بين البنوك خلال الربع الأول ٢٠٢٥

كشفت أحدث بيانات إحصائية شهرية للبنك المركزي المصري الصادرة عن ارتفاع قيمة المدفوعات المنفذة بين البنوك بالعملة المحلية على نظام التسوية اللحظية إلى ٦٨,٩٩١ تريليون جنيه خلال الربع الأول من ٢٠٢٥، لعدد ٦٣٧,٢٧٦ ألف عملية.
وسجلت قيمة عمليات نظام التسوية اللحظية "RTGS" خلال مارس فقط حوالي ٢٥,٤٠٨ تريليون جنيه لعدد ٢١٧,٠٠٧ ألف عملية، فيما بلغت ٢٠,٤٤ تريليون جنيه لنحو ٢٠٩,٠٩٩ ألف عملية خلال شهر فبراير السابق له، في حين سجلت خلال شهر يناير فقط ٢٣,١٣٩ تريليون جنيه لنحو ٢١١,١٧٠ ألف عملية.
ويتم استخدام نظام التسوية اللحظية (RTGS) في تسوية أوامر الدفع عالية الأهمية، كبيرة القيمة والتي تتم داخل نطاق الدولة، وعادة ما يعد نظام الدفع الأهم داخل أي دولة، وعليه فإنه يعرف بأنه ضمن أنظمة الدفع ذات الأهمية النظامية وذلك نظرا لتأثيرها الممتد إلى العديد من الأنظمة الأخرى.

رغم التوترات الجيوسياسية و الرسوم الجمركية

وكالتا التصنيف «فيتش» و «ستاندرد آند بورز» تعدلان النظرة المستقبلية لمصر من إيجابية إلى مستقرة

«فيتش» تؤكد التصنيف الائتماني لمصر عند B مع نظرة مستقبلية مستقرة

أكدت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيف مصر الائتماني طويل الأجل بالعملة الأجنبية عند «B» مع نظرة مستقبلية مستقرة.
وقالت فيتش في تقرير التصنيف الائتماني لمصر- يوم الجمعة أمس الأول- ، إن هذا التصنيف يدعم اقتصاد مصر الكبير نسبيًا، وإمكانات نمو الناتج المحلي الإجمالي المرتفعة نسبيًا، والدعم القوي من الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف، وتوازن هذه العوامل ضعف المالية العامة، بما في ذلك ارتفاع استثنائي في فوائد الدين/الإيرادات، واحتياجات تمويل خارجية كبيرة، وتقلبات تدفقات التمويل التجاري، وارتفاع التضخم، والمخاطر الجيوسياسية.
وأشارت وكالة فيتش، إلى حفاظ مصر على احتياطياتها الخارجية عقب دفعة الربع الأول من عام ٢٠٢٤ من الاستثمار الأجنبي في رأس الحكمة (مما يؤكد الدعم من شركاء مجلس التعاون الخليجي) وتدفقات غير المقيمين إلى سوق الدين المحلي.
ونوهت إلى ارتفاع الاحتياطيات الدولية بمقدار ١٢,٤ مليار دولار أمريكي منذ أوائل عام ٢٠٢٤، لتصل إلى ٤٥,٥ مليار دولار في مارس ٢٠٢٥.
تعافي صافي الأصول الأجنبية للبنوك المصرية
وأكدت «فيتش» للتصنيف الائتماني على تعافي صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي في مصر بشكل كبير من عجز قدره ١٧,٦ مليار دولار أمريكي في يناير ٢٠٢٤ مسجلا فائض قدره ٢,٨ مليار دولار في يونيو الماضي، ذلك قبل أن يعود إلى عجز قدره ١,٩ مليار دولار في فبراير ٢٠٢٥، وتزامن ضعف صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك مع نهاية عام ٢٠٢٤ مع تدفقات رأس مال خارجية معتدلة، مما حدّ من انخفاض قيمة العملة.
وتتوقع وكالة فيتش، أن يتسع عجز الحساب الجاري بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية في السنة المالية ٢٠٢٥ (التي تنتهي في يونيو ٢٠٢٥)، ليصل إلى ٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، قبل أن يتقلص إلى ٤,٠٪ في السنة المالية ٢٠٢٦، مع انتعاش تدريجي فقط في عجز الطاقة، مدعومًا بالاستئناف الجزئي للاستثمار من قبل شركات الطاقة العالمية والحصول على واردات الغاز منخفضة التكلفة.
وقالت فيتش: إن تعرض مصر المباشر للرسوم الجمركية الأمريكية وتخفيضات المساعدات الاقتصادية الأمريكية محدود نسبيًا.
توقعات بارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر
وتوقعت وكالة فيتش أن يرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إلى ١٥ مليار دولار (٣,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في السنة المالية ٢٠٢٦، مدعومًا بالاستثمارات العقارية الجديدة في دول مجلس التعاون الخليجي، وأن تنتهي الاحتياطيات الدولية في السنة المالية ٢٠٢٦ عند ٤,٢ شهر من المدفوعات الخارجية الحالية، من ٥,١ شهر في السنة المالية ٢٠٢٤، وهو ما يتماشى بشكل عام مع متوسط «B» البالغ ٤,٣ شهر.
توقعات بانخفاض التضخم
كما توقعت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية أن يشهد معدل التضخم في مصر تراجعًا تدريجيًا خلال العامين الماليين المقبلين، ليصل إلى ١٠,٥٪ بنهاية العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مدعومًا باستقرار سعر الصرف وتحسن توقعات التضخم.
ورغم هذا الانخفاض، توقعت الوكالة ارتفاعًا طفيفًا في معدل التضخم بنهاية العام المالي الجاري (٢٠٢٤/٢٠٢٥) ليصل إلى ١٤٪، في ظل توجه الحكومة لمواصلة خفض دعم الوقود في إطار خطة تهدف إلى الوصول لتغطية التكلفة الكاملة بحلول يناير ٢٠٢٦. إلا أن هذا الارتفاع سيكون مؤقتًا، وفقًا للتقرير، وسيتبعه انخفاض ملموس في العام التالي.
وأشارت إلى أن استقرار سعر الصرف الرسمي منذ تخفيضه في مارس ٢٠٢٤، إلى جانب اختفاء الفجوة بين السوق الرسمية والموازية، ساهم في تقليص الضغوط التضخمية. كما أن التحسن في التوقعات التضخمية وسلامة السياسة النقدية يعززان فرص السيطرة على التضخم خلال الفترة المقبلة.
ورجحت فيتش أن يتجه البنك المركزي المصري إلى خفض تدريجي في أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة، بعد أن ثبت سعر الفائدة الأساسي عند ٢٧,٢٥٪ منذ مارس ٢٠٢٤. وتتوقع الوكالة أن يتم خفض الفائدة إلى مستوى يحقق معدل فائدة حقيقي قريب من ٤٪ بحلول نهاية العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦.
وتوقعت أن يساهم هذا التوجه في تخفيض أعباء خدمة الدين، خاصة في ظل أن متوسط أجل أدوات الدين المحلية أقل من عامين، ما يعزز من قدرة الحكومة على ضبط عجز الموازنة وتقليل كلفة التمويل.
رغم التوقعات الإيجابية، أشارت الوكالة إلى أن معدل التضخم في مصر يظل أعلى من متوسط نظرائها من الدول المصنفة عند الدرجة «B»، والذي يبلغ حاليًا نحو ٤,٥٪. لكنها اعتبرت أن الانخفاض المتوقع في التضخم يمثل خطوة إيجابية نحو استقرار الاقتصاد الكلي وتحسين بيئة الاستثمار.
استقرار الوضع الخارجي
كما توقعت فيتش في تقريرها أن يرتفع عجز الحساب الجاري بنسبة ٠,٢ نقطة مئوية في السنة المالية ٢٠٢٥ (المنتهية في يونيو ٢٠٢٥) ليصل إلى ٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، قبل أن ينخفض إلى ٤,٠٪ في السنة المالية ٢٠٢٦، بدعم من التعافي التدريجي في عجز الطاقة واستئناف جزئي لاستثمارات شركات الطاقة الدولية، واستيراد الغاز بتكلفة أقل.
وأشارت إلى أن التأثير المحتمل على مصر لمخاطر الرسوم الجمركية الأمريكية وخفض المساعدات الاقتصادية من الولايات المتحدة سيكون محدود ، كما توقعت أن يرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ١٥ مليار دولار (٣,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في السنة المالية ٢٠٢٦، مدفوعًا باستثمارات جديدة من دول الخليج في قطاع العقارات، وأن تنخفض الاحتياطيات الدولية إلى ما يعادل ٤,٢ شهر من المدفوعات الخارجية الجارية، مقارنة بـ٥,١ شهر في السنة المالية ٢٠٢٤، بما يتماشى مع متوسط الدول ذات التصنيف «B».
و رأت "فيتش" أن أبرز أثر اقتصادي للصراعات الإقليمية الجارية يتمثل في انخفاض إيرادات قناة السويس، والتي توقعت أن تتعافى جزئيًا فقط في السنة المالية ٢٠٢٦ إلى ٦٠٪ من مستواها في ٢٠٢٣.
كما اعتبرت أن التصعيد الإضافي للصراع يشكل خطرًا متوسطًا على إيرادات السياحة، التي أظهرت مرونة بزيادة ٥٪ في ٢٠٢٤، مع توقع ارتفاعها بنسبة ٩٪ في ٢٠٢٦.
وأكد التقرير أن السيناريو الأساسي لا يفترض تدفقًا كبيرًا للاجئين من غزة، فيما تبقى مخاطر عدم الاستقرار الاجتماعي قائمة نتيجة التضخم المرتفع، والبطالة بين الشباب، وضعف الحوكمة، إضافة إلى الدور الواسع للجيش في الاقتصاد، ما يجعل الإصلاح الاقتصادي أكثر تحديًا.
ستاندرد آند بورز تعدل النظرة المستقبلية لتصنيف مصر الائتماني
و على جانب موازٍ ، قررت وكالة S&P Global للتصنيف الائتماني، يوم الجمعة أمس الأول ١١ أبريل، تثبيت تصنيف مصر عند «B-/B» درجة مع تعديل نظرتها المستقبلية من إيجابية إلى مستقرة.
وقالت الوكالة، في تقرير لها، إن هذه التوقعات المستقرة توازن بين التزام مصر بالإصلاحات المالية والاقتصادية وتأثرها بانخفاض النمو العالمي، واحتمالية تقلب ظروف التمويل الخارجي، وفقا لما نقلته "سي إن بي سي عربية".
وأضافت، أن الخطوات المتعلقة بالرسوم الجمركية الأمريكية التي تم اتخاذها مؤخرا، تسببت في تقلبات كبيرة في الأسواق العالمية. ونظرا للعجز المالي والخارجي المزدوج لمصر، وارتفاع متطلبات الاقتراض الإجمالية، وارتفاع تكلفة ديونها، دفعت الصدمة العالمية الجديدة الوكالة إلى تعديل نظرتها المستقبلية بشأن التصنيف الائتماني السيادي طويل الأجل لمصر.
كانت الإدارة الأمريكية فرضت رسوماً جمركية جديدة على السلع المستوردة من جميع دول العالم تقريبا في اليوم الثاني من أبريل وتجاوزت الرسوم الجمركية التوقعات من حيث الحجم والنطاق، مع عواقب غير مؤكدة على النمو العالمي والأسواق المالية، بحسب الوكالة.
لاحقاً أوقفت الإدارة الأمريكية رفع معدلات الرسوم الجمركية على جميع الدول باستثناء الصين يوم التاسع من أبريل، لكنها أبقت على حد أدنى للرسوم الجمركية بنسبة ١٠٪ على جميع الدول.
وذكرت الوكالة، أن الدين الحكومي المصري وتكلفة الدين لا يزالان مرتفعين، ومن المتوقع أن يسير ضبط أوضاع المالية العامة ببطء، لا سيما في ظل الضغوط العالمية الراهنة.
وذكرت، أن تشديد البنك المركزي معدلات الفائدة في مارس ٢٠٢٤ إلى ٢٧,٢٥٪، إلى جانب تحرير سعر الصرف، أدت إلى زيادة في أسعار أذون الخزانة المحلية وسندات الخزانة، وزيادة تكاليف خدمة الدين الحكومي المرتفعة أصلاً على رصيد مصر من الديون بالعملة المحلية، والتي يُصدر معظمها بآجال استحقاق قصيرة.
وأضافت، أن نسبة نفقات الفوائد الحكومية إلى الإيرادات الحكومية تبلغ ٥٨٪ في السنة المالية ٢٠٢٥ "المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥"، وستبدأ في الانخفاض اعتبارا من السنة المالية ٢٠٢٦ لتصل إلى ٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٢٨.
وتابعت، "في ظل الظروف العالمية، قد يختار مستثمرو المحافظ الأجنبية في سوق السندات المحلية أيضا اتخاذ مراكز استثمارية خالية من المخاطر، مما يؤدي إلى تدفقات خارجة من المحافظ، مما سيزيد الضغط على أسواق السندات بالعملة المحلية، مع ذلك، نفذت مصر سلسلة من الإصلاحات منذ تحرير نظام سعر الصرف في مارس ٢٠٢٤».
تأثير الرسوم الجمركية الأمريكية على مصر
وقالت وكالة S&P Global، إن الولايات المتحدة فرضت تعرفة جمركية دنيا بنسبة ١٠٪ على الصادرات المصرية إليها. وتُعد هذه النسبة، رغم ضخامة حجمها، أدنى معدل لتعرفات "يوم التحرير" المفروضة على الدول، وهي أقل بكثير من تلك المفروضة "والمؤجلة حاليا" على جنوب إفريقيا والعديد من مراكز التصنيع في شرق آسيا مثل فيتنام وكمبوديا.
وأضافت، أن اعتماد مصر على صادراتها السلعية للولايات المتحدة يعتبر منخفضاً نسبيا، ففي عام ٢٠٢٣، بلغت قيمة صادرات مصر إلى الولايات المتحدة ١,٩٥ مليار دولار، مما يجعلها خامس أكبر شريك تجاري لها، على الرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال تُمثل أقل من ٦٪ من صادرات السلع وتمثل الصادرات إليها أقل من ٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
وقد تؤثر التعرفات الجمركية على صادرات السلع المتجهة إلى الولايات المتحدة، بما في ذلك المنسوجات والسجاد، والجديد والصلب، والخضروات، والزجاج، ولكنها لا تزال تُمثل جزءاً صغيراً من إجمالي صادرات مصر، بحسب الوكالة.
وقالت الوكالة، "مع ذلك، من المرجح أن يكون للآثار الثانوية للحواجز الجمركية على دول أخرى عالميا، إلى جانب تقلبات السوق، تأثيرٌ سلبي على ظروف التمويل العالمية، وكذلك على الأسواق الناشئة، مثل مصر».
وذكرت، أنه من المتوقع أن يُسهم انخفاض أسعار النفط والهيدروكربونات العالمية في تخفيف هذه الضغوط جزئيا، نظرا لأن مصر تُعتبر في الوقت الحالي مستوردا صافيا للهيدروكربونات.
يذكر أن وكالة "موديز" كانت قد أبقت على تصنيف مصر الائتماني عند "Caa١" بنظرة مستقبلية "إيجابية" في تقريرها الصادر فبراير الماضي

ناصر ..

احتل المركز الأول كوكيل للتمويل وبنك المستندات بشهادة بلومبرج العالمية في الربع الأول من عام ٢٠٢٥

البنك الأهلي المصري يسيطر علي القروض المشتركة بالسوق المصرفي المصري من خلال إدارته ١٠ صفقات تمويلية بقيمة ٢٧٤,٨ مليار جنيه

أنهت القروض المشتركة بالبنك الأهلي المصري الربع الأول من عام ٢٠٢٥ بتحقيق نتائج متميزة، وفقًا لتقييم مؤسسة بلومبرج العالمية.
وقد أظهرت نتائج التقييم أن البنك الأهلي المصري قد حصل على المركز الأول كأفضل بنك في السوق المصرفية المصرية وأفريقيا في أدوار وكيل التمويل وبنك المستندات.
تصدر البنك الأهلي المصري في القروض المشتركة
بحسب نتائج التقييم، تصدر البنك الأهلي المصري المركز الأول كوكيل للتمويل وكبنك المستندات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
ونجح البنك في إدارة ١٠ صفقات تمويلية، منها ٧ صفقات كوكيل للتمويل، وهو أكبر عدد صفقات تم إدارتها على مستوى قارة أفريقيا، بإجمالي قيمة بلغ ٢٧٤,٨ مليار جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥.
شهادة دولية على ريادة البنك الأهلي المصري
وفي تعليقه على هذه الإنجازات، أكد محمد الاتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، أن نتائج التقييم تعتبر شهادة من مؤسسة دولية ذات مصداقية كبيرة على ريادة البنك في مجال القروض المشتركة.
وأشار إلى أن هذا النجاح يعكس حرص البنك على توفير الاحتياجات التمويلية للمشروعات الكبرى، مشددًا على دور البنك في ترتيب وإدارة صفقات القروض المشتركة ذات الجدوى الاقتصادية العالية والتي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مصر.
وأوضح الاتربي أن هذه الصفقات تساهم في دعم خطط الدولة للنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية مثل التطوير العقاري، مواد البناء، القطاعات المرتبطة بالبنية التحتية مثل النقل والاتصالات، التعليم، الصناعات الغذائية، الزراعة والسياحة.
كما لفت إلى أن ذلك يساهم في توفير المزيد من فرص العمل، تقليل الاستيراد، زيادة التصدير، وتحسين أداء الميزان التجاري.
دور البنك الأهلي في دعم الاستثمارات والاقتصاد المصري
أكد الاتربي أن نجاح البنك الأهلي في إدارة هذه القروض يأتي رغم التحديات الكبيرة التي شهدتها مصر والعالم، مشيرًا إلى أن البنك يستمر في تعزيز مكانته ودوره الحيوي في دعم الاقتصاد المصري.
العناية الفائقة بصفقات القروض المشتركة
من جانبها، أعربت سهى التركي، نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، عن اعتزازها باستمرار البنك في تحقيق هذه المكانة المتميزة.
وأوضحت أن البنك يولي عناية فائقة لصفقات القروض المشتركة، وذلك بفضل شبكة العلاقات القوية التي تربط البنك بالبنوك المحلية والمؤسسات التمويلية الإقليمية والدولية.
وأضافت أن هذه النتائج تعد بمثابة حافز للعاملين في البنك للبذل المزيد من الجهد للحفاظ على هذه المكانة، مع التأكيد على أن البنك الأهلي المصري هو الاختيار الأول لعملاء القروض المشتركة من المستثمرين المحليين والأجانب.
نجاح البنك الأهلي في ترتيب وإدارة القروض المشتركة
كما صرح شريف رياض الرئيس التنفيذي للائتمان المصرفي للشركات والقروض المشتركة بالبنك الأهلي المصري أن هذا النجاح يدل على احترافية البنك وقدرته على ترتيب وإدارة القروض المشتركة في مختلف القطاعات والقدرة على تحقيق التعاون المثمر بين كافة البنوك العاملة في مصر وصلابة القطاع المصرفي، وقدرة البنك على ترتيب وإدارة القروض المشتركة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتوفير السيولة النقدية لمختلف القطاعات الاقتصادية كما يعكس الجهود المبذولة من جانب المختصين وفرق العمل بالبنك التي استطاعت بحرفية إبرام ١٠ صفقات في عدة قطاعات اقتصادية وذلك من خلال حلول تمويلية مختلفة ومتكاملة، بما في ذلك ٧ صفقات كان فيها البنك الأهلي المصري وكيلا للتمويل وهو ما يمثل ٢٥٪ من إجمالي صفقات القروض المشتركة في قارة افريقيا عن الربع الاول من عام ٢٠٢٥.

الاحتياطي النقدي الأجنبي يواصل ارتفاعه و يصل إلي ٤٧,٧ مليار دولار بنهاية مارس الماضي

ارتفاع قيمة أرصدة الذهب المدرجة لـ١٢,٦ مليار دولار

أعلن البنك المركزي المصري عن مواصلة ارتفاع صافي الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية ليصل بنهاية مارس الماضي ٤٧,٧٥٧ مليار دولار مقابل ٤٧,٣٩٣ مليار دولار في فبراير السابق له. محققا زيادة بنحو ٣٦٤ مليون دولار
و كشف البنك المركزي المصري عن تسجيل أرصدة الذهب المدرج باحتياطي النقد الأجنبي نحو ١٢,٦٠٦ مليار دولار بنهاية مارس الماضي، مقابل ١١,٨٥١ مليار دولار بنهاية فبراير ٢٠٢٥، بزيادة قيمتها ٧٥٥ مليون دولار.
أضاف المركزي، أن قيمة العملات الأجنبية المدرجة في الاحتياطي النقدي سجلت ٣٥,١٣٦ مليار دولار بنهاية مارس ٢٠٢٥، مقابل ٣٥,٥٢٤ مليار دولار بنهاية فبراير الماضي، فيما سجل رصيد حقوق السحب الخاصة نحو ١٨ مليون دولار بنهاية مارس ٢٠٢٥.
ويتكون الاحتياطي الأجنبي لمصر من سلة من العملات الدولية الرئيسية، تشمل الدولار الأمريكي والعملة الأوروبية الموحدة اليورو، والجنيه الإسترليني والين الياباني واليوان الصيني، وهي نسبة توزع حيازات مصر منها على أساس أسعار الصرف لتلك العملات ومدى استقرارها في الأسواق الدولية، وتتغير حسب خطة موضوعة من قبل مسؤولي البنك المركزي المصرى.
ويساهم ارتفاع الاحتياطي النقدي الأجنبي لمصر، في التحوط من مخاطر خروج الاستثمارات غير المباشرة في أدوات الدين، والتي تم استقطابها عقب رفع أسعار الفائدة وتحريك سعر الصرف، كما يعد ارتفاع الاحتياطي النقدى من المؤشرات المطمئنة التي توفر الاحتياجات الاستراتيجية والرئيسية للاقتصاد المصرى على المدى القصير.
ويعد الاحتياطي النقدي الأجنبي لمصر، أحد أهم عوامل التأمين ضد الصدمات الخارجية ويمثل الاحتياطي النقدي الأجنبي لمصر، أحد أهم عوامل التأمين ضد الصدمات الخارجية مما يعزز من الثقة في الاقتصاد المصري، كما أنه واحدا من أهم المؤشرات التي تأخذها وكالات التصنيف الائتماني في اعتبارها عند تقييم مخاطر الدول.
وأكد البنك المركزي المصري، أن ارتفاع الاحتياطي النقدي الأجنبي لمصر، إشارة واضحة على نجاح إجراءات الإصلاح النقدي والاقتصادي التي تم تبنيها مؤخرًا، وبداية تحقق الثمار المرجوة منها.
ويعد ارتفاع الاحتياطي النقدي الأجنبي لمصر، من المؤشرات الإيجابية التي تدعم الاقتصاد المصرى بشكل كبير، كما يعزز من موقف التصنيف الائتماني للاقتصاد ويُسهم في الحفاظ على استقرار العملة المحلية أمام العملات الأجنبية الأخرى، خاصة في ظل التوترات الجيوسياسية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط.
وتتفوق أرصدة الاحتياطي النقدي الأجنبي لمصر الحالية، على مستويات الآمان الدولية، من خلال توفير تغطية تصل إلى ٨ أشهر من الواردات السلعية لمصر بنهاية شهر مارس الماضي.
وواصل الاحتياطي النقدي الأجنبي لمصر، تسجيل أرقام تاريخية غير مسبوقة بنهاية شهر مارس ٢٠٢٥، للشهر الـ ٣١ على التوالي، ليبلغ أعلى مستوى على الإطلاق.
وسجل الاحتياطي النقدي الأجنبي لمصر بنهاية فبراير ٢٠٢٥، نحو ٤٧,٧ مليار دولار، ويكفي هذا الاحتياطي لتغطية حوالي ٨ شهور من الواردات السلعية بما يؤمن احتياجات البلاد لفترة تتجاوز بشكل كبير المستويات المتعارف عليها دوليا كمستويات آمنة.
وشهد الاحتياطي النقدي الأجنبي لمصر ، نموا كبيرا في قيمته خلال عام ٢٠٢٤، وقفز أكثر من ١١,٨ مليار دولار في الفترة من نهاية يناير ٢٠٢٤ وحتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٤.
ويعكس ارتفاع الاحتياطي النقدي الأجنبي لمصر، بهذه المستويات استقرارًا نسبيًا في المؤشرات الاقتصادية، ويعزز من قدرة الدولة على الحفاظ على استقرار سعر الصرف والوفاء بالتزاماتها الدولية، ويعد هذا الارتفاع إشارة إيجابية تدعم الثقة في الاقتصاد المصري وتسهم في تعزيز مكانته عالميًا.

البنك المركزي يكشف عن أبرز الخدمات المصرفية المتاحة للجمهور بفروعه

في إطار تعزيز الشفافية وتسهيل حصول المواطنين على الخدمات المصرفية، أعلن البنك المركزي المصري عن مجموعة من الخدمات المتاحة للجمهور من خلال فروعه، والتي تقدم في وقت قياسي يتراوح بين 5 إلى 51 دقيقة، وتشمل:
1. استبدال أوراق النقد التالفة
يتيح البنك خدمة استبدال أوراق النقد التالفة أو الممزقة للجمهور، من خلال تقديم الأوراق التالفة للحصول على ما يعادلها من أوراق نقد سليمة.
2. الاستعلام عن حسابات المتوفين
تمكن هذه الخدمة الورثة أو الوكلاء القانونيين من الاستعلام والكشف عن حسابات المتوفين لدى البنوك، بعد تقديم المستندات المطلوبة، مثل صورة شهادة الوفاة، وصورة الرقم القومي، وصورة من إعلام الوراثة، وغيرها.
3. قبول إيداع التبرعات
يستقبل البنك تبرعات الجمهور لصالح بعض الجهات والمؤسسات، بعملات مصرية وأجنبية، ويُتيح إتمام هذه الخدمة بسهولة داخل الفروع.
4. استلام الشكاوى البنكية المُصعّدة
يمكن للعملاء من الأفراد والشركات تقديم شكاواهم المصعّدة إلى البنك المركزي المصري، في حال عدم الرد من البنك المشكو في حقه خلال 51 يومًا. وتُقدم الشكاوى من خلال نموذج مخصص على الموقع الإلكتروني للبنك أو مباشرة داخل الفروع، مع إرفاق المستندات المطلوبة مثل صورة الشكوى المقدمة للبنك المعني، وصورة البطاقة، وأي مستندات داعمة.
وأكد البنك أن تقديم هذه الخدمات يأتي ضمن جهوده لتعزيز الشمول المالي، وتقديم تجربة مصرفية ميسرة وعادلة لجميع المواطنين.

شيماء مرسي

الجمعية العمومية للمصرف المتحد تعتمد المركز المالي ٢٠٢٤ وتناقش خطط النمو والتوسع المستقبلية

عُقدت الجمعية العامة العادية للمصرف المتحد برئاسة عمر مهنا- رئيس مجلس الادارة و أشرف القاضي – الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب اعضاء مجلس الادارة والمساهمين الاسبوع قبل الماضي. وذلك لمناقشة القوائم المالية للمصرف المتحد عن عام ٢٠٢٤، واعتماد المركز المالي وعرض الخطط الاستراتيجية للنمو والتوسع بالسوق خلال الفترة القادمة.
شهد الاجتماع عرض المحاور التالية:
اولا: محور الاداء المالي لعام ٢٠٢٤: تم التصديق على القوائم المالية للمصرف المتحد. كذلك تم اعتماد قائمة توزيعات الأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. حيث أظهرت القوائم المالية تحقيق المصرف المتحد ارباحا قبل الضرائب بقيمة ٣,٦١ مليار جنيه خلال العام ٢٠٢٤ مقابل مبلغ ٢,٢٨ مليار جنيه عن العام ٢٠٢٣ بمعدل نمو بلغ ٥٨٪. بينما بلغ صافي الربح بعد الضرائب ٢,٧٣ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٤ مقابل ١,٧ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٣ بمعدل نمو ٦٠٪.
ثانيا: محور خطط التوسعات المستقبلية: أعلن المصرف المتحد عن خططه التوسعية بالسوق المحلي من خلال افتتاح عدد من الفروع الجديدة بأماكن التجمعات الصناعية والسكانية في عدد من محافظات الجمهورية. كذلك ضخ استثمارات جديدة في مجال الخدمات التكنولوجية المالية. بالإضافة الي طرح حزم من الحلول البنكية والمنتجات الائتمانية المبتكرة التي تهدف الي زيادة عدد العملاء وتعظيم الدور الاقتصادي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وتعزيز الابتكار. فضلا عن التوسع بخدمات الشمول المالي وتحسين تجربة العملاء.
ثالثا: محور تعميق الدور المجتمعي: أكد المصرف المتحد على تعميق الدور المجتمعي من خلال إطلاق برامج المسؤولية الاجتماعية خاصة في مجالات التعليم والصحة والتنمية المجتمعية.
وفي كلمته، أكد عمر مهنا – رئيس مجلس الادارة - أن المصرف المتحد يواصل تحقيق نتائج إيجابية بفضل استراتيجيته المتمثلة في استهداف النمو المستدام كما أكد على حرص المصرف على تقديم الخدمات والحلول المصرفية المتميزة والتي تلبي احتياجات العملاء وتطلعات المساهمين.
ومن جانبه، صرح أشرف القاضي – الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب – ان النتائج الإيجابية التي حققها المصرف المتحد هذا العام تعكس قوة استراتيجيه المؤسسة ورؤيتها المستقبلية. كما أعرب عن سعادته بالأداء المتميز لفريق العمل خلال العام الماضي، والتزامهم بتحقيق أفضل النتائج، ومواصله تقديم أفضل الخدمات البنكية لكافة العملاء الافراد والشركات. كما أكد سيادته على مواصلة سياسة المصرف المتمثلة في تشجيع الابتكار والتوسع بالحلول المالية المبتكرة والخدمات الرقمية والمبادرات المجتمعية، لتقديم الخدمات المالية المتطورة والتي تتماشى مع المتغيرات الرقمية المتسارعة.
وقد اختتمت فاعليات الاجتماع، بتوجيه الشكر لعمر مهنا - رئيس مجلس الادارة وأشرف القاضي - الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب وكذا السادة أعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية وكافة اعضاء فريق العمل على الجهود المتميزة المبذولة في سبيل تحقيق معدلات نسب النمو غير المسبوقة خلال ٢٠٢٤. مؤكدين على التزام المصرف المتحد وادارته وجميع العاملين فيه بمواصلة التطوير والابتكار لتعظيم مكانته التنافسية بالسوق، مع التركيز على استهداف معدلات النمو باستدامة وتعميق دور التكنولوجيا المالية وزيادة ثقة العملاء والمساهمين.

الحصاد
الرؤية الفائقة أمام عينيك
alhassad.com.eg

وزير الإنتاج الحربي يستعرض أمام النواب ملامح مشروع الموازنة للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥،

استعرض المهندس محمد صلاح الدين مصطفى، وزير الدولة للإنتاج الحربي، الحساب الختامي للهيئة القومية للإنتاج الحربي للسنة المالية ٢٠٢٣-٢٠٢٤، وذلك خلال اجتماع لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب برئاسة الدكتور فخري الفقي، وبحضور عدد من قيادات الوزارة وأعضاء اللجنة.

وأكد الوزير خلال عرضه أن شركات الإنتاج الحربي شهدت تطورًا ملحوظا في الأداء خلال العام المالي المنقضي، حيث حققت إيرادات بزيادة بلغت ١٤٤٪، بمعدل نمو ٤٤٪ مقارنة بالعام السابق، مشيرًا إلى تنفيذ ٩ مشروعات حربية جديدة وتطوير ورفع كفاءة خطوط الإنتاج بعدد من الشركات.

● السنة السابعة عشر ● الاحد 13 إبريل 2025 ● العدد 788

الحكومة: الانتهاء من طرح الشركات خلال ٢٠٢٥ واستكمالها فى ٢٠٢٦ ..

«الطروحات» تعود بقوة للواجهة الاقتصادية في مصر

توقيع اتفاقيات لطرح 5 شركات بجهاز الخدمة الوطنية للقوات المسلحة .. والقائمة تشمل «وطنية» و «شل اوت» و «سايلو الغذائية» و «صافي» و «الشركة الوطنية للطرق ..

في خطوة جديدة علي طريق إنجاز برنامج الطروحات الحكومي ، تعاقد صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية، وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة، مع بنكي الاستثمار "إي إف جي هيرميس" لترويج وتغطية الاكتتاب، و "سي أي كابيتال" لترويج وتغطية الاكتتاب، لطرح ٥ شركات حكومية بالبورصة خلال العامين الحالي والمقبل.

وقال بيان لمجلس الوزراء إن الشركات التي ستطرح بالبورصة هي "وطنية" ، "شل اوت" ، "سايلو الغذائية" ، "صافي" ، "الشركة الوطنية للطرق" ، وهي شركات تابعة للجيش.

كان رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي أعلن في ديسمبر الماضي، أن الحكومة تخطط لطرح ١٠ شركات على الأقل خلال عام ٢٠٢٥، من بين الشركات المطروحة ٤ مملوكة للجيش. وبالإضافة لهذه الشركات، تعتزم الحكومة طرح حصص بالشركات المدرجة ضمن برنامج الطروحات الحكومية، وهي محطة رياح جبل الزيت، وشركة الأمل الشريف للبلاستيك، ومصر للصناعات الدوائية، وشركة "سيد" للأدوية.

وكان المصرف المتحد هو أحدث الطروحات التي نفذتها الحكومة المصرية، وجمعت من بيع ٣٠٪ من أسهمه نحو ٤,٦ مليار جنيه ، فيما حددت الحكومة في وقت سابق القطاعات المستهدفة للطروحات خلال السنة المالية الحالية، وشملت مجالات من بينها البنوك، والمطارات، والمستحضرات الطبية، والبلاستيك، والزجاج، والبتروكيماويات.

تأتي خطط الحكومة في الوقت الذي تثير اضطرابات الأسواق المحلية والعالمية مخاوف بشأن جدوى المضي قدما في الطروحات الأولية خلال المرحلة الحالية.

وخلال الأسبوع الماضي ، شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، مراسم توقيع عدد من اتفاقيات التعاون بين كل من صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية، وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة، ومجموعة من المكاتب الاستشارية المتخصصة المحلية والعالمية، بشأن إعادة هيكلة وإدارة طرح مجموعة من الشركات التابعة للجهاز، وذلك بحضور الهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية.

وقع اتفاقيات التعاون كل من اللواء مجدي أنور، مدير عام جهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة، ونهى خليل، المدير التنفيذي لصندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية، وعن المكاتب الاستشارية المتخصصة المحلية والعالمية: فيما يتعلق بالمستشارين الماليين، وقع محمد حافظ جبر، ممثلا لشركة إي اف جي هيرميس لترويج وتغطية الاكتتاب «EFG Hermes»، وعمرو هلال، ممثلا لشركة سي أي كابيتال لترويج وتغطية الاكتتاب «CI Capital».

وفيما يتعلق بالمستشارين القانونيين، كما وقع راجي سليمان الفحام، ممثلا لمكتب ادسيرو – راجي سليمان ومشاركوه لأعمال المحاماة والاستشارات القانونية «Adsero»، وعمر صلاح الدين بسيوني، الشريك المؤسس لمكتب معتوق بسيوني وحناوي للمحاماة والاستشارات القانونية.

خبراء : طرح شركات تابعة لجهاز الخدمة الوطنية يبعث برسالة طمأنة قوية للمستثمرين حول الشفافية والإفصاح

إصلاح اقتصادي

الطروحات الحكومية ليست جديدة على السوق المصرية، لكنها عادت للواجهة بقوة في السنوات الأخيرة، لا سيما بعد توقيع مصر اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي تشدد على أهمية تقليص دور القطاع الحكومي في النشاط الاقتصادي، وفتح المجال أمام القطاع الخاص وهو ماتبنته الحكومة في وثيقة سياسة ملكية الدولة التي بدأت بالفعل تنفيذها منذ العام قبل الماضي.

ويرى عدد من خبراء أسواق المال أن هذه الخطوة سوف تنشط البورصة المصرية، خاصة بعد فترة من الهدوء النسبي في الطروحات العامة، إذ يبعث طرح شركات تابعة لجهاز الخدمة الوطنية برسالة طمأنة قوية للمستثمرين حول الشفافية، والإفصاح، وتحول الكيانات الكبرى للعمل وفق آليات السوق.

من جانبه ، قال رئيس الجمعية المصرية للأوراق المالية، محمد ماهر، إن بيع بعض الأصول الحكومية أو الخصخصة في مصر هو قرار سياسي تم اتخاذه منذ مدة، وهو ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي لتخارج الدولة من الاستثمارات وإتاحة فرصة أكبر للقطاع الخاص ومزيد من الإدارات المحترفة لهذه الشركات.

وأضاف ماهر أن تقييم الأصول كان يواجه مشكلة وقت وجود سعرين لصرف الجنيه المصري وكانت المشكلة بالنسبة للمستثمر الخارجي تتمثل في هل يشتري بسعر الرسمي المعلن لسعر الصرف أو بسعر السوق الموازية، ومن ثم كان المستثمر الخارجي يفضل السعر الحقيقي للجنيه المصرية هو سعر السوق الموازية.

وأضاف أنه حاليا و بعد ما حصل من مرونة سعر الصرف وإتاحة الفرصة لتقييم الجنيه المصري بسعر واحد، واجهت عملية التقييم مشكلة أخرى وهي انخفاض قيمة الأصل بالدولار.

وأشار ماهر إلى أنه في حالة "بنك القاهرة" فيجب التفريق بين آراء المحترفين و الآراء الشعبية فيما يتعلق بصفقة بنك القاهرة، حيث بلغت قيمته نحو ٢,٥ مليار دولار منذ نحو عامين سنتين وحاليا الأنباء المتداولة عن قيمة تصل مليار دولار أو أكثر قليلا وهذا أمر طبيعي لأن قيمة أي شركة محلية تقيم بالجنيه المصري بناء على عدة معايير تقييم سواء «DCF» لخصم التدفقات النقدية المستقبلية أو قيمة الأصول أو القيمة الدفترية بالنسبة للبنوك.

وأوضح أن تقييم البنك وفق القيمة الدفترية منذ عامين قد تكون زادت الآن والتقييم أعلى بالجنيه المصري ولكن وفقا لسعر الصرف الموجود حاليا مقارنة بسعر الصرف منذ عامين فإن قيمة الصفقة بالدولار تكون أقل مما كانت عليه وفق نظرة عامة من المواطن العادي.

وأكد ماهر ضرورة الإسراع بوتيرة تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية لأن كل يوم تأخير تحصل تغييرات جديدة كما أنه وقفا لمبدأ القيمة الزمنية للمال فإن الحصول على النقد حاليا أفضل من الحصول عليها بعد سنة ومن ثم فالأفضل الإسراع بتنفيذ البرنامج، لأن كل وقت وله ظروف وتقييم يتناسب معها والظروف الحالية معلومة، مشيرا إلى إقبال دائم على الطروحات في مصر حتى في هذه الظروف كما أن التأجيل لن يكون في مصلحة البرنامج" ، وفق ماهر.

ويري إيهاب رشاد، رئيس مجلس إدارة مباشر كابيتال أن طرح هذه الشركات سيمثل تحولاً نوعيا في بنية سوق المال، إذ سيمنح المستثمرين فرصة لامتلاك حصص في قطاعات حيوية، كما يُتوقع أن يجذب هذا التحول شريحة جديدة من المستثمرين العرب والأجانب، الذين يفضلون الدخول في استثمارات ذات طبيعة دفاعية، وذات جدوى تشغيلية واضحة.

وقال رشاد إن إدراج كيانات قوية وناجحة مملوكة لجهاز الخدمة الوطنية هو بمثابة دفعة قوية للبورصة المصرية، لأنها شركات تتمتع بربحية عالية وأصول قوية، وسيكون لديها القدرة على استقطاب مستثمرين كبار من الداخل والخارج.

من جانبه توقع مصطفى شفيع، رئيس وحدة البحوث بشركة عربية أون لاين لتداول الأوراق المالية، التابعة لبنك الاستثمار إن أي كابيتال، أن تشهد البورصة المصرية عامًا مزدهرًا، مشيرًا إلى أن السوق تتجه نحو تحقيق زخم إيجابي على مختلف الأصعدة.

ويرى شفيع أن أحد المحركات الأساسية لهذا الزخم هو برنامج الطروحات الحكومية المرتقب، الذي يهدف إلى تعزيز عمق السوق وجذب السيولة المحلية والأجنبية على حد سواء ، موضحا أن طرح حصص من الشركات الحكومية بالبورصة من شأنه تنشيط التداولات واستقطاب الاستثمارات الجديدة، ما يعزز من كفاءة السوق المالية.

محمد محيي الدين

من بينها توطين الصناعة والأمن المائي والطاقة والسياحة

مصر والمجر تتفقان على تعزيز العلاقات الثنائية في مختلف المجالات

ترأست الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وبيتر سيارتو، وزير الخارجية والتجارة المجري، اجتماعات الدورة الخامسة من اللجنة المشتركة المصرية المجرية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني.

جاء ذلك بحضور الفريق مهندس كامل الوزير، نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل، والدكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة، والمهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، وحسام هيبة، رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والمهندس رأفت هندي، نائب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمهندس محمد نصر الدين، والسفير وائل حامد، مساعد وزير الخارجية للشئون الأوروبية، والدكتور سعد موسى، المشرف على العلاقات الزراعية الخارجية بوزارة الزراعة، والمهندس أمجد فريد رئيس قطاع التعاون الدولي بوزارة الإنتاج الحربي، و رانيا عبد اللطيف، رئيس الإدارة المركزية للعلاقات الثقافية الخارجية بوزارة الثقافة، وغيرهم من ممثلي الجهات الوطنية.

وشهد الاجتماع مباحثات بناءة بين الجانبين حول مجالات التعاون ذات الأولوية، وفرص زيادة الاستثمارات والتجارة، خاصة في قطاعات النقل المستدام، والبيئة والتحول الأخضر، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والزراعة والري والأمن الغذائي.

واستعرضت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ورئيس الجانب المصري في اللجنة المصرية المجرية المشتركة، العلاقات المشتركة بين البلدين والتي تشهد نموًا مستمرًا في ظل حرص قيادتي البلدين على دفع العلاقات، واستنادًا إلى تاريخ ممتد من العلاقات الاقتصادية التي تنعكس انعكست على حجم التبادل التجاري والاستثمارات بين البلدين.

وأكدت الدكتورة رانيا المشاط، التزام مصر بتعزيز العلاقات مع الجانب المجري وإرساء أسس راسخة لشراكة استراتيجية تستند إلى الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، والرؤية الطموحة للمستقبل، مشيرة إلى أن مصر على مدار السنوات الماضية حققت تقدما كبيرا في العديد من القطاعات الاقتصادية مثل البنية التحتية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والأمن الغذائي، والتحول إلى الاقتصاد الأخضر، وهو ما يُعزز أوجه التعاون مع الجانب المجري ويفتح الباب لمزيد من الاستثمارات المشتركة.

من جانب آخر، أشارت "المشاط"، إلى جهود الحكومة للالتزام بسقف الإنفاق الاستثماري، وتنفيذ برنامج طموح للإصلاحات الاقتصادية والهيكلية لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، وتحسين بيئة الأعمال، لزيادة التنافسية الاقتصادية، واتباع سياسات اقتصادية واضحة وقابلة للتنبؤ، فضلا عن ضبط الأداء المالي وتحفيز الاستثمارات من خلال تسهيلات ضريبية وتبسيط الإجراءات، الأمر الذي يجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

كما تطرقت إلى العلاقات المصرية الأوروبية والعمل الجاري لتفعيل آلية ضمانات الاستثمار وما يتبع ذلك من فتح آفاق تمويلية للشركات المجرية من خلال الضمانات والفرص التمويلية، مؤكدة تطلع مصر لمضاعفة حجم التبادل التجاري والاستثمارات مع الجانب المجري.

وأشاد نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة بالتعاون القائم بين الجانبين في مجال السكك الحديدية خاصة في ضوء استكمال تنفيذ صفقة تصنيع وتوريد ١٣٥٠ عربة سكة حديد جديدة للركاب من خلال شركة جانزمافاج المجرية لصالح الهيئة القومية لسكك حديد مصر ، موضحاً أن مصر منفتحة على التعاون مع كل دول العالم في مجال الصناعة ومنها دولة المجر .

وزير الاتصالات يفتتح مقر شركة IGT Solutions العالمية الرائدة في مجال خدمات التعهيد

قام الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالافتتاح الرسمي لمقر شركة IGT Solutions العالمية الرائدة في مجال خدمات التعهيد وتجربة العملاء، وذلك في المنطقة التكنولوجية بالمعادي، بحضور كاتي ستين الرئيس التنفيذي لشركة IGT Solutions العالمية، والمهندس أحمد الظاهر الرئيس التنفيذي لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات "إيتيدا"، ومحمد جميعي مدير عام الشركة في مصر، ورنا أصلان مديرة قطاع الموارد البشرية بالشركة. ويعتمد فرع الشركة في مصر على أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي التي تسهم في تعزيز تجربة العملاء، وتحسين العمليات التشغيلية، وتقديم خدمات أسرع وأكثر دقة. كما تركز الشركة على تقديم حلول وأدوات رقمية مدعومة بالذكاء الاصطناعي، تتميز بالمرونة والتكيف السريع مع متطلبات الصناعات المختلفة، مع الحفاظ على الابتكار البشري في جوهر كل ما تقوم به وذلك لتقديم حلول تعهيد متطورة تلبي احتياجات الشركات العالمية في مختلف القطاعات مثل السفر والسياحة، والتكنولوجيا، والخدمات المصرفية، والتكنولوجيا المالية.

داليا احمد

الحديد والصلب : وصول فائض التصفية إلي ٨٤٤ مليون جنيه خلال النصف الثاني من ٢٠٢٤

أعلنت شركة الحديد والصلب عن تحقيق فائض من التصفية خلال النصف الثاني من العام الماضي بلغ ٨٤٤ مليون جنيه.

كما أفصحت الشركة عن تفاصيل إيراداتها خلال هذه الفترة التي بلغت نحو ٨٩٦ مليون جنيه.. وفقًا للإفصاح الصادر عن الشركة، سجلت إيراداتها في الفترة من يوليو حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٤ نحو ٨٩٦ مليون جنيه. في المقابل، بلغت المصروفات الإجمالية نحو ٥٢ مليون جنيه، منها ٢٣ مليون جنيه للأجور.

موقف المديونيات والمستحقات

وفيما يتعلق بالمديونيات، أظهرت الشركة أن مديونيات كبار الموردين بلغت نحو ٥,٩ مليار جنيه بنهاية العام. بالإضافة إلى مستحقات الشركة القابضة للصناعات المعدنية التي بلغت ١,٣٧ مليار جنيه.

وأوضحت الشركة أنه منذ تصفيتها في نهاية مايو ٢٠٢١ وحتى ديسمبر الماضي، قامت بسداد التزامات مالية مستحقة وفقًا للجدول المحدد في الإفصاح.

نتائج مبيعات التصفية وإيرادات النصف الأول من ٢٠٢٤

في سياق متصل، أعلنت الشركة عن إجمالي مبيعات التصفية خلال الفترة من يناير حتى نهاية يونيو ٢٠٢٤ والتي بلغت ١,١٤ مليار جنيه، بينما سجلت الإيرادات نحو ١,٢٧ مليار جنيه. كما ذكرت أن الأرصدة المدينة للعملاء بنهاية يونيو الماضي بلغت ٣٩٨ مليون جنيه.

المصروفات والأجور في النصف الأول من ٢٠٢٤

وأوضحت الشركة أن إجمالي المصروفات خلال النصف الأول من العام الجاري بلغ نحو ٢٥٤ مليون جنيه، بما في ذلك ٣٢ مليون جنيه للأجور

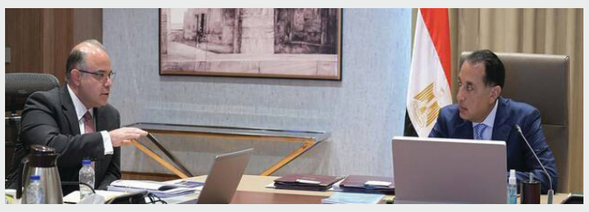

فريد : صناديق الاستثمار في الذهب اجتذبت نحو ١٨٥ ألف مستثمر بقيمة استثمارات إجمالية بلغت ١,٧ مليار جنيه

قال الدكتور محمد فريد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية أنه تم إطلاق ٣ صناديق للاستثمار في الذهب، وهي: صندوق – AZ Gold، وصندوق استثمار شركة الأهلي لإدارة الاستثمارات المالية، وصندوق بلتون -إيفولف للاستثمار في الذهب، فيما حصل صندوق آخر على موافقة الهيئة وجار تغطية الاكتتاب في وثائقه حاليا، موضحا أن إجمالي ما تم استثماره من خلال صناديق الاستثمار في الذهب بلغ ١,٧ مليار جنيه، حيث تم اجتذاب ١٨٤,٦ ألف مستثمر، حتى تاريخ ٢٧ مارس ٢٠٢٥.

وأوضح أن الهيئة وضعت إطاراً تشريعياً وتنظيماً شاملاً لتأسيس صناديق الاستثمار في الذهب، يساعد المصريين على استثمار مدخراتهم في الذهب بشكل آمن ومنظم.

وأضاف رئيس الهيئة، أن ٧ شركات تقدمت حتى الآن بطلبات للقيد في سجل مقدمي خدمات التعهيد بمجالات التكنولوجيا المالية، وتم قيد ٤ شركات منها بالفعل بالسجل تقوم بالعمل حاليا مع نحو ٨٤ شركة مالية غير مصرفية لإتمام عملية التحول الرقمي، وتنهى ٣ شركات أخرى في الوقت الحالي إجراءات القيد بسجل التعهيد لدى الهيئة، كما تمت الموافقة على تأسيس ٤ شركات ناشئة تعمل في مجال التمويل غير المصرفي باستخدام التكنولوجيا المالية، وتقدمت ١٤ شركة أخرى من العاملين بالقطاع بطلبات للتحول وتقديم خدماتها بشكل رقمي، ويجري دراسة طلبات تأسيس ٧ شركات ناشئة أخرى لتعمل في أنشطة التمويل غير المصرفي المختلفة رقميا.

جاء ذلك خلال اجتماع فريد الأسبوع الماضي مع الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء لاستعراض عدد من ملفات عمل الهيئة.

وفي مستهل اللقاء، أشاد رئيس الوزراء بجهود الهيئة في تطوير وتنمية القطاع المالي غير المصرفي لتعزيز دوره في الاقتصاد القومي.

وخلال اللقاء، استعرض رئيس هيئة الرقابة المالية تقريراً عن جهود الهيئة خلال الفترة الماضية، مشيرًا إلى تعزيز دور القطاع المالي غير المصرفي في الاقتصاد القومي، وتعظيم أثره الإيجابي والتنموي المستدام على المجتمع المصري.

وأكد، العمل خلال الفترة الماضية على محاور مختلفة استهدفت من خلالها تسريع وتيرة التحول الرقمي وتفعيل سوق الكربون الطوعي، مع الإعلان قريبا عن إطلاق المختبر التنظيمي للقطاع المالي غير المصرفي.

«الأهلي فاروس» تنجح في إدارة وترويج إصدار سندات توريق بقيمة 881.5 مليون جنيه لصالح «الأهلي

قامت شركة الأهلي فاروس للترويج وتغطية الاكتتاب – الذراع الاستثماري لمجموعة البنك الأهلي المصري – بدور مدير الإصدار، والمستشار المالي، والمرتب، والمروج للإصدار الأول من البرنامج السادس لسندات التوريق الخاصة بشركة الأهلي للتوريق، بضمان محفظة الحقوق المالية المحالة من شركة الأهلي كابيتال للتمويل متناهي الصغر – "تمكين"، حيث بلغت قيمة الإصدار ٨٨١,٥ مليون جنيه.

وبعد هذا الإصدار هو الثالث لشركة الأهلي تمكين، ضمن استراتيجية الشركة لتعزيز مصادر تمويلها وتنويع أدواتها المالية، في إطار دعم أنشطة التمويل متناهي الصغر وتوسيع نطاق المستفيدين من خدماتها التمويلية.

شيفرون تبدأ مسحا لقاع المتوسط تمهيدا لمد أنبوب غاز من قبرص إلى مصر

أعلنت السلطات القبرصية، أن شركة الطاقة «شيفرون» ستبدأ خلال أوائل الصيف المقبل مسحا لقاع البحر في شرق البحر المتوسط، استعدادا لإنشاء خط أنابيب يربط حقلا كبيرا للغاز الطبيعي في المياه القبرصية بمرافق المعالجة في مصر.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة شيفرون، مايك ويرث، للرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليدس خلال اجتماع عُقد في مقر الشركة في هيوستن، إن المسح سيجري وفق جدول زمني محدد. ولم يتم الكشف عن مزيد من التفاصيل في البيان الصادر عن المتحدث باسم الحكومة القبرصية، كونستانتينوس ليتيمبيوتيس.

مجلس إدارة دومتي يوافق على تقسيم الشركة إلى شركتين

أعلن مجلس إدارة شركة الصناعات الغذائية دومتي، موافقة مجلس إدارته على تقسيم الشركة إلى شركتين الأولى شركة قاسمة، والثانية شركة منقسمة، بحسب إفصاح للبورصة المصرية.

جاء مقترح عملية التقسيم في الوقت الذي تقوم فيه الشركة بدراسة استثناء قطاع المخبوزات من صفقة الاستحواذ المقدمة من شركة الار فودز الدنماركية.

وتقدمت شركة آرلا فودز الدنماركية بعرض شراء غير ملزم للاستحواذ على ١٠٠٪ من أسهم دومتي للصناعات الغذائية بقيمة ٨,٩ مليار جنيه.

ولا يزال الفحص النافي للجهالة مستمر على الشركة بناء علي الطلب التي قدمته لهيئة الرقابة لمدة ٦٠ يوما إضافية بدأ من ٩ يناير الماضي.

وقالت الشركة في الإفصاح للبورصة المصرية، إنه سيتم اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإعداد التقرير المبدئي لعملية التقسيم من قطاع الأداء الاقتصادي بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وعرضه على مجلس الإدارة للموافقة على استكمال إجراءات الانقسام من عدمة، والحصول على الموافقات المبدئية من الجهات الإدارية المختصة.

وزير البترول يلتقي وفد «باريك جولد» لبحث فرص تعزيز التعاون الاستثماري في قطاع التعدين

التقى المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، يوم الجمعة أمس الأول، وفدًا من شركة باريك جولد، ضم كلا من هنري أونسلو مدير الاستكشاف، وناديا سانت جين المدير العام للعمليات، والمهندس محمد محسن المدير العام لشركة باريك مصر، والجيولوجي أحمد طارق، وذلك بمقر الوزارة في الحي الحكومي بالعاصمة الإدارية الجديدة.

جاء اللقاء بحضور الجيولوجي ياسر رمضان رئيس الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية، والمهندس معتز عاطف وكيل الوزارة لشؤون مكتب الوزير والمكتب الفني والمتحدث الرسمي للوزارة، والدكتور محمد الباجوري المشرف على الإدارة المركزية للشؤون القانونية بالوزارة.

توقيع اتفاقية لتشغيل محطة لإنتاج الهيدروجين الأخضر بـ7 مليارات يورو

وقعت الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر وهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، بالشراكة مع تحالف الوقود الأخضر المكون من شركتي EDF Renewables الفرنسية و Zero Waste المصرية/ الإماراتية اتفاقية تعاون لتطوير، تمويل، بناء، وتشغيل محطة متكاملة لإنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته؛ بما في ذلك الأمونيا الخضراء، في محيط منطقة رأس شقير.

ووفق بيان من وزارة الصناعة ، جاء ذلك على هامش الزيارة رئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى مصر، وفي إطار التعاون الاستراتيجي الكبير بين البلدين.

وأوضح الفريق مهندس كامل الوزير نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل، أن تحالف شركتي EDF Renewables الفرنسية وZero Waste المصرية/الإماراتية سيضخ استثمارات مباشرة بقيمة ٢ مليار يورو لتمويل المرحلة الأولى من هذا المشروع المتكامل لإنتاج ٣٠٠ ألف طن سنويا من الأمونيا الخضراء.

حماية المنافسة يوافق على 3 طلبات اندماج

قررت لجنة فحص ملفات إخطار التركزات الاقتصادية بجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، الموافقة على طلبات التركز الاقتصادي، حيث وافقت على ٣ طلبات اندماج.

ووافق الجهاز على الطلب المقدم من شركة أومنيكوم جروب إنك بشأن اندماج شركة أومنيكوم جروب إنك وشركة انتربابليك جروب أوف كومبنيز إنك، والذي تلقاه الجهاز كاملا بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠٢٥.

كما وافق الجهاز على الطلب المقدم من شركة دبي لصناعات الطيران المحدودة بشأن استحواذها على نسبة ١٠٠٪ من إجمالي أسهم شركة نورديك أفييشن كابيتال ديريجناتيد اكتيفيتي، ما يخول للشخص المستحوذ القدرة على التحكم الفردي في الشخص المستحوذ عليه، والذي تلقاه الجهاز كاملا بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠٢٥.

علي أبواب تكرار صفقة « رأس الحكمة»..

مصر تؤكد انفتاحها علي «مبادلة الديون بالاستثمارات»

في ظل استمرار الحكومة في سياسة التخارج وبيع الأصول، تبرز توجهات جديدة تحمل عنوان مبادلة الديون باستثمارات، كنهج تتبناه الدولة لمواجهة أزمتها المالية المتفاقمة، وسط جدل واسع حول التداعيات الاقتصادية والسيادية لتلك الخطوات.

وكانت مصر والإمارات وقعتا في ٢٣ فبراير ٢٠٢٤ عقد تطوير وتنمية مدينة "رأس الحكمة" الجديدة، بقيمة ٣٥ مليار دولار، مقسمة إلى سيولة مباشرة بـ ٢٤ مليار دولار، مع تحويل ١١ مليار دولار من ودائع الإمارات لدى البنك المركزي المصري إلى استثمارات بالعملة المحلية.

واستخدم ٥٠٪ من حصيلة رأس الحكمة لخفض دين أجهزة الموازنة بنهاية ديسمبر الماضي إلى ٨١,٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ٨٩,٤٪ بنهاية العام المالي الماضي؛ وبلغ الدين الخارجي لأجهزة الموازنة ٧٧,٢ مليار دولار بنهاية ديسمبر الماضي، مقابل ٧٩,١ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٢٤.

وسجل العجز الكلي للموازنة خلال النصف الأول من العام المالي الحالي ٤,١ ٪ ليصل إلى ٧٠٨,٨ مليار جنيه، مقابل ٦٤٣,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي الماضي، وحققت الموازنة فائضا أوليا بنسبة ١,٣٪ بقيمة ٢٣٠,٣ مليار جنيه مقابل ١٤٩,٧ مليار جنيه.

وأصدرت مصر في فبراير ٢٠٢٣ أول صكوك سيادية في تاريخها وكانت بقيمة ١,٥ مليار دولار، فيما بلغت وقتها قيمة الاكتتاب في الطرح نحو ٦,١ مليار دولار.

وفي يناير الماضي عادت مصر لسوق السندات الدولية للمرة الأولى منذ ٢٠٢١، عندما جمعت مليارى دولار من إصدارها من سندات دولية على شريحتين، الأولى بقيمة ١,٢٥ مليار دولار لأجل خمس سنوات بعائد ٨,٦٢٥٪، والثانية بقيمة ٧٥٠ مليون دولار لأجل ٨ سنوات بعائد ٩,٤٥٪ .

وفي وقت سابق، بدأت الحكومة وضع مخطط استثماري لمنطقة "رأس بناس" على البحر الأحمر بهدف طرحها على شركات القطاع الخاص لتطويرها، على غرار مشروع "رأس الحكمة" .

وبحسب وزير الإسكان شريف الشربيني. وكشف الشربيني أن عملية تسليم أراضي المرحلة الأولى من مشروع "رأس الحكمة" للجانب الإماراتي، ستبدأ مطلع أكتوبر المقبل وتُنجز بالكامل في ١٥ نوفمبر.

وفتحت تصريحات لوزير المالية أحمد كجوك الأسبوع الماضي ملف مبادلة الديون بالاستثمارات مجددا ، حيث أكد كجوك أن تنويع مصادر التمويل وجذب الاستثمارات الكبرى يمثلان أحد المحاور الرئيسية في استراتيجية مصر الاقتصادية.

وأشار إلى أن صفقة «رأس الحكمة» تُعد نموذجًا مبتكراً لمبادلة الديون باستثمارات، وهو اتجاه تسعى الحكومة لتعميمه مع جميع الدول الدائنة.

وفي تصريح لصحيفة «الراي» الكويتية، أكد «كجوك» أن مبدأ تحويل الدين إلى استثمار أصبح ركيزة أساسية تعمل عليها الحكومة المصرية حاليا.

وردا على إمكانية تكرار هذا النهج مع ديون الكويت ودول أخرى، أكد الوزير أن الحكومة منفتحة على تطبيق المبادرة مع جميع الشركاء الدوليين ، وأوضح« كجوك»، أن مصر تخطط لطرح أدوات دين بقيمة تتراوح بين ٣ و٤ مليارات دولار خلال العام الجاري.

وأصدرت الحكومة بالفعل سندات تقليدية بقيمة ٢ مليار دولار في فبراير الماضي، مع وجود مساحة إضافية لمزيد من الإصدارات، حيث حصلت الحكومة على موافقة مجلس الوزراء لإصدار سندات بقيمة ٢ مليار دولار إضافية.

وأشار وزير المالية إلى أن العمل جار على إصدار صكوك إسلامية سيادية، موضحا أن قيمتها لن تصل إلى ٢ مليار دولار، حيث سيتم توزيع الإصدارات على مراحل متعددة.

وتم بالفعل تعيين ٥ بنوك، من بينها ٣ خليجية، لتولي دور الوسيط المالي والمستشار الرئيسي في عملية الإصدار.

وفيما يتعلق بقرار الولايات المتحدة رفع الرسوم الجمركية، أوضح كجوك أن الحكومة المصرية تجري حاليا نقاشات ودراسات حول تأثير القرار ، مشيرا إلى ضرورة النظر للأمر بشكل متكامل "فقد نستفيد من جانب ونتضرر من آخر» .

وأشار إلى أن مصر، إلى جانب عدد قليل من الدول، كانت تستفيد من رسوم جمركية أقل في السوق الأميركية، مبينا أن التأثير المستقبلي للقرار يعتمد على حركة الدول الأخرى، ويتم حاليا تقييم المخاطر والفرص المرتبطة به.

كذلك أدلي أحمد كجوك، وزير المالية، بتصريحات لوكالة رويتر ، قال فيها إن الدولة المصرية منفتحة على تكرار تجربة صفقة رأس الحكمة فيما يتعلق بمقايضة الديون بالاستثمارات.

وأضاف الوزير أن الحكومة المصرية عيّنت بنوكا لإصدار صكوك بقيمة مليارى دولار خلال العام الحالي عبر أكثر من طرح ، مؤكدًا أن مصر في مرحلة الدراسات المتقدمة جدًا لإصدار الصكوك.

استثمارات سعودية

وبدأ أمس السبت وفد رفيع من اتحاد الغرف السعودية ، زيارة إلى مصر، وذلك في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي واستكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة، بالتزامن مع موافقة المملكة ومصر على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة.

ويضم الوفد الذي يرأسه رئيس اتحاد الغرف السعودية حسن بن معجب الحويزي أكثر من ١٠٠ من كبار المستثمرين السعوديين، وأعضاء مجلس الأعمال السعودي المصري برئاسة بندر بن محمد العامري.

ومن المقرر أن تتضمن أجندة الزيارة عقد ملتقى استثماري سعودي مصري بمشاركة عدد من الوزراء المصريين، ولقاءات ثنائية بين ممثلي الشركات، وعدد من الجهات والمسؤولين المصريين، فضلا عن زيارات ميدانية للوقوف على الفرص بالمشاريع الكبرى، وفق وكالة الأنباء السعودية (واس).

وتسلط هذه الفعاليات واللقاءات الضوء على فرص وحوافز الاستثمار بالمملكة ومصر وبيئة الأعمال وفرص الشراكة، خاصة في قطاعات الصناعة والتطوير العقاري والسياحة والمناطق الاقتصادية والحرة.

ويأمل الجانبان أن تسهم هذه الزيارة في فتح آفاق جديدة للاستثمارات السعودية في مصر والبالغ حجمها ٣٠ مليار دولار، في وقت شهد فيه حجم التبادل التجاري نموًا كبيرًا حيث ارتفع من ٢٩ مليار ريال عام ٢٠٢٢ إلى ٤٨ مليار ريال عام ٢٠٢٣م. يُذكر أن العلاقات الاقتصادية السعودية المصرية تحظى باهتمام عال على مستوى قيادة البلدين وقطاعي الأعمال السعودي والمصري، حيث تحتل مصر المركز السابع في قائمة الشركاء التجاريين للمملكة، كما يقود اتحاد الغرف السعودية من خلال سلسلة زياراته الخارجية الخاصة التي شملت مؤخرًا (١٣) دولة جهودًا لفتح أسواق وفرص جديدة، ورفع حجم التبادلات التجارية والاستثمارية مع دول العالم، تحقيقًا لمستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة السابعة عشر ● الاحد 13 إبريل 2025 ● العدد 788

صادرات مصر الزراعية تتجاوز ٢,٧ مليون طن في الربع الأول من ٢٠٢٥

أعلن علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي أن الصادرات الزراعية المصرية تجاوزت ٢,٧ مليون طن خلال الربع الأول من العام الجاري، اعتبارا من أول يناير حتى نهاية مارس ٢٠٢٥.

يأتي ذلك وفقا للتقرير الذي تلقاه الوزير من د. محمد المنسي رئيس الحجر الزراعي المصري، والذي أشار إلى أن أهم الصادرات الزراعية هي الموالح، البطاطس الطازجة، البصل الطازج، بطاطا، رمان، ثوم طازج، فراولة طازجة، فاصولية "طازجة – جافة"، جوافة، طماطم طازجة.

وأكد التقرير أن إجمالي الصادرات الزراعية من الموالح بلغ مليون و٣٢٨ ألفا و٩٠٢ طن، بالإضافة إلى تصدير ٤٩٢ ألفا و٧٦٣ طنا من البطاطس الطازجة، لتحتل المركز الثاني في الصادرات الزراعية بعد الموالح، بينما تم تصدير ٩٦ ألفا و٣١٣ طنا من الفاصوليا "طازجة – جافة"، لتحتل المركز الثالث من الصادرات، واحتلت البطاطا، على المركز الرابع بإجمالي ٧٧ ألفا و٤٥٨ طنا.

جهاز حماية المنافسة يفوز بجائزة دولية من جامعة جورج واشنطن الأمريكية

أعلنت جامعة جورج واشنطن ودار نشر كونكيورانس عن فوز جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية المصري بالجائزة الدولية للكتابة لمكافحة الممارسات الاحتكارية لعام ٢٠٢٥، وذلك عن الإرشادات التي أصدرها الجهاز بشأن «تقييم الاتفاقات الرأسية» بناءً على تصويت القراء، كأفضل الإرشادات عن مكافحة الممارسات الاحتكارية في الشرق الأوسط وأفريقيا.

تسلم الجائزة الدكتور محمود ممتاز- رئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وذلك على هامش تواجده بالعاصمة الأمريكية واشنطن، للمشاركة في الاجتماع السنوي الثالث والسبعين لنقابة المحامين الأمريكية «ABA» حول مكافحة الممارسات الاحتكارية، وعدد من الفعاليات الأخرى.

وسبق وأصدر جهاز حماية المنافسة إرشاداته بشأن الاتفاقات الرأسية؛ في إطار دوره بنشر الوعي بأحكام القانون وبيان منهجية الجهاز المتبعة بشأن مخالفات الاتفاقات الرأسية طبقًا لأحكام القانون في ضوء أفضل التجارب الدولية.

وتعد هذه هي الجائزة الثانية التي يحصل عليها الجهاز من جامعة جورج واشنطن ودار نشر كونكيورانس، حيث سبق وحصل على جائزة مماثلة العام الماضي عن إرشاداته بشأن تطبيق أحكام قانون حماية المنافسة في قطاع الزي المدرسي.

وتأتي هذه الجائزة استكمالًا للمشاركات الفعالة للجهاز على المستويين الإقليمي والدولي، والتي تُوجت بالحصول على أربع جوائز من البنك الدولي وشبكة المنافسة الدولية، منذ تطبيق إستراتيجية (٢٠٢١- ٢٠٢٥) ففي عام ٢٠٢١ حصل الجهاز على جائزة شرفية عن قراراته التي اتخذها حول دعم سياسات المنافسة في ظل أزمة فيروس كورونا والحد من عمليات استغلال المستهلكين في القطاع الطبي، وفي عام ٢٠٢٢ حصل على جائزة شرفية ثانية عن مجموعة الإجراءات والمبادرات التي اتخذها الجهاز لدعم سياسات المنافسة ومواجهة الممارسات الاحتكارية في أوقات الأزمات.

اسلام عبدالفتاح

الحكومة توافق على اتفاق مصري - إماراتي لتصدير الكهرباء إلى إيطاليا

وافق مجلس الوزراء، في اجتماعه الأسبوعي الماضي، على تعاقد الهيئة العامة للموانى البرية والجافة (إحدى الجهات التابعة لوزارة النقل) مع وكيل شركة "سميث ديتكشن الألمانية" المصنعة للأجهزة التأمينية الموجودة بالموانى البرية؛ لتوريد وتركيب قطع الغيار وإصلاح الأجهزة المعطلة بعدد من الموانى البرية.

كما وافق مجلس الوزراء على توقيع اتفاق التعاون بين الشركة المصرية لنقل الكهرباء وشركة "K&K" الإماراتية؛ لاستكمال الدراسات النهائية لمشروع تصدير الكهرباء من الطاقة المتجددة من مصر إلى إيطاليا من خلال كابل بحري.

ويأتي ذلك في إطار توجه استراتيجية الطاقة في مصر نحو تعظيم توليد واستخدام وتصدير الطاقة الكهربائية النظيفة من خلال مشروعات الربط الكهربائي، وخاصة بعد أن قامت الشركة المصرية لنقل الكهرباء بتنفيذ العديد من الاستثمارات الضخمة في تطوير وتقوية الشبكة الكهربائية، كما تعاقدت على العديد من مشروعات الطاقة المتجددة مع مطورين مختلفين لشراء الطاقة وضخها في الشبكة الكهربائية.

ويشمل الاتفاق الدراسات الفنية ومكونات المشروع، ومسئوليات الطرفين.

كما وافق مجلس الوزراء على تأجير سوق العزب للماشية التابعة لمحافظة الفيوم للهيئة القومية للإنتاج الحربي لتطويرها كسوق نموذجية للماشية. وتأتي هذه الموافقة في إطار جهود الدولة للمحافظة على البيئة والتنمية الاقتصادية.

وضع حجر أساس مشروعين في المنطقة الصناعية بالسخنة باستثمارات ٥٨ مليون دولار

شهد وليد جمال الدين رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وضع حجر الأساس لمشروعين جديدين داخل نطاق المطور الصناعي "تيدا – مصر" بمنطقة السخنة الصناعية المتكاملة، بإجمالي استثمارات تبلغ ٥٨ مليون دولار، ومساحة إجمالية قدرها ٨١ ألف متر مربع، وبما يوفر ما يقرب من ٤٥٠ فرصة عمل.

وذكر بيان أن وليد جمال الدين شهد مراسم وضع حجر أساس شركة "كاكس للاستثمار – Kaks investment"، بهدف إنشاء منطقة دعم لسلسلة توريد الأجهزة المنزلية.

وتشمل تصنيع المكونات، وخدمات التخزين الجمركي، وتوزيع قطع الغيار، والتجميع، ومراكز لمعالجة الصفائح المعدنية، والحفر، وإنتاج المواد الرغوية، مما يعزز تعميق تصنيع المكون المحلي لصناعة الأجهزة المنزلية في مصر.

وذلك على مساحة ٤٠ ألف متر مربع بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بإجمالي استثمارات ٥٠ مليون دولار، كما يوفر المشروع أيضًا نحو ٣٠٠ فرصة عمل مباشرة، على أن يتم بدء الإنتاج في النصف الثاني من عام ٢٠٢٦، حيث يُعد من أحد المشروعات التي تسعى الهيئة لتوطينها ضمن خطة القطاعات المستهدفة.

وشهد كذلك وليد جمال الدين مراسم وضع حجر أساس مشروع "داخوى للجلوكوز وطبية للنشا – Dahui Glucose & Tiba Starch"، بغرض إنشاء مصنع لإنتاج النشا المعدل والبروتين النباتي.

وذلك على مساحة ٤١ ألف متر مربع بالمنطقة الصناعية بالسخنة التابعة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس تُقام على مرحلتين، بإجمالي استثمارات تبلغ ٨ مليون دولار للمرحلة الأولى.

ويستهدف المشروع سد فجوة الطلب على النشا المعدل في مصر والشرق الأوسط وشرق إفريقيا من خلال طاقة إنتاجية سنوية تصل إلى ٣٠ ألف طن، بالإضافة إلى إنتاج بروتين نباتي بطاقة إنتاجية من ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ طن سنويًا، كما يوفر المشروع ١٥٠ فرصة عمل مباشرة، على أن يتم بدء الإنتاج في النصف الثاني من عام ٢٠٢٦.

توصيات وممبادرات برلمانية لتطوير النظام الجمركي

مطالبات بتبسيط الإجراءات والإفراج عن البضائع بشكل أسرع وقبول النسخ الإلكترونية من مستندات الشحن ..

دعت دراسة برلمانية إلي تطوير النظام الجمركي المصري ، عبر تنفيذ توصيات بلغت ١٨ توصية لتحقيق هذا الهدف ، بما يسهم في دعم المناخ الاستثماري ، ودفع إجراءات الإصلاح الاقتصادي ، وتحسين بيئة الأعمال في مصر ودعم النمو الاقتصادي من خلال ضمان تخليص البضائع المستوردة والمصدرة بسرعة وسلاسة.

ووافق مجلس الشيوخ خلال الجلسة العامة الأسبوع الماضي ، على تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية والاستثمار عن الدراسة المقدمة من النائب محمد أبو غالي بشأن تطوير النظام الجمركي المصري مع دراسة تحليلية لقياس زمن الإفراج في الجمارك المصرية، والمقترحات والتوصيات الواردة به، وإحالته إلى رئيس الجمهورية.

ويشمل الهدف الرئيسي من الدراسة هو فهم هذه التحديات وتقديم اقتراحات لإلغاء الخطوات غير الضرورية، مما سيسهم في تسريع العملية وتحقيق كفاءة أعلى في الإجراءات الجمركية ، فيما أشارت الدراسة إلى أن مصر التزمت بصفتها عضوا في منظمة التجارة العالمية، بإجراءات تيسير التجارة المختلفة التي تهدف إلى تبسيط وتسهيل إجراءات التجارة الدولية، وتشكل هذه الالتزامات جزءا من اتفاقية تيسير التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية التي أصبحت سارية منذ فبراير ٢٠١٧.

توصيات

ووضعت الدراسة نحو ١٨ توصية لإصلاح النظام الجمركي وتطويره، منها تعزيز كفاءة إجراءات التخليص الجمركي من خلال قبول النسخ الإلكترونية من مستندات الشحن لتسهيل عمليات الإفراج الجمركي بهدف تخليص البضائع بسرعة أكبر، مما يقلل من الوقت والجهد المبذول في التحقق من المستندات الأصلية.

وأشارت الدراسة إلى أن التجارة الدولية تتسم بالسرعة والمرونة، ومع تزايد حجم التجارة، فإن استخدام النسخ الإلكترونية للمستندات يمكن أن يقلل من الإجراءات التقليدية التي تعتمد على المستندات الأصلية فقط .

وأوضحت أن هذا التحول يُسهم في تسريع العمليات الجمركية وتحسين الكفاءة العامة، ومواكبة الجمارك المصرية مع المعايير الدولية مثل مبادرة التجارة اللاورقية الخاصة بمنظمة الجمارك العالمية ، فضلا عن تبسيط شروط ومتطلبات برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد لتشجيع المزيد من الشركات على المشاركة مع تصميم وزيادة فئات متعددة داخل البرنامج تعكس مستويات مختلفة من الامتثال، مما يسمح بتقديم مزايا مخصصة تتناسب مع مستوى التزام كل شركة.

وأوضحت الدراسة أن برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد يعتمد على تعزيز الشراكة بين الجمارك والقطاع الخاص من خلال تقديم مزايا تيسيريه للشركات الملتزمة ، ومع ذلك، تواجه الشركات تحديات بسبب عدم الاستفادة من جميع المميزات وتعقيد وصعوبة فهم المتطلبات الحالية للانضمام إلى البرنامج، مما يحد من مستوى المشاركة ويُمكن أن يُسهم تبسيط هذه المتطلبات وتصنيف الشركات بناءً على مستويات الامتثال في زيادة جاذبية البرنامج وفعاليته.

وأوصت الدراسة بإنشاء ونشر متوسط أوقات الإفراج الجمركي و إجراء دراسات دورية لقياس متوسط أوقات الإفراج الجمركي في مصر، وتحليل البيانات الناتجة لتحديد الفجوات والتحديات في الأداء و إصدار تقارير دورية ومنشورات تفصيلية توضح النتائج والتوصيات لتحسين الكفاءة وتقليل زمن الإفراج.

بالإضافة إلى تحقيق التكامل التام لنظام النافذة الواحدة من خلال تحقيق التكامل التام بين مصلحة الجمارك المصرية والهيئات الرقابية المختلفة من خلال تطوير نظام النافذة الواحدة ويضمن هذا التكامل معالجة ومراجعة البيانات الجمركية، وطلب واصدار موافقات الجهات الرقابية عبر منصة واحدة تجمع جميع الجهات المعنية، مما يؤدى إلى تحسين التنسيق وتقليل ازدواجية الجهود حيث تعمل العديد من الهيئات الرقابية حاليا بشكل مستقل، مما يؤدى إلى زيادة الخطوات المطلوبة، وتأخير فى الإفراج الجمركى، وصعوبات للمستوردين والمصدرين ويخلق بيئة تجارية أكثر مرونة وسلاسة وشفافية

وطالبت الدراسة بتمديد ساعات العمل فى المراكز الجمركية بهدف زيادة الوقت المتاح لمعالجة الشحنات وتقليل التأخير فى عمليات التخليص الجمركي ، و يشمل ذلك وضع جداول مناوبات مرنة، زيادة عدد الموظفين خلال فترات الذروة، وإمكانية العمل خلال عطلات نهاية الأسبوع والعطلات الرسمية لضمان استمرارية العمليات وتسريع الإفراج عن الشحنات.

ولفتت الدراسة الى ان ساعات العمل المحدودة أحيانا تتسبب فى تراكم المعاملات، مما يؤدى إلى تأخير الشحنات وزيادة التكاليف على المستوردين والمصدرين. تمديد ساعات العمل يوفر حلاً عمليا لتخفيف الضغط على النظام الجمركى وتحقيق انسيابية أكبر فى حركة التجارة. ويتوقف العمل الجمركى حوالى ١١٣ يومًا سنويًا بسبب أيام الجمعة والعطلات الرسمية، ما يمثل حوالى ٣٠٪ من إجمالى أيام السنة، ويؤثر بشكل كبير على العمليات التجارية وعمليات التخليص الجمركى. تم التنسيق مؤخرًا بين جميع الجهات المعنية فى عمليات التخليص، بالإضافة إلى البنوك، لبدء تشغيل مراكز الإفراج الجمركى وفروع البنوك فى الموانئ طوال أيام الأسبوع ، كما أوصت بإجراء مراجعة خلال ثلاثة أشهر لضمان التطبيق المتسق من قبل جميع الهيئات، بالإضافة إلى إجراء تحليل عالى المستوى لزمن الإفراج بهدف مراقبة التحسينات ومعالجة أى تحديات محتملة قد تظهر.

وأشارت الدراسة إلى ضرورة إجراء تقييم للوضع الحالى لتحديد أى عمليات قابلة للتطبيق و فحص التشريعات الحالية لتحديد الأحكام المتعلقة بالحكم المسبق.

كما طالبت بتطبيق مبادرة الإفصاح الطوعى وتتيح هذه الخدمة للمستوردين والمصدرين فرصة الإبلاغ عن الأخطاء أو المخالفات غير المقصودة فى معاملاتهم الجمركية، مما يساعد على تجنب العقوبات الشديدة وتخفيف الأعباء القانونية ، كما تُعد خدمة الإفصاح الطوعى واحدة من التوصيات الرئيسية لتحسين بيئة الأعمال الجمركية فى مصر، حيث تدعم بناء الثقة بين مصلحة الجمارك والمجتمع التجارى، وتسهم فى تعزيز الالتزام الطوعى وتحقيق العدالة الجمركية.

كما أوصت بإطلاق مبادرة برنامج المشغل الاقتصادى المعتمد الموحد وتهدف إلى تحقيق التكامل بين أعضاء برنامج المشغل الاقتصادى المعتمد لدى الجمارك وقائمة الجهات البيضاء لدى الهيئات الرقابية. تعتبر هذه الخطوة بالغة الأهمية لتعزيز التعاون بين الجمارك والهيئات الرقابية، وضمان استفادة الأعضاء من التسهيلات والمزايا التى تقدمها السلطات المختلفة.

ولفتت الدراسة إلى أنه من خلال المراجعة تبين وجود ٤٠٥ شركة مسجلة فى برنامج المشغل الاقتصادى المعتمد لدى الجمارك، و٥١٣ شركة ضمن القائمة البيضاء للهيئات الرقابية، فى حين أن هناك ١٣ شركة فقط مشتركة بين القائمتين وهذا التفاوت يؤدى إلى عدم حصول الأعضاء فى كلا البرنامجين على الاستفادة الكاملة من التسهيلات المقدمة، مما يضعف تأثير هذه البرامج فى تعزيز الامتثال وتيسير حركة التجارة. لذلك، يمثل البرنامج الموحد حلاً ضروريا لتوحيد الجهود وتحقيق تكامل حقيقى يساهم فى تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التأخيرات، مع توفير بيئة عمل تجارية أكثر شفافية وتنافسية.

ودعت إلي إطلاق مبادرة الإفراج المسبق بهدف تحقيق تحول جذرى فى عملية التخليص الجمركى، حيث يتم الإفراج عن الشحنات فور وصولها إلى الموانئ والمنافذ الجمركية دون الحاجة إلى تأخير ، فضلا عن إطلاق مبادرة توافر المعلومات العامة وهى خطوة أساسية لتعزيز الشفافية ودعم المستوردين والمصدرين والمستثمرين وتمكينهم من الوصول إلى معلومات دقيقة وشاملة حول بيانات التجارة واللوائح الجمركية والإجراءات والمتطلبات اللازمة للتخليص الجمركى، وحتى تكلفة الخدمات.

وطالبت الدراسة بإنشاء نظام ذكى لحساب التعريفة الجمركية يهدف إلى مساعدة المستوردين والمصدرين فى الاستعلام على التعريفة الجمركية للمنتجات ومتطلبات الاستيراد والتصدير بدقة وسهولة. وتسهم الأداة فى تقليل الأخطاء وتسريع التخليص الجمركى، مع تعزيز الشفافية والامتثال للقوانين. كما تساهم فى توحيد التعريفة الجمركية والإجراءات عبر مختلف المراكز الجمركية.

كما طالبت بإطلاق مبادرة التعاون المتبادل وتوحيد الإجراءات للمنافذ الجمركى وتهدف الى إنشاء شبكة إلكترونية متكاملة تربط جميع المنافذ الجمركية فى مصر، مع التركيز على توحيد الإجراءات والنظم الجمركية المطبقة فى مختلف المنافذ. ويضمن هذا التوحيد تنسيقاً فعالاً بين المنافذ، مما يخلق تجربة موحدة للمستوردين والمصدرين ويعزز الكفاءة التشغيلية.

وأشارت الدراسة إلى ضرورة إطلاق مبادرة تطوير منظومة متكاملة لإدارة المخاطر وتعمل على دمج منظومة المخاطر الخاصة بمصلحة الجمارك المصرية مع أنظمة المخاطر الخاصة بالجهات المعنية، مما يسهل عمليات الإفراج الجمركى ويعزز التنسيق بين جميع الجهات المعنية.. وطالبت الدراسة بإطلاق مبادرة لتفتيش الافتراضى (عن بعد)، وتهدف إلى تطبيق تقنيات حديثة تمكن مسؤولى مصلحة الجمارك والجهات الرقابية ولجان الفحص المشتركة من فحص وتقييم البضائع والشحنات والمستندات عن بعد دون الحاجة إلى التواجد الفعلى فى مواقع التفتيش. يعتمد التفتيش الافتراضى على التكنولوجيا مثل الكاميرات عالية الدقة وأجهزة الاستشعار، والتطبيقات الذكية لتسهيل عملية التفتيش وتحقيق الكفاءة والشفافية.

اسامة السيد

مبادرة لإنشاء شبكة إلكترونية متكاملة تربط جميع المنافذ الجمركية في مصر لتوحيد الإجراءات وتطبيق التفتيش الافتراضي عن بعد

بالشراكة مع القطاع الخاص من خلال نظام المطور الصناعي وبإجمالي مساحة ١١ مليون م٢

وزير الصناعة يعلن إطلاق مدينتين للصناعات النسيجية بالمنيا والفيوم

أعلن الفريق مهندس كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل، خلال مؤتمر صحفى موسع، عن إطلاق مدينتين نسيجيتين متكاملتين بكلا من منطقة وادى السريرية بالمنيا والمنطقة الصناعية بشمال الفيوم على مساحة تصل إلى ٥,٥ مليون متر مربع لكل منهما.

وأكد «الوزير»، في بيان صحفي، يوم أمس السبت، أن قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة أحد القطاعات الواعدة التي تمتلك فيها مصر مميزات تنافسية كبيرة تسهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد المصري، وزيادة فرص العمل للشباب كما يحظى هذا القطاع بفرص حقيقية للنمو والتطور في مصر وخاصة في ظل توافر المواد الخام، والعمالة الوطنية المدربة، والقرب من موانئ التصدير، وإبرام الدولة العديد من اتفاقيات التجارة الحرة مع دول العالم بالإضافة إلى ما تملكه مصر من خبرات تاريخية طويلة لاستغلال القطن المصري وتعظيم القيمة المضافة له.

وأشار إلى أن الدولة لديها خطة واعدة لمضاعفة الصادرات المصرية في هذا القطاع وخاصة الملابس الجاهزة حيث من المستهدف أن يصل حجم صادراته إلى ١١,٥ مليار دولار خلال ٥ سنوات بدلا من ٢,٨ مليار دولار.

وجاء ذلك بحضور المهندس أحمد السويدى رئيس مجموعة السويدي إليكتريك، وفاضل مرزوق رئيس المجلس التصديرى للملابس الجاهزة، والدكتورة ناهد يوسف رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية وقيادات وزارة الصناعة.

وكشف نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل، عن مقومات اختيار مواقع إقامة المناطق الصناعية بحيث تضمن نجاح المشروعات المقامة عليها والتى تشمل توافر المرافق بها وقربها من الموانئ والطرق وخطوط السكك الحديدية وكذا قربها من المناطق السكنية ومناطق تمركز القوى العاملة، مؤكدا على توافر كافة تلك المقومات في محافظات صعيد مصر لاسيما بمحافظتي الفيوم والمنيا.

واستعرض الوزير كل ما يتعلق بإطلاق المدينتين النسيجيتين المتكاملتين بكلا من منطقة وادى السريرية بالمنيا والمنطقة الصناعية بشمال الفيوم، حيث أوضح أنهما سيتم إقامتهما على إجمالي مساحة تصل إلى ١١ مليون م٢، لافتا إلى أنه من المقرر أن تقام المدينة النسيجية الأولى في وادي سريرية بمحافظة المنيا على مساحة إجمالية مقترحة قدرها ٥.٥ مليون م٢ وباستثمارات تصل إلى ١٢ مليار جنيه، وستعد خطوة فارقة في مسيرة تطوير الصناعة النسيجية في صعيد مصر. كما أنها ستكون أول مدينة نسيجية بالصعيد، وستكون بمثابة إحياء للصناعات النسيجية العريقة بالمحافظة، وتتميز المحافظة بموقعها الفريد وقربها من أهم المحاور والطرق الرئيسية مثل طريق الصعيد الحر وطريق الصعيد الصحراوي الشرقي وطريق رأس غارب / الشيخ فضل، وطريق البستان، كما ترتبط بمجموعة من الموانئ البحرية الهامة مثل العينة السخنة وسفاجا والدخيلة، وكذلك قربها من محطة سكك حديد المنيا. ومن المتوقع أن تجذب المدينة ١.٥ مليار دولار كاستثمارات أجنبية ومحلية مباشرة حال اكتمالها، وستستوعب عدد ٢٥٠ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة بما يعادل تأمين دخل مادى مناسب لمليون مواطن من قاطنى المحافظة باعتبار أن متوسط عدد كل اسرة ٤ أفراد.

وأشار «الوزير» إلى أن المدينة الثانية والمقرر إقامتها بشمال الفيوم والتي تعد البوابة الرئيسية لصعيد مصر ستقام على مساحة إجمالية ٥.٥ مليون م٢ وباستثمارات تتخطى ١٥ مليار جنيه ومن المنتظر أن تستوعب عدد ١٥٠ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، وتتميز المنطقة بقربها من العاصمة وتتصل مباشرة مع المحاور الرئيسية مثل طريق الجيزة / الفيوم والدائري الإقليمي والمار بـ ٦ محافظات والتي يبلغ حجم أسواقها ما يقرب من ٥٠ مليون نسمة، وتبعد عن القطار الكهربائي السريع بمسافة ٤,٥ كيلو متر فقط، وكذا الميناء الجاف بأكتوبر الجديدة بمسافة ٣٠ كم فقط، مما يجعلها مدينة واعدة استثماريا، لافتا إلى أنه من المتوقع أن تجذب تلك المدينة ١.٥ مليار دولار كاستثمارات أجنبية ومحلية مباشرة عند اكتمال تنميتها.

وكشف «الوزير» عن أن المدينتين سيتم إقامتهما بنظام المطور الصناعي بالمشاركة مع القطاع الخاص حيث سيتولى المطور تنمية وتخطيط المدينة وأعمال الترفيق الداخلية وكذلك إدارتها وتشغيلها والتسويق لها داخليا وخارجيا، مشيرا في هذا السياق إلى أنه سيتم توفير كافة التيسيرات الإجرائية اللازمة للبدء في إقامة المدينتين وبما يضمن سرعة تشغيلهما لدفع عجلة الانتاج ولتحقيق التنمية الصناعية المستدامة بالمحافظتين، وبما يعزز من مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي.

وأكد أن ذلك يأتي في إطار خطة الدولة لتنمية محافظات الصعيد وتوفير فرص عمل لائقة لأبنائه، وخاصة أن قطاع الصناعات النسيجية من الصناعات كثيفة العمالة، موضحا أن هناك استراتيجية قومية لتطوير هذا القطاع، وستكون الانطلاقة من صعيد مصر.

وأوضح الوزير أن إقامة مدينتين متخصصتين للصناعات النسيجية في المنيا والفيوم لا تقتصر على إنشاء بنية تحتية صناعية متطورة فقط، بل تهدف أيضًا إلى تحقيق نقلة نوعية في تعميق التصنيع المحلي وزيادة القدرة التنافسية، وتعزيز الابتكار في مجال الغزل والنسيج، حيث ستوفر المدينتان بيئة صناعية متكاملة وسيتمتعان بكافة معايير الاستدامة والتوافق البيئي، وفقًا لأعلى المعايير التقنية والخبرات العالمية في هذا السياق، ويستهدف أن يتوافر بهما أحدث الأساليب التكنولوجية بجميع مراحل التصنيع، كما أشار إلى أن التوجه نحو التوسع في انشاء المدن المتخصصة يستهدف دعم نقل التكنولوجيا وخلق تشابك صناعي وتعميق التصنيع المحلى بالإضافة إلى تقليل التكاليف وتحقيق استدامة أكبر في الموارد ورفع جودة المنتجات بما يعزز من القدرة التنافسية للمنتجات المصرية على المستوى العالمي.

وأضاف أن وزارة الصناعة تستهدف إقامة مدينتين متكاملتين لكافة المراحل التصنيعية الخاصة بالصناعات النسيجية، من غزل ونسيج وصباغة وملابس جاهزة ومفروشات فضلا عن الصناعات المكملة لتلك الصناعات، وبما يضمن تكامل سلاسل القيمة وتحقيق الاستدامة لهذا القطاع، للوصول إلى منتجات عالية الجودة ذات مواصفات عالمية قادرة على الوصول إلى كافة الأسواق الخارجية. كما حرصت الوزارة على أن تضم المدينتين مناطق خدمية ولوجيستية ومدرسة صناعية متخصصة في صناعة الغزل والنسيج وتقنياتها، فضلا عن مراكز خدمات للمستثمرين ورعاية صحية وغيرها، ومعارض ومراكز بحثية وتسويقية.

كما تطرق «الوزير» إلى أن الصناعات المستهدف دعمها وتعزيز الجهود للنهوض بها خلال الفترة المقبلة لتلبية احتياجات السوق المحلى وتقليل الفاتورة الاستيرادية، هي الصناعات الوطنية التي تمتلك فيها مصر إمكانيات تكنولوجية ومعرفية والصناعات التي يمكن أن تصل فيها المنتجات المصرية لمستوى عالمي من التنافسية على المستوى العالمي من حيث الجودة والسعر، وكذلك الصناعات التي تمتلك مصر موادها الاولية اللازمة للإنتاج والتى تسمح بتوظيف عدد كبير من العمالة المصرية ومنها صناعة الملابس الجاهزة.

رضوى عبدالله

أمازون تبحث التوسع في السوق المصري

استقبل رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي، في العاصمة الإدارية الجديدة، الرئيس التنفيذي لمتاجر أمازون العالمية دوغ هيرينغتون، والوفد المرافق له، لبحث سبل التوسع في السوق المصرية وتعزيز التعاون في مجال التجارة الرقمية.

ورحب رئيس الوزراء بالرئيس التنفيذي لأمازون، معبرا عن تقديره لدور الشركة في دعم التجارة الرقمية، وأكد تطلعه لدعم جهود واستثمارات أمازون في مصر، منوها إلى زيارته السابقة لأحد مقرات الشركة في مصر.

من جانبه، عبر الرئيس التنفيذي لأمازون عن تقديره للدعم المستمر الذي تقدمه الحكومة المصرية، مشيراً إلى المحطات البارزة في التعاون بين الجانبين، مثل افتتاح مركز تنفيذ الطلبات في مدينة العاشر من رمضان، وإطلاق مركز خدمة العملاء الذي يعد الأكبر في المنطقة.

وأوضح الرئيس التنفيذي أن مصر تمثل سوقاً استراتيجياً ذا إمكانات كبيرة، مشيراً إلى التزام الشركة بالاستثمار في البنية التحتية وتوفير فرص العمل.

وأضاف أن أمازون تعمل على تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من النمو من خلال منصتها الرقمية، متطلعاً إلى مواصلة العمل مع الحكومة المصرية لتسهيل الإجراءات وتحفيز المزيد من الشركات المحلية على الانضمام للاقتصاد الرقمي.

من جانبه، أكد وزير الاستثمار على أهمية الاستثمارات التي تقوم بها أمازون في مصر، مشيراً إلى أن مصر توفر مزايا عديدة، خاصة في مجال العنصر البشري الماهر.

وأضاف أن الوزارة ستدرس كافة الأفكار المقترحة لدعم استثمارات الشركة وتعزيز التجارة الرقمية.

كما شدد رئيس الوزراء على أهمية تعزيز التعاون في مجال التجارة الرقمية، مشيراً إلى أن ذلك سيعزز من جهود الشمول المالي.

وأوضح رئيس الهيئة العامة للاستثمار أن التعاون مع أمازون سيسهم في دمج المزيد من الشركات في الاقتصاد الرقمي.

في ختام اللقاء، أكد رئيس الوزراء على دعم الحكومة المصرية المستمر لتواجد شركة أمازون في السوق المصرية واستعدادها لمناقشة أي مقترحات لزيادة استثمارات الشركة في البلاد.

سيد الجارحي

كأول استثمار تايلاندي

وضع حجر أساس مصنع هاي تك للملابس بمنطقة قناة السويس باستثمارات مليار جنيه

قام وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وأكرم جلال محافظ الإسماعيلية، بوضع حجر الأساس لمشروع مصنع "هاي تك - شمال إفريقيا" للملابس الرياضية، الذي يعد باكورة الاستثمارات الصناعية التايلاندية في المنطقة الاقتصادية وفي مصر.

ويقع المشروع على مساحة ٦٤ ألف متر مربع، باستثمارات إجمالية تبلغ ٢٠ مليون دولار أي نحو مليار جنيه، ويتيح نحو ٢٠٠٠ فرصة عمل مباشرة، وفقًا لبيان اليوم الأثنين.

ويستهدف عند التشغيل الكامل له إنتاج ٦ ملايين قطعة سنويا، لتلبية احتياجات الأسواق العالمية خاصة أوروبا وأمريكا.

وحضر مراسم الحفل كل من واصون فيتاناكورت، المدير التنفيذي لشركة هاي تك- تايلاند، ورئيس شركة تايلاند شمال إفريقيا، ونيوات أبيتشارتبوترا، الملحق التجاري ممثل السفارة التايلاندية بالقاهرة.

وعلى هامش مراسم الاحتفال، أعرب وليد جمال الدين، عن سعادته بأن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس قد أصبحت قاعدة انطلاق الاستثمارات التايلاندية في مصر، لا سيما منطقة القنطرة غرب الواعدة التي أصبحت قلعة رائدة لصناعة المنسوجات والملابس محليًا وإقليميًا.

كما أشار إلى أن مشروع "هاي- تك شمال إفريقيا" للملابس الرياضية بالقنطرة غرب، يمثل تكليلا للجهود الترويجية التي بذلتها المنطقة الاقتصادية خلال السنوات الثلاثة الماضية استهدافًا لجذب استثمارات عالمية كبرى في القطاعات المستهدف توطينها داخل الهيئة.

وأوضح أن هناك نحو ١٣٠ مصنع تحت الإنشاء بشكل متزامن وهو أمر غير مسبوق في تاريخ الهيئة، كما يمثل نجاحًا للاستثمارات المباشرة التي قامت بها المنطقة الاقتصادية في البنية التحتية والمرافق بكافة المناطق الصناعية والموانى البحرية التابعة لها للوصول بها لأعلى المعايير العالمية.

ولفت إلى أن المصنع المنتظر افتتاحه مطلع العام المقبل، يعد تأكيدًا على الشراكة الناجحة والعلاقات الوثيقة بين مصر وتايلاند، ويضيف قصة نجاح جديدة لمنطقة القنطرة غرب، التي تتميز بتوافر العمالة الفنية الكثيفة، والظهير الزراعي الذي يعزز توطين صناعات مثل المنسوجات والملابس والصناعات الغذائية التي تدعم بدورها سلاسل القيمة المضافة حول العالم.

«ولا سيما في ظل التحديات العالمية التي تواجه سلاسل الإمداد والتي تتطلب مزيدًا من الجهد والتكامل ما بين القطاعين العام والخاص لدعم الصادرات المصرية في هذه القطاعات عالية الطلب.»

وتجدر الإشارة إلى أن شركة هاي تك- تايلاند العالمية هي إحدى الشركات العالمية الرائدة في مجال صناعة الملابس الرياضية لصالح الماركات العالمية والصانع الرئيسي لمنتجات الملابس الرياضية لشركتي (Nike, Jordan) الأمريكيتين، من خلال تواجدها بـ ٤ دول حول العالم وتدير ١٠ مصانع ٧ منها في تايلاند ومصنع واحد في كل من فيتنام وكمبوديا ولاوس.

تكليف «عبدالعزيز الشريف» برئاسة التمثيل التجاري خلفا ليحيي الواثق بالله

أصدر المهندس حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، قرارا بتكليف الوزير المفوض التجاري الدكتور عبدالعزيز الشريف برئاسة جهاز التمثيل التجاري ومجلس شؤون السلك التجاري اعتبارا من الأول من مايو ٢٠٢٥ خلفا للوزير المفوض التجاري يحيي الواثق بالله، الذي سيتولى مهام عمله كوزيرا مفوضا للشؤون الاقتصادية والتجارية بالعاصمة الأمريكية واشنطن.

وأكد الوزير، في بيان، حرصه للحفاظ على الأداء المتميز لجهاز التمثيل التجارب للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للدولة، مشيرا إلى أهمية جهاز التمثيل التجاري المصري

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

هوامش علي دفتر زيارة ماكرون التاريخية..

دبلوماسية القيادة المصرية تغير خارطة التحالفات في العالم

زخم شعبي وإقليمي ودولي يحيط بزيارة الرئيس الفرنسي ماركون للقاهرة .. ومصر تسعى من خلال تقاطعات الدوائر الى حشد جهود دولية واوربية لوقف الحرب في غزة

تكشف زيارة الرئيس الفرنسي ماكرون للقاهرة الأسبوع الماضي ، وما أحاط بها من زخم محلي وإقليمي ودولي مدي النضج الكبير الذي وصلت إليه الدبلوماسية المصرية في إدارة مختلف الملفات ، سواء علي المستوي الإقليمي أو المحيط الدولي ، حتي باتت القاهرة ، وباعتراف مختلف الخبراء والمحللين ، لاعبا أساسيا في رسم خريطة التحالفات الإقليمية والدولية .

فمصر تسعى من خلال تقاطعات الدوائر الى حشد جهود دولية واوربية لوقف الحرب، خاصة وان فرنسا طرف مهم وفاعل في الاتحاد الأوربي، مع المانيا وإيطاليا واسبانيا، ضمن مساعي حشد الجهود لمواجهة العدوان، وتمسك مصر بمواقفها ضد التهجير القسري أو الطوعي، انطلاقا من خبرتها في القضية الفلسطينية، وسعيها للدفع نحو انهاء الحرب والبدء في إعادة الإعمار مع التمسك بحل الدولتين كطريق وحيد.

وعلى الصعيد الإقليمي، تمثل باريس أحد أبرز الأطراف الأوروبية التي تبنت موقفًا داعمًا لمبدأ حل الدولتين، وتسعى إلى الحفاظ على استقرار المنطقة من خلال تعزيز الأدوار الدبلوماسية البناءة، ومن هنا تأتي الزيارة ضمن سياق دعم مصر كقوة إقليمية قادرة على إدارة التوازنات، وقيادة جهود التهدئة، وإطلاق مسارات تفاوضية واقعية تفضي إلى تسوية عادلة وشاملة.

لذا فإن زيارة الرئيس ماكرون جاءت في توقيت دقيق ، وتحمل معان مهمة، وتفاعلاتها قد تنتج مبادرات او تحركات يمكنها مواجهة جنون الحرب وغرور القوة المجنونة من قبل المتطرفين في إسرائيل وحلفاءها.

أبعاد سياسية

وتتجاوز أهمية الزيارة الأبعاد السياسية، إذ تفتح المجال لتوسيع مجالات التعاون الثنائي في الملفات المرتبطة بإعادة إعمار غزة، وتقديم الدعم الإنساني، وتنسيق الآليات الدولية لضمان دخول المساعدات، خاصة في ظل ما يعانيه القطاع من أوضاع إنسانية كارثية، كما أن مصر، من موقعها الجغرافي والسياسي، تمثل البوابة الوحيدة الفعالة لتقديم هذا الدعم، وفرنسا ترى في التعاون مع القاهرة ضرورة ملحة لضمان استمرار تلك الجهود بعيدًا عن أي تدخلات أو مزايدات.

كما أن الزيارة تعزز أيضًا موقف مصر الإقليمي في ظل ما تشهده المنطقة من إعادة رسم لخريطة التحالفات والصالح، إذ يأتي دعم فرنسا للموقف المصري في التعامل مع التطورات الفلسطينية بمثابة اعتراف أوروبي بالدور المركزي الذي تلعبه القاهرة في ملفات الأمن الإقليمي، من خلال رؤيتها القائمة على التهدئة والدفع نحو الحلول السياسية المتوازنة.

إن التعاون بين القاهرة وباريس في هذا الملف لا يقتصر على الدعم السياسي فقط، بل يشمل تبادل الخبرات، وتنسيق المواقف في المحافل الدولية، بما يضمن عدم تجاهل الحقوق الفلسطينية، ووقف أي محاولات لفرض أمر واقع جديد على الأرض يتعارض مع قرارات الشرعية الدولية.

ويعكس هذا المستوى من التفاهم المصري الفرنسي إدراكا مشتركا بأهمية التوازن في معالجة الأزمات الإقليمية، وضرورة بناء تحالفات مرنة لمواجهة التحديات المركبة، سواء في ملفات الأمن أو التنمية أو الهجرة غير الشرعية.

وتؤكد الزيارة أن القاهرة لا تزال تحتفظ بثقلها في معادلات الشرق الأوسط، وأن شراكتها مع العواصم الكبرى كفرنسا تمثل ركيزة في جهود استعادة الاستقرار في منطقة مضطربة.

تفاعلات شعبية وإقليمية

منذ اللحظات الأولى لزيارة الرئيس الفرنسي لمصر، كانت هناك حالة من التوقيع والتفاعل مع الزيارة، وبترديات بسيطة وشعبية منحت الشكل عراقة وعمقا من دون أي مظاهر ضخمة، في حي الجمالية والحسين رمز التعايش والعراقة المصرية ، وسط مبان عتيقة وتاريخية وزحام عادى لتجار ومقاه، وجولة الرئيس السيسي مع ضيف مصر في مكان بسيط وعميق في نفس الوقت.

خلال ساعات تحرك الرئيس ماكرون بين متحف الحضارات والمتحف الكبير والاهرامات خلال ساعات قليلة، في برهان على نجاح البنية الأساسية الحديثة والتسهيلات التي تقدمها القاهرة والكباري للسائح المتعجل، وهي لقطة مهمة في خلفية الصورة جمعت بين عراقة التراث المصري بطبقاته، والانجاز الحديث للطرق والبنية الأساسية.

ومع الأخذ في الاعتبار التسهيلات وفتح الطرق للرئيس الضيف، فقد قدمت الجولة تجربة على إمكانية تحرك السياح خلال يوم واحد بين معالم القاهرة الفاطمية والمملوكية والأهرام والمتحف الكبير وباقي المتاحف.

وبالطبع لايمكن لأى بلد أن تقف عن حد تراثها بل عليها تنميته وحفظه، وهو ما تم مع التوسع، وفى اليوم التالي كان الرئيس ماكرون ضيفا على الرئيس في مترو الانفاق، المرحلة الاحدث، من محطة عدلى منصور الى شرق القاهرة، والمترو أحد اهم عناصر التعاون المصري الفرنسي منذ الخط الأول الذى بدأ العمل به منذ نهاية السبعينيات وافتتح في منتف الثمانينيات من القرن العشرين، والجولة كانت في احدث الخطوط، والواقع ان السنوات العشرة الأخيرة شهدت العمل في مراحل وخطوط امتدت من القاهرة للجيزة، وبكل الاتجاهات، مع العمل في القطار الخفيف، وهنا نحن امام تحديث كبير لشبكة النقل العام، تناسب التوسعات بالقاهرة والجيزة، والجولة كانت تعبيرا عن هذا التحديث، واجابة على من حاولوا المقارنة من دون ان يكتشفوا الترابط وان المراحل والعواصم تتوسع وتكتسب حداثتها من البشر.

ومن هنا فبالرغم من أن الزيارة تحمل معان سياسية فإنها تحمل معنى ثقافي بجانب اننا نستكشف حجم التعاون والتفاعل بين مصر وفرنسا، يتجاوز الماضي الى الحاضر والمستقبل، وبالطبع فإن فرنسا تحاول بناء صورتها المؤثرة من خلال تمايز عن الولايات المتحدة الحليف الطبيعي للغرب، ومن هنا كانت جولة الرئيس الفرنسي في جامعة القاهرة، وتوقيع بروتوكولات تعاون في التعليم العالي والجامعي، مع توقيع اتفاقات حول المترو والقطارات الخفيفة وحديث عن تطوين صناعة السيارات والوداء، وجولة المترو مع حديث عن اتفاقات ومشروعات مشتركة، وتبادل تجاري، فرنسا طرف مهم في التبادل التجاري مع مصر، وهو ما يضاعف من أهمية الزيارة.

أهمية الزيارة
تفتح المجال لتوسيع مجالات التعاون الثنائي في الملفات المرتبطة بإعادة إعمار غزة وتقديم الدعم الإنساني وتنسيق الآليات الدولية لضمان دخول المساعدات

ومن الصورة السيلفى لمواطنين مصريين في الحسين مع الرئيسين السيسى وماكرون، الى مشهد تفقد الجرحى والمرضى الغزاوية الذين يتم استقبالهم وعلاجهم في مستشفيات العريش، وشهادات الأطفال والأسر، عن القصف المجرم وحرب الإبادة التي ينفذها الاحتلال الإسرائيلي وتحالف نتنياهو المتطرف ، وهى رسالة سوف يحملها ماكرون الى فرنسا واوربا، بعد تغيير وجهات النظر، مع غياب أي ذرائع او افق للحرب العدوانية والحصار الذى يفرضه الاحتلال على غزة، وهو ما يضاعف من أهمية الزيارة وجولات ماكرون في مصر، وفرنسا طرف مهم اوربا وأيضا النظام الدولي الذى يعانى من اختلالات وعجز ، وتسعى مصر من خلال تحركاتها في كل الدوائر، ان تفتح مجالات وتضاعف من حجم التفاعل مع توجهاتها السياسية.

تفاعلات في توقيت دقيق

كل خطوة من الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون لمصر، تحمل معنى مهم، وخطوة نحو انفتاح وتقاطع وتفاعل ، تجداه الأحداث الجارية، حتى لو تجاوزنا المشهد الكبير في الجمالية وحى الحسين.

ماكرون كان ومايزال يمثل طريقا لفرنسا نحو نوع من الاستقلال عن الخط الأمريكي وهو أحد دعاة الوحدة الأوربية والتقارب مع روسيا قبل اندلاع الحرب و يسعى لإعادة بناء علاقات بلاده مع الدوائر التقليدية في افريقيا

ومع أهمية الزيارة وازدحامها بالتفاصيل السياسية والدبلوماسية الإقليمية، فإنها تحمل معنى ثقافي لا يخفى على أحد، خاصة وان الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون كان ومايزال يمثل طريقا لفرنسا نحو نوع من الاستقلال عن الخط الأمريكي، مع الأخذ في الاعتبار التحالف الطبيعي بين اوربا الغربية والولايات المتحدة، والذى يواجه تحولات مع الرئيس ترامب، وتقاطعات اقتصادية وتجارية، واختلافات تجاه الحرب في أوكرانيا.

ماكرون كان احد دعاة الوحدة الأوربية والتقارب مع روسيا قبل اندلاع الحرب، وفى مناقشات قادة الدول السبع ببباريس ٢٠١٩، قال الرئيس الفرنسي ماكرون«علينا أن نعيد التفكير بعلاقتنا مع روسيا.. منذ سقوط حائط برلين، والعلاقة مع روسيا تقوم على عدم الثقة ، وعلينا ألا ننسى أن روسيا في أوروبا، ولا يمكننا أن نؤسس للمشروع الأوروبي للحضارة الذى نؤمن به، من دون أن نعيد التفكير بعلاقتنا مع روسيا، ولا يجب أن تكون روسيا حليفا للصين، فروسيا مكانها في أوروبا». كان هذا بالطبع قبل الحرب التي اندلعت بعد ذلك.

الرئيس الفرنسي يسعى أيضا لإعادة بناء علاقات بلاده مع الدوائر التقليدية، في افريقيا، وعلاقات فرنسا مع مصر لها تاريخ، في التعاون على مستويات عدة، ربما كان ابرزها مترو الانفاق منذ المرحلة الأولى التي افتتحت منتصف الثمانينيات وحتى المراحل الحالية، والقطارات الخفيفة وصناعات السيارات، وتوطين صناعة السيارات الفرنسية في مصر، التي تمثل شراكة تجارية مهمة مع فرنسا ، أيضا هناك التأثير الثقافي الفرنسي ، وتعاون في مجالات التعليم العالي والثقافة.

أيضا هناك التعاون في مجال التسلح ، في الطيران والبحرية والمترو والسكك الحديد وصولا الى طائرات الرافال التي قال ماكرون في تدوينته على إكس انها زمن التعاون المصري الفرنسي، ودعمت مصر الثقة في العلامة التجارية للرافال إقليميا نفس الثقة التي تحظى بها القاهرة دائما إقليميا ودوليا كأحد أهم علامات الاستقرار، والنفوذ القائم على القوة والرشادة.

و كان حاضرا بقوة الدور المصري في القضية الفلسطينية وأزمة غزة، حيث تم عقد قمة مصرية فرنسية اردنية لبحث الوضع الخطير في القطاع، والجهود المصرية الرامية إلى وقف العدوان، واتفق الرئيسان السيسي وماكرون على أهمية استعادة الهدوء من خلال الوقف الفوري لإطلاق النار وتقديم المساعدات الإنسانية والقمة الثلاثية من أجل التوصل لحل للوضع الخطير في غزة، وتشمل زيارة ماكرون وصولا الى نقطة لوجستية لتقديم المساعدات في العريش والسعي لإنهاء الوضع الخطير.

ختام ذكي

اختتم الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون زيارته لمصر، بالذهاب الى العريش على معبر رفح، وتفقد مستشفى العريش وتابع حالة المصابين والجرحى والمرضى الفلسطينيين الذين خرجوا من غزة للعلاج بالمستشفيات المصرية ، كما زار المركز اللوجيستي وتفقد مخازن الهلال الأحمر والإغاثات الإنسانية، وبالطبع شاهد ماكرون الحشود الضخمة من المصريين في العريش ورفح المصرية، تأكيدا لتوحد الموقف الشعبي مع الموقف الرسمي ضد التهجير او أي محاولات لتصفية القضية، وهو موقف شعبي سلمى لكنه يحمل رسائل حاسمة تجاه العدوان المستمر من الاحتلال ونتنياهو .

زيارة ماكرون للعريش جاءت بترتيبات ذكية ، بعد ساعات من القمة الثلاثية المصرية الأردنية الفرنسية التي عقدت بالقاهرة بين الرئيس عبدالفتاح السيسي والعاهل الأردني الملك عبدالله الثاني والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وتأكيداتها على ضرورة وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والانتهاكات في الضفة الغربية ، وهى قمة مهمة، بجانب الاتصال الذى اجراه الرئيسان وملك الأردن بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وتم إبلاغه بتطورات الأوضاع والمواقف المتعلقة بالوضع في غزة، وناقش القادة الثلاثة مع الرئيس ترامب سبل ضمان وقف إطلاق النار بشكل عاجل في قطاع غزة، مؤكدين على ضرورة استئناف الوصول الكامل لتقديم المساعدات الإنسانية وإطلاق سراح الرهائن والمحتجزين، وهو ما قد يدعم الموقف العربي، من حيث إعادة الخطة المصرية المتكاملة لإعادة الإعمار، والسير تجاه حل الدولتين باعتباره الحل الحاسم للقضية الفلسطينية.

بجانب الموقف المصري الأردني الذى يقوم على التوافق باعتبار البلدين لهما دور مهم بحكم المواجهة، ورفضهما معا للتهجير، مع استمرار التنسيق والتشاور بين القاهرة وعمان فيما يخص القضايا العربية وأمن واستقرار المنطقة وخصوصا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، واتفق الدولتين على حل الدولتين باعتباره أساس الأمن والاستقرار في المنطقة.

نقول إن المشهد الختامي كان ذكيا للغاية بزيارة ماكرون للعريش، واستعراض ولقاءات مع الجرحى الأطفال ضحايا العدوان الإسرائيلي، وذويهم، وشهاداتهم التي أكدوا فيها انهم يريدون العودة لغزة وتعميرها وبناءها، المشهد في العريش "مؤثر جدًا"، وكاشف من جهة عن حجم الجهود المصرية الجبارة التي تقدمها مصر شعبيا ورسميا للقضية ولمواجهة العدوان ومخططات التهجير وأيضا الشهادات الدامغة التي تنسف كل مساعي الاحتلال ومحاولات ترويج أكاذيب حول قبول التهجير المجرم.

ماكرون شهد بنفسه واستمع بأذنه عن الجهود المصرية في علاج الجرحى الفلسطينيين في مستشفيات سيناء، و المركز اللوجستي الذي يعنى بتجميع المساعدات الإنسانية وتسهيل وصولها إلى غزة، الزيارة حملت رسائل قوية من مصر إلى العالم، خاصة في ما يتعلق برفض التهجير القسري أو الاختياري للفلسطينيين، وكونها "جريمة حرب".

ويبدا واضحا أن فرنسا باتت أكثر تفهمًا للموقف المصري العادل من القضية الفلسطينية، لكون فرنسا طرفا فاعلا في اوربا والدول الكبرى والنظام العالمي ، ثم ان القمة الثلاثية التي عقدت في القاهرة بين مصر وفرنسا والأردن اكدت على الرفض الفرنسي لفكرة التهجير القسري، وبالفعل واضح ان الرئيس الفرنسي أصبح اكثر تفهما للموقف المصري، باعتباره الموقف الأكثر عدالة، وأيضا الموقف الراسخ القائم على خبرات ، ومن هنا يمكن النظر الى التصريحات الفرنسية الأخيرة التي تمثل خطوة كبيرة في مسار الحلول العادلة للقضية الفلسطينية، خصوصًا مع دعم فرنسا لقضية الدولتين التي تدعمها مصر بلا تراجع او تردد.

وجود الرئيس الفرنسي تزامنا مع حشود بمئات الآلاف في العريش ورفح، تؤكد اتفاق تام بين الموقف الشعبي والرسمي الرافض للتهجير القسري او الطوعي، باعتبار مجرد الدعوة له تمثل جريمة حرب ومخالفة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، بما يؤكد حسم الموقف المصري، بشكل تام تجاه أي محاولات أو مشروعات للتهجير الى التصفية ، بجانب أهمية وجود الرئيس الفرنسي يدعم ادخال المساعدات الى غزة، وكسر الحصار الإسرائيلي وحرب التجويع التي يمارسها الاحتلال وتضمن منع المساعدات والتي تمثل جريمة من جرائم الحرب.

ولا شك ان الحشود الكبيرة في العريش ورفح تمثل دعما واضحا ورفضا لجرائم الحرب والإبادة التي يمارسها الاحتلال وتزامنت زيارة الرئيس الفرنسي لمصر مع زيارة رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى الولايات المتحدة في زيارة هي الرابعة له منذ بداية الحرب على غزة، في وقت يصعد فيه العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة، ما وحاول نتنياهو البحث عن طريق لتخفيف الضغط من قبل المحكمة الجنائية الدولية، وأيضا تحقيق مكاسب سياسية تتعلق بالملف الإيراني، او الخلاف مع تركيا وهى ملفات لم يحقق فيها نتنياهو نتائج كبيرة، لان ترامب تحدث عن تفاوض مع ايران، وعن علاقات تربطه بتركيا، وهو ما قد يسبب ازمة لنتانياهو الراغب في ان تدعمه أمريكا في مواجهة ايران ومشروعها النووي،

وفيما يتعلق بتطورات الوضع في الشرق الأوسط، كان ملف غزة في مقدمة أولويات نتنياهو، حيث يسعى لتعزيز موقفه من العدوان على غزة، بينما الجبهات الاوربية والدولية تسحب دعمها في ظل غياب المبررات التي يشن بها العدوان.

وبالتالي فإن زيارة الرئيس الفرنسي ماكرون، بصفته الفرنسية وأيضا كطرف فاعل في الاتحاد الأوربي، تمثل خطوت مهمة واختراقا للجبهات وتقاطعات سياسية مع مسارات العدوان، لتنضم فرنسا الى كل من إيطاليا وألمانيا وإيطاليا واسبانيا لمواجهة عدوان بلا مبررات، باعتبار اوربا وفرنسا تحديدا تريد التمايز عن موقف أمريكي اصبح اكثر تعقيدا.

وبالتالي فالتحركات المصرية تمثل تقاطعا مع جبهات الحرب ودعم للموقف الرافض للتهجير والداعم لخطة مصر.

وقد شهدنا أن من أهم نتائج وتفاعلات الزيارة التصريحات المهمة التي اعلنها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وقال إن فرنسا قد تعترف بدولة فلسطين يونيو المقبل، وقال أيضا إن قطاع غزة يعيش فيه مليونا شخص "محاصر" ولا يمكن الحديث عنه بوصفه "مشروعا عقاريا"، في إشارة واضحة ترد على تصريحات الرئيس الأمريكي أو أي من الأطراف التي تتحدث عن استثمار في ارض يسكنها الفلسطينيون على مدى التاريخ.

الرئيس الفرنسي أعلن دعمه للخطة المصرية التي أصبحت بعد قمة القاهرة هي الخطة العربية لإعادة إعمار غزة في مواجهة مقترحات خارج العقل والمنطق، ففي العريش بالقرب من معبر رفح قال ماكرون "لا يمكننا محو التاريخ والجغرافيا. لو كان الأمر ببساطة مشروعا عقاريا أو استحواذا على أراض، لما كانت الحرب اندلعت من الأساس".

كل هذه التصريحات التي تطابق المنطق والعقل، والعدالة تمثل تبنيا للحق الذى تتمسك بهد مصر ويلعنه الرئيس عبد الفتاح السيسي، وتأتى تصريحات ومواقف الرئيس الفرنسي، انطلاقا من قناعة، تكونت من تأكده من تطابق الموقف الشعبي مع الموقف الرسمي، بدأت من حي الجمالية والحسين وسط التاريخ المصري الذى يسبق قيام دول كبرى، وصولا الى العريش حيث مصر التي تتحرك بقوة وضمير من أجل سلام يشمل الجميع، ودفاع عن غزة وفلسطين في مواجهة عدوان تجاوز كل حدود الإجرام.

وبالتالي فإن التطور في الموقف الفرنسي، ينعكس بشكل إيجابي على دعم الموقف المصري في مواجهة التهجير ورفض التصفية العرقية، حيث تلعب فرنسا دورًا مهمًا في الاتحاد الأوروبي، و مجلس الأمن، بما يعالج الضعف في النظام الدولي، ويتقاطع الموقف الفرنسي مع المواقف الأمريكية وينضاف الى مواقف دول مثل إيطاليا وإسبانيا، والمانيا، مع التحركات في المجتمعات الأوربية والأمريكية الرافضة للتهجير والعدوان، بما يشكل دعما قويا للقضية الفلسطينية، و رؤية مصر حول ضرورة معالجة القضية بالعدل والحسم.

جاءت زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى القاهرة في توقيت بالغ الأهمية، وتحمل في طياتها أبعادًا استراتيجية تتجاوز مجرد تعزيز العلاقات الثنائية بين مصر وفرنسا، فإلى جانب الأطر السياسية والاقتصادية التي تشكل عادة محورًا لأي زيارة رئاسية بهذا الحجم، فإن هذه الزيارة تحمل رسائل واضحة تتصل بتطورات الأوضاع الإقليمية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، التي تشهد تصعيدًا خطيرًا منذ اندلاع الحرب على غزة.

دعم فرنسا للموقف المصري في التعامل مع التطورات الفلسطينية
اعتراف أوروبي بالدور المركزي الذي تلعبه القاهرة في ملفات الأمن الإقليمي
من خلال رؤيتها القائمة على التهدئة والدفع نحو الحلول السياسية المتوازنة